

محمد الشريف

كرة تختلق



حكايات تونسية..

من ملاعب الشغب والفساد والعنف

كرة تختنق

محمد الشريف

كرة تختلق

حكايات تونسية.. من ملاعب

الشغف والفساد والعنف

الكاتب: محمد الشريف

عنوان الكتاب: كرة تختنق

التدقيق اللغوي: الأستاذ الأسعد النجار

الطبعة الأولى: ديسمبر 2025

ISBN : 978- 9909-00-914-7

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الهاتف : 58 999 258

البريد الإلكتروني: mohamedch791966@gmail.com

إهداء

إلى والديّ... سلامٌ لروحيهما
إلى عائلتي... القوة الدافعة
أدين لها بكل شيء
الكلمات أضيق
من المودّة

شكرو عرفان

إلى رفاق الدرب
في مشوار الصحافة والإعلام الرياضي
رابطوا حول بلاط صاحبة الجلالة
وتصدوا للمتهافتين والغوغاء
فأنتم الأحرار الشرفاء
والبقية إلى زوال
ومزابل التاريخ
دمتم على جبهة القلم والكلمة
صامدين.

تقديم:

مفارقات الرياضة التونسية... أبطال يُولدون من هشاشة المنظومة

الإعلامي لبيب الصغير

في تونس، تُولد البطولات وسط هشاشة المنظومة، ويُصنع الأبطال من رحم المعاناة. إنجازات باهرة تتحقق في ملاعب مهترئة، وفي غياب الدعم والرعاية، وأبطال يرفعون الراية الوطنية متحدين الفقر والإهمال وتوتر الأجواء الرياضية هنا، أكثر من مجرد مباريات ونتائج؛ إنها معركة يومية من أجل البقاء، من أجل إثبات الذات، من أجل حلم يُخنق أحياناً بالفساد والعلاقات الخاصة، ويُجهض أحياناً بالإهمال المؤسسي. الملاعب مهترئة، والميزانيات ضعيفة، والدعم متقطع، فيحظى بعض الرياضيين العالميين والأولمبيين برعاية محدودة، وتظل البقية ضحايا الحرمان والنسيان وتعمق الأزمة في التكوين القاعدي وأصناف الشبان، حيث يؤدي التسيير الضعيف والمصالح الضيقة، إلى قتل المواهب ودفن الإبداع وفقدان الكم والكيف في صنف الأكابر ولا تتوقف الأزمة عند حدود

التكوين، بل تمتدّ إلى أزمة تسيير متفاقمة بفعل العزوف شبه التام عن تحمّل المسؤولية وغياب الموارد المالية، الأمر الذي يفتح المجال أمام أشخاص يفتقدون الأهلية والكفاءة، فنتهي التجارب غالباً إلى فشل ذريع ينعكس مباشرة على النتائج والمردود الرياضي. ويزيد الوضع تعقيداً تدخل الأولياء في الشؤون الفنية والمادية، ما يجعل الإدارة عاجزة عن وضع حد لفوضى المستمرة داخل الجمعيات والمنتخبات، كما أصابت الأزمة الجانب المالي، مع تراجع مداخيل شركة النهوض بالرياضة، العمود الفقري للقطاع، وتفشت النعرات الجهوية والتعصب الأعمى داخل الجمعيات والفرق، بينما حول الإعلام الرياضي منابره إلى فضاء لتصفية الحسابات، بعيداً عن أخلاقيات المهنة والمصلحة العامة ثم تأتي أزمة التحكيم، حيث تظل العدالة الرياضية غائبة، ويختل الميزان رغم وجود تقنية «الفار»، حيث تكثر الاتهامات، ويغيب التحكيم التونسي عن أكبر التظاهرات القارية والدولية، ما يضع صورة الرياضة التونسية ومصداقية إنجازاتها على المحك ورغم كل هذه التحديات، يبقى الأمل قائماً. فالتشخيص واضح، والحلول ممكنة، والإمكانات متوفرة... لكن الإرادة والالتزام بالتطبيق يظلان الشرط الحاسم للخروج من الأزمة، وبناء أرضية صلبة تُنصف الرياضيين وتعيد الثقة إلى المجتمع الرياضي بأكمله، هذا الكتاب «كرة تختنق: حكايات تونسية من ملاعب الشغف

والفساد والعنف» يكشف عن المفارقات، عن أبطال يولدون من رحم المعاناة، ومنظومة يخنقها الفساد والإهمال، وعن ملاعب يمزقها الشغف والعنف.

فهو سرد حقيقي لقصص صمود الرياضيين، وللكفاح اليومي من أجل تحقيق الإنجازات رغم كل العراقيل. كما يقدم الكتاب رؤية شاملة لإعادة بناء رياضة تونسية أكثر صلابة وقدرة على مواكبة طموحات أبنائها، رياضة تليق بتاريخها وإنجازاتها، وتحمي مواهبها، وتضع حداً لدوامة العنف داخل الملاعب وخارجها، عبر اعتماد مقاربات تربوية ومجتمعية بديلة لا تقتصر على الحلول الأمنية فقط، بل تفتح الطريق نحو مصالحة حقيقية بين الجماهير والمشهد الرياضي. وفي هذا الإطار، يصبح الإعلام الرياضي وسيطاً للتقريب والمصالحة لا أداة للتحريض وإشعال الفتنة، فيقوم بدوره وفق أخلاقيات المهنة وشرعها، مساهماً في تعزيز بيئة رياضية صحية ومستقرة، بما يؤسس لمستقبل أفضل.

المقدمة :

الرياضة التونسية في سياقات الوطن

عرفت الدولة التونسية في مطلع القرن الحادي والعشرين أحداثا اختلف في توصيفها وتقييمها التونسيون فسماها البعض «ثورة الربيع العربي» و«ثورة الياسمين» وتسميات عديدة، قسم آخر من الشعب التونسي أسماها تشاؤما «ثورة الربيع العبري» و«الانقلاب» تقودها المخابرات الفرنسية والأمريكية والكيان الصهيوني، تراجع جزء من الشعب التونسي ممن كانوا مع الخروج على طاعة نظام زين العابدين بن علي وسيطرة عائلته على الحكم، رفقة المصالح والبطانة، عن مناصرة الثورة التي ظاهرها مطالب شرعية رُفعت في شوارع المدن التونسية من 17 ديسمبر 2010 إلى مساء 14 جانفي 2011 شعارها الرئيسي «شغل، حرية، كرامة وطنية» وحادث ما سميت «ثورة» عن أهدافها فاشتعلت تكاليف الحياة وازداد الفقر وعمّت الحاجة وتدافعت عائلات بكبيرها وصغيرها على حاويات القمامة تقعات منها.

ضاعت كرامة الشوار وحلت بهم اللعنة وبئس المصير. تفنن محترفو السياسة الجدد في العبث والتلاعب بلقمة عيش الشعب التبعيس، وزادت جائحة كوفيد19 - الوضع سوءا

فقضت على أي فرصة لإنقاذ البلاد من التدحرج إلى الهوة السحيقة، زادت السلطة المشتتة في نظام هجين منح الفرصة للانهزامي والمحتال والغشاش والخائن المتسلق إلى السلطة والتحكم في مصير الشعب الخاسر الأكبر من المصاب الجلل «الثورة».

راقب الشعب التونسي ما لا تصدقه عين من «نوابه» في مواقف مخجلة واعتداءات مخزية، قذف وشتم وخوذات الدرجات النارية، ونائب يُظهر رُزمة المال لنائبة كما لو كان في ملهى ليلي.

وبلغت المأساة ذروتها باعتداء أحد النواب على زميلته بالعنف الجسدي على المباشر.

وراقب الشعب ذلك وكفر بهذه الديمقراطية المغشوشة التي جرّت البلاد إلى الإفلاس، وغاصت بها إلى أعماق البئر السحيقة.

دفع الثوار الثمن غاليا، تعقّد الوضع وتردّت المعيشة، وانهارت الخدمات الصحية، والتعليم، والنقل، وتعطلت الورشات والمصانع ودورات الإنتاج، وارتفعت المطالبية وتفاقت بكثرة الاحتجاجات والإضرابات عن العمل عشوائيا، وانتشر المهاجرون غير النظاميين من جنوب الصحراء في كل البلاد فزادوا في تعقيد الوضع ليصبح المزاج العام متشنجا قابلا للاشتعال والانفجار بين ساعة وأخرى.

تأكد الشعب التونسي أنه وقع في الفخ ووقع تغيير وجهة ثورته بعيدا عن مطالبه وحل مكان النظام القديم السيئ نظام جديد أسوأ وأنكى وضاعت أحلامه بين اللوبيات والعصابات في الداخل والخارج وذهبت دماء الشهداء والجرحى سدى. حتى إذا جاءت ليلة 25 جويلية 2021، قرر الرئيس قيس سعيد حل البرلمان وإغلاق أبوابه ورفع الحصانة عن النواب، وتعليق العمل بدستور 2014، ليعوضه بدستور 20 أوت 2022 ويتواصل الصراع بأشكال مختلفة عن الفترة السابقة.

1. واقع الرياضة التونسية

في ظل هذا الوضع المتأزم الذي تكتنفه الضبايئة والغموض وانعدام الثقة والقلق من المستقبل، تعقد واقع الرياضة التونسي أكثر فأكثر كما كل القطاعات. تدفقت الوعود والهروب إلى الأمام، وبلغت الفوضى ذروتها موسم 2024 / 2025 فعرفت كرة القدم التونسية حالة مفزعة من التردّي غير المسبوق.

ولا يغيّر تأهل المنتخب التونسي لكرة القدم لكأس العالم 2026 أمريكا-كندا-المكسيك شيئا في المشهد القائم رغم ما أدخله على قلوب عشاق الرياضة من سعادة مؤقتة، فيبقى حدثا استثنائيا خارجا عن السياق، لا يمكن أن يشتم الانتباه عن حالة الفوضى والفساد المستشري والذي لا يختلف حوله اثنان لذلك من موقع المسؤولية الأخلاقية والمهنية والتاريخية على رجل الصحافة والإعلام الصادق والمخلص

أن يقول كلمته ويجهر برأيه فيما يجري، وإلا سيكون قد أخطأ في حق نفسه ومهنته ومن يهمله أمرهم اليوم وغدا وأكثر من ذلك سيكون قد أخطأ في حق الوطن.. لذلك هذا الجهد هو مقترح ودعوة إلى مزيد من التفكير والبحث وإعمال العقل والخيال وفتح أفق الإبداع والابتكار خارج طاحونة المعتاد والتعاطي المحنّط البالي الذي أثبت فشله لسنوات طويلة أدواته بيروقراطية بائسة وترسنة قانونية تجاوزها الزمن، ومسؤولون يشغلون المكاتب دون فائدة، ووسائط قديمة تعرقل الجهد وتعطل محاولة التطوير والتحديث والتجاوز إلى ما هو أنسب لهذه الأيام والمتطلبات الجديدة.

2. إذا كان لا بد من كرة القدم

إذا كان لا بد من كرة القدم للشعوب تدفن فيها مرارة الحياة ومعاناة التهميش والبطالة والفقر والقمع والاستبداد وتكون ملاذا للجمهور العريض ومنه فئة ممن يسمون - الألتراس - تراهم في منعرجات الملاعب يحتجون ويتشابكون مع الأمن ومع الجماهير الأخرى ومع الحكام والجامعة والرابطة وإدارة ناديهم والإعلام، وفي آخر المطاف تتصادم مجموعاته فيما بينها.

هنا نكون أمام ظاهرة مركبة علينا أن نبذل جهداً أكبر متعدد الأبعاد والمقاربات حتى نفكك ونفهم الخلفيات والأسباب والمحركات وتحمّل كل الأطراف ابتداءً من الإعلام الرياضي

وعلماء الاجتماع والنفس وأجهزة الدولة عموماً مسؤولياتها ولا تتهرب موجهة إصبع الاتهام البشع إلى الآخر بما يمثل أسهل المواقف وأغابها فلا أمل لنجاح المقاربة الأمنية بمفردها بقمع مجموعات الجمهور والاستعمال المفرط لعنف الدولة لتحقيق السلم المرجو، بل سنقع في عكس ما نريد، وستتفاقم الأمور وتغدو أكثر تعقيداً وخطورة.

وبعد الكارثة لا فائدة من أن يُطل علينا من يتظاهر بالأسف والحسرة وتقديم كبش الفداء، فيما تبقى الأوضاع على حالها وأسوأ.

فيطرح المتحدث الرسمي أو غير الرسمي من منبر الفشل الذريع، الأسئلة السخيفة، ويشير بمكر إلى الخسائر والأضرار بالأرقام والتقارير القاصرة عن المعالجة الجدية والعقلية الذكية ويكون المشهد مقطعا من مسرحية تافهة مخرجها وممثلوها لا يقنعون الجمهور من جهة، ومن جهة أخرى لا يهتم بهم أحد، ويبقى الخطر قائماً ويزيد.

العنف في كرة القدم

1. هل العنف في كرة القدم أصيل أم دخيل؟

يستمتع عشاق كرة القدم بمشاهدة مستويات راقية من اللعبة خلال المناسبات الكبرى مثل مسابقة كأس العالم التي تضع الأمم في مواجهات تقدم أفضل ما بلغته اللعبة من مستويات اللاعبين وحنكة المدربين وكفاءة الحكام وروعة التنظيم وجودة التغطية الإعلامية تتابع الجماهير بطولات القارات للأمم، وفيها نكهة ومذاق مرتبطان بالجغرافيا ومزاج الإنسان واللاعب في تلك البلدان. فنكهة الكرة الإفريقية مختلفة عن نظيراتها الأوروبية والآسيوية واللاتينية، والبطولات القارية للأندية متعة أخرى تزخر بنجوم العالم في فرق يُنتقى فيها اللاعبون لينضموا إلى نخبة مميزة يقودها أفضل عقول التدريب وأذكاها وعلى مستوى الدوري المحلي تتنافس الفرق بحسب إمكانياتها على تحقيق أهدافها. يتصدر البطولة للمشاركة القارية أو يسعى إلى تفادي النزول، ومن في وسط الترتيب يتحرر من كل الضغوطات ويحاول أن يحسن المركز. أحياناً لا يلتزم بالروح الرياضية وينخرط في البحث عن موارد

غير شرعية يجنيها اللاعبون بعلم أو دون علم أو بتغاضٍ من إدارة النادي.

أمر تطرق إليه عدد من المتداخلين في شؤون كرة القدم على مر السنين، كشفوا الفساد القديم والحالي في انتظار الإفراج عمّا هو على أكثر وأنكى من ذلك بكثير وعرضه في الإعلام الخاص الذي بدوره يرعاها عن طريق مسالك عدة خصصنا لها حيزاً من الكتاب لتبيانها.

تاريخ كرة القدم مع العنف

نظمت دولة قطر كأس العالم 2022، وشهد لها العالم بحسن التنظيم واستقبال الرياضيين والمسؤولين والمرافقين والحكام والصحفيين والإعلاميين والشخصيات الرياضية العالمية والجمهور الذي تحول إلى الدوحة وعاد منها بسلام وأمان بعد أن تابع الحدث الرياضي الضخم وقد فاق كل التوقعات في جودة التنظيم ودقته محققاً متعة وتجربة مميزة لا تنسى.

الصورة الساحرة المنقولة من تكنولوجيا الجيل الخامس للمعلومات تقدم مشهداً شاملاً لما بلغت اللعبة من تطور مذهل، فلا يمكن بأي صورة من الصور أن تنسينا جذور اللعبة وأصولها ومنبتها وتطورها، حتى نفهم الجوهر وديناميكية تطورها وأهدافها وتأثيرها وارتداداتها الخطيرة عند فقدان السيطرة على عناصرها. فما الفائدة من نشاط لا ينفع الناس

ويضرب وحدة الشعوب وانسجامها وتعايشها وسلمها الاجتماعي. ويعود به إلى زمن بدائية كرة القدم؟

الأصول القديمة لكرة القدم

أخبرت كتب التاريخ التي اهتمت بالنشاط البدني في العصور القديمة، الموثقة في نقوش ونحوت صخرية وحفريات أركيولوجية، أن العالم عرف في أماكن مختلفة وعصور متفرقة لعبة مارسها القدماء فيها ما يشبه كرة القدم اليوم تُركل بالرجل وتُرفع باليد، انتشرت جداً وألهمت شغف الناس في ذلك الزمان في الصين خلال القرن السابع، انتشرت لعبة سميت - كيماري - يتنافس الرجال في ضرب الكرة إلى الأعلى ومنعها من السقوط أرضاً عرفتها شعوب ماوري دي بولينيزيا (سكان نيوزيلندا الأوائل) أسموها كيورا، مستوحاة من لعبة تعود إلى القرون الوسطى

كذلك لعبة بازو كوالا أو هوغ عند هنود أمريكا، ولعبة مارونغ روك عند الشعب الأبورجاني في أستراليا.

كرة القدم الحديثة

تعود إلى العصور الوسطى. أقيمت مبارياتها على جانبي المنش، وقد تكون وصلت إلى إنجلترا خلال الغزو النورمندي في القرن 16 أصبحت الكرة الجلدية المنفوخة هي الأكثر شيوعاً في فرنسا عرفت قصور الملوك في إسكتلندا اللعبة في

نهاية القرن الخامس عشر، ولم تدم طويلاً، في 1657 مُنعت في بوستن.

في إيطاليا ظهرت في القرن الخامس عشر من خلال لعبة الكالتشو الفلورانسى، قريبة من لعبة عارباسوم الرومانية التي وضع قواعدها جيوباني باردي عام 1580 بـ 17 لاعباً في كل فريق على ملعب مستطيل، وتدوم المباراة 50 دقيقة، يديرها حكم، وهي مزيج من كرة القدم الحديثة والركبي والمصارعة، انتشرت في القرن 18.

من القرن الخامس الى الثاني عشر مارست الطبقة السفلى للمجتمع الأوروبي لعبة «السولة»، وفي عصر النهضة مارسها رجال الدين والنبلاء مع عامة الشعب.

في سنة 1174 ذُكرت لعبة تسمى «سولة» أو «شولة»، يتواجه فريقان من رجال المدينة، ورجال الأرياف، ذُكرت أنّ مباريات أُقيمت بين المتزوجين ضد العزاب، أو بين سكان القرية الواحدة أو الريفيين ضد البحارة، مباراة خالية من القواعد يتقاذفون حزمة الحطب أو مثانة خنزير تُملاً بالقش.

المنع الرسمي لا يوقف اللعبة

خلال عصور النهضة انتشرت اللعبة على نطاق واسع في منطقة بونتي دي الفرنسية وأهم مبارياتين في السنة تُقامان على تلة باربانو، وفي سهل لاهوساي منعها فيليب الخامس عام 1319، وكذلك فعل شارل الخامس عام 1369 في نهاية

القرن الثامن عشر، غرق عدد من اللاعبين في برك من الماء في النورماندي وبريتاني وبيكاردي لذلك قررت السلطة الفرنسية عام 1773 إيقاف اللعبة ومنعها واقترح الدوق روهان شابوت تخصيص ثلاثين جنيها إضافية من جوائز الفوز لتشجيع ضحايا المباريات تراجعت اللعبة تدريجياً حتى القرن التاسع عشر، حيث مُنعت في بون تيفي في 5 جانفي 1819، ورغم ذلك تواصلت في الخفاء وسجلت سقوط أعداد كبيرة من الجرحى، ليعاد منعها من جديد مرات عديدة في 1848، و1849، و1857 كتب أميل سوفستر عام 1835 في مؤلف له عن صراع عنيف دار في مدينة مويك خلال مباراة انتقم خلالها لاعب من آخر قتل والده في مباراة سابقة عام 1810 ومنع حاكم موربيان اللعبة نهائياً عام 1857، لكن تواصلت في الخفاء، واعتلى مراقبو الأبراج للتحذير ودق الأجراس إذا وصلت الشرطة. ومنع قانون الطريق السريعة البريطاني سنة 1835 ممارسة اللعبة على الطريق.

تطور اللعبة

في 1848 ظهرت كرة القدم الحالية بقواعد كامبريدج في إنجلترا، وأقيمت أول دورة عام 1863 وحدت القوانين في 1877 ليتأسس الاتحاد الدولي لكرة القدم في 21 ماي 1904 في باريس ومقره زيورخ بسويسرا واستضافت الأورغواي من 13 الى 30 جويلية 1930 أول كأس عالم

شارك فيها 13 منتخبا وأحرز المنتخب المضيف أول لقب بفوزه في النهائي على المنتخب الأرجنتيني 4-2 وواصلت اللعبة تطورها وانتشارها ورافقت ذلك مشاهد عنف تنفجر أحيانا هنا وهناك تحيلنا إلى أصول اللعبة ونشأتها المترافقة مع العنف والفوضى.

علاقة كرة القدم التونسية بالسولة

الملاعب التونسية قد تكون الأقرب إلى اللعبة الأم لعبة السولة أكثر من كرة القدم الحديثة، بالنظر إلى حالة الفوضى العارمة والفساد المستشري ويتجلى ذلك من خلال ما مرت به الجامعة التونسية لكرة القدم، من انهيار شبه كلي بعد محاكمة رئيسها وديع الجري، ثم وضع اليد من قبل الفيفا وتعيين هيئة تسييرية ترأسها كمال إيدير انتهت مهامها بانتخاب مكتب جامعي جديد في فيفري 2025، يواصل التخبط، ولا يحظى بثقة قطاع كبير من الجمهور الرياضي. فلا ينجو فريق من الطعن والتجريح في التحكيم وإدارته والصراعات العنيفة، ومن حملات الإعلام الرياضي، الذي يقنن من موائد رجال الأعمال والسماسة وأصحاب المصالح الضيقة.

2. كرة القدم تستبطن العنف التاريخي

لمعرفة أصول العنف كمنتوج مرتبط بالرياضة كرة القدم يكون من الأجدى البحث في جذورها ومنبتها حتى نستطيع

أن نقرب أكثر ما يمكن من فهم شامل عميق ومنطقي في البحث عن الأسباب الموضوعية لهذا الغول الذي استعصى على كل المحاولات للحد منه فيطل على المدرجات والملاعب ومحيط المباراة بين الفينة والفينة فيترك أضرار فادحة في العباد والعتاد والسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والمبحث التاريخي في أصول لعبة كرة القدم يستوجب تصفح السجلات القديمة لشعوب متفرقة على خارطة الكرة الأرضية من أقصى المشارق إلى أقصى المغارب، شمالها وجنوبها، شعوب مختلفة في الثقافة والدين والعرق، لها علاقات فيما بينها أحياناً، ولا تعلم بوجود الآخر أحياناً لكن جميعها مارسوا اللعبة بتسميات متعددة، مع تفاصيل مختلفة عادة ما تكون مرتبطة بخصوصيات جغرافية ومناخية وثقافية.

اللعبة حازت على شغف كبير من هذه الشعوب التي مارستها وحظيت بشعبية جماهيرية جارفة فشاركت في منافساتها كل فئات المجتمع رجالاً ونساء كباراً وصغاراً، الجميع يتساوى في الركض وراء الكرة فتسقط الفوارق الاجتماعية والطبقية، وإظهار التفوق هو الغاية والهدف بالنسبة إلى كل من يشارك رغم ما عرفت به اللعبة من عنف ارتبط بطبيعتها الأولى وقبل النظر في نشأة كرة القدم وأصولها ومنبتها وتطورها، سنتطرق إلى معطى نظري يساعد في التفكيك والفهم.

المنافسة

لفهم طبيعة المنافسة الرياضية يجب أن نراجع المعاجم للتدقيق في المصطلحات المفاتيح، وحسب ما ورد في قاموس نور التَّنَافُسُ: نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التشبه بالعظماء واللاحق بهم - المعجم الوسيط ج 3 ص 910

المُنَافَسَةُ والتَّنَافُسُ: الرغبة في الشيء والانفراد به وهو من الشيء النفيس الجيد في نوعه - تاج العروس ج 9 ص 19

تَنَافُسٌ: تسابق على النفوذ والسيطرة، تنافس دولتين، تنافس أحزاب ما تبذله الكائنات الحية من جهد تنازعا في البقاء وطمعا في السيادة - المنجد في اللغة العربية المعاصرة ص 113

التنافس في الإصطلاح

المسابقة إلى الشيء وكرهة أخذ غيرك إياه، وهو أول درجات الحسد - القاموس الفقهي لغة واصطلاحا ص 35

وتحدث العلامة ابن خلدون في المقدمة مؤكدا على أن الملك والدولة إنما يحصلان بالقبيلة والعصية والمغالبة والممانعة لما فيها من النعرة وأن الملك منصب شرف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملذات النفسانية فيقع فيه التنافس غالبا، وقل أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غلب عليه، فتقع المنازعة وتفضي إلى الحرب والقتال والمغالبة وشيء منها لا يقع إلا بالعصية.

التنافس في اللغة

كل شيء له خطر وقدر فهو نفيس ومنفوس أمر منفوس فيه مرغوب ونقول نفست عليّ بخير قليل أي حسدت وتنافسنا ذلك الأمر وتنافسنا فيه تحاسدنا وتسابقنا ونافست في الشيء منافسة، ونفاسًا إذا رغبت فيه على وجه المباراة في الكرم وتنافسوا فيه أي رغبوا :

الغبطة: هي تمنى الإنسان أن يكون له مثل الذي لغيره من غير إرادة إذهاب ما لغيره

المنافسة: إرادة سبقه على الغير فيما هو خير لهما

تنافس: التسابق والتزاحم على الفوز أو الكسب

المنافسة الرياضية

هي التسابق مع شخص أو مجموعة فيبذل الجهد للتفوق مستعينًا بقدراته البدنية والمهارية والمعرفية دون إلحاق الضرر بالمنافس فيحق لأحد المنافسين فرديًا أو جماعيًا كالفرق على تحقيق الهدف والتغلب على منافسه، فيفوز رياضي على آخر هو الخاسر، فينال الفائز المكافأة على حساب المهزوم، وينال الفائز بالمركز الأول للألعاب الأولمبية الميدالية الذهبية ويتوج بالصعود على الدرج الأول للمنصة وصاحب المركز الثاني يحصل على الميدالية الفضية والثالث يمنح الميدالية البرونزية ويضاف للفائز الأول رفع علم بلاده وعزف السلام الوطني

في حضرة الحشود والرياضيين والضيوف والشخصيات
والرسميين، وهي أعلى مراتب المجد الرياضي
فتكون نتائج المنافسة الرياضية توزيعاً متساوياً في
المكافآت والتقدير والوجاهة وبدءاً من المرتبة الرابعة لا
يحصل المنافس على شيء ويُعد خاسراً عند قطاعات عريضة
من الجمهور الرياضي حتى وإن حقق أرقاماً وطنية محترمة
فلن تكون في قيمة أصحاب المراكز الثلاثة الأولى رغم أن
المنظرين والباحثين والصحفيين والإعلاميين والكتاب والنقاد
في أغلب الأحيان حاولوا تثمين بقية الإنجازات ومنحها قدرًا
في سلم الامتياز الرياضي لكن واقياهم يسلطون الضوء أكثر
على الجهد البطولي المبذول للفائز فريقيًا كان أو فردًا، يمجّد
إنجازه وتروى قصة نجاحه بالتفاصيل الدقيقة كقدوة يقدمونها
للأجيال القادمة من الرياضيين فيضعون نصب أعينهم هذا
المثال وهو الجانب المشرق للقصة بنهايتها السعيدة لكنّ
هناك طرفاً آخر من القصة الإخبارية أسقطتها النشرة الحزينة
لذلك الرياضي أو الرياضية أو الفريق الذي وُصف أنه انهزم
فتجاهله وسائل الإعلام ومراكز الاهتمام، فيصاب بعضهم
بخيبة الأمل وبنزوي مكسور خاطر وقد لا يظهر بعد ذلك
هذا الضغط النفسي من أخطر ما يهدد الرياضي إذا غاب التأطير
السليم قوة الشخصية والتأطير السليم للطاغم الفني والطبي
والإداري فبعض الرياضيين يبذلون تضحيات جسام لتحقيق

الأحلام بمعوية كل العائلة فيكون أمام مسؤوليات ثقيلة، وعليه ألا يخذل من وثق به، وبدرجة أهم ألا يخذل نفسه في تحقيق وضع مادي أفضل وحظوة رياضية بالالتحاق بالمنتخب والاحتراف بالخارج والشهرة والمجد، كل تلك الأفكار التي تدور في خلدته قد تفقده السيطرة فيندفع بتشنج وتوتر وهو ما يجعله ينقاد إلى الفعل ورد الفعل بعنف واستفزاز وعدائية تنزلق بمناخ كامل للمنافسة إلى ما لا يُحمد عقباه إذا ما ساء التعامل مع الموقف في قطاع آخر من المتداخلين في اللعبة كالأمن والجمهور والحكام والمسيرين في الأندية وغيرهم وعندما تغيب الإحاطة النفسية عالية المستوى في مواعيد معينة يكون منسوب الخطر كبيراً فيرتفع عند اللاعبين عامل القلق والخوف والتوتر مستبطننا مآلات الرياضيين والفرق التي خسرت المواجهة المصيرية في اعتقاده وظنه فتظهر دفاعات نفسية تحته على العدوانية والعدائية للمنافس وقتها تغيب عن ذهنه الخبرات، خاصة إذا سارت مجريات المواجهة عكس مصلحته، فيغرق في الأفكار السلبية، مما يزيد من وطأة تسارع انتشار المواجهات السلبية التي تتداخل مع أفعال وردود أفعال الزملاء والمنافسين والحكام والجمهور ورجال الأمن ومن هنا ترتفع درجات الاحتقان والهيجان لتتجاوز حدود المنافسة الرياضية السليمة وتذهب إلى منح خطيرة ينفرد فيها العقد ويشتعل فتيل العنف على الميدان وفي المدرجات وحول

الملعب في الأحياء والمدن إذالم تضبط الأمور بالحكمة وحسن التعامل.

3. العنف ليس أصيلا في طبع البشر

وصف المفكر الإنجليزي توماس هوبز العنف بأنه فطري في طبع البشر وأن الوجود حرب الجميع ضد الجميع وقد تزامن ظهور الإنسان العاقل منذ 200 ألف سنة مع ظهور العنف بين البشر شاهده على ذلك بقايا هياكل الجماجم البشرية التي ظهرت عليها آثار العنف وفحصت دراسات في جامعات برشلونة وأوسلو وتوبنجين 3539 مجموعة من بقايا الهياكل العظمية من الشرق الأوسط لإعادة بناء الأنماط المبكرة للعنف البشري.

وأثبتت أنه في الفترة ما بين 12 ألف قبل الميلاد إلى أربعة آلاف ق م قد قضى أفراد حتفهم جرّاء إصابات متعلقة بعنف البشر على البشر وهذه الفترة عرفت ظهور الزراعة والتخلي عن البداوة كنمط للعيش وأنشئت المدينة والدولة البدائية، وقد ظهر العنف في هذه الفترات من تاريخ الإنسان، التي تميزت بزيادة الكثافة السكانية، واتساع الفوارق الاجتماعية، والتنافس على الموارد، ما أفرز صراعات متكررة.

يقول الكاتب أحمد منصور «أغلب الظن أن العنف أصبح ضرورة في العصور النحاسية، في الفترة من 4500 ق م إلى 3300 ق م بالكشف عن جماجم مصابة بكسور وجروح ناجمة

عن أدوات حادة مثل الأسلحة» بعد ذلك عرف العنف تراجعاً في ظل الحكم المركزي، كالحكم الفرعوني. فيقول عالم الأنثروبولوجيا في جامعة يوتا، براين كودينغ، «إن البحث يعزز المعرفة بالدوافع التاريخية للصراع، مما قد يساعد على فهم الحوافز المستقبلية وراء العنف، فظروف مثل تغيير المناخ وندرة الموارد تنطبق اليوم كما كانت منذ زمن بعيد، ومن خلال النظر إلى الماضي، قد يكون البشر أكثر استعداداً للمستقبل» وشهد العنف تراجعاً في منتصف العصر البرونزي من 3300 ق م إلى 1500 ق م، بظهور الحكومات المركزية وتطور الأنظمة القانونية. إلى جانب سبب آخر خفف من درجة العنف وهو ظهور شبكات التجارة التي توسعت تدريجياً، وعزز التعاون الاقتصادي والثقافي والسلم بين المدن ثم عادت وتيرة العنف للارتفاع في العصر الحديدي من 1500 ق م الميلاد إلى 400 ق م، لأسباب مختلفة كعدم الاستقرار الداخلي والغزو الأجنبي فكان التنافس شرساً وضارياً متكرراً أسقط الكثير من الضحايا بعد ذلك عرف العنف تراجعاً في ظل الحكم المركزي، كالحكم الفرعوني. فيقول عالم الأنثروبولوجيا في جامعة يوتا، براين كودينغ، «إن البحث يعزز المعرفة بالدوافع التاريخية للصراع، مما قد يساعد على فهم الحوافز المستقبلية وراء العنف، فظروف مثل تغيير المناخ وندرة الموارد تنطبق اليوم كما كانت منذ زمن بعيد، ومن خلال النظر إلى الماضي،

قد يكون البشر أكثر استعداداً للمستقبل» وورد في رسالة ليونسكو تحت عنوان جذور العنف، صادرة في 11 فيفري 2020 بقلم ماريلان باتو ماتيس، أن «العنف ليس مسجلاً في جينات البشر، وقد تأكد علمياً أن الإنسان قبل التاريخ لم يكن وحشياً ومحارباً كما صُوّر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر».

وأكدت الأبحاث الأثرية أن ظهور العنف الجماعي كان فعلياً مع استقرار المجتمعات وتحولها من اقتصاد النهب إلى اقتصاد الإنتاج وتؤكد الكاتبة أن العصر الحجري لم يُعرف بالعنف واستتجت أن قلة السكان، ووفرة الأراضي الغنية، وتنوع الموارد، وغياب مفهوم الملكية، وقيام النظام الاجتماعي المبني على التساوي بعيداً عن التسلسل الهرمي حاصر العنف أكثر فأكثر فكانت تلك المجموعات الصغيرة التي تعيش على الصيد تتعاون فيما بينها للبقاء على قيد الحياة، إلى جانب مبدأ الانسجام كأساس للتكاثر وتجديد النسل وانتهت الباحثة إلى أن الوحشية المزعومة عند البشر قبل التاريخ لا تعدو أن تكون أسطورة ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لتعزيز الخطاب حول التقدم ودعم مفهوم الحضارة.

فترجع ظهور العنف الجماعي إلى استقرار المجتمعات في نهاية العصر الحجري القديم في الشرق الأوسط أي

حوالي 13 ألف سنة قبل عصرنا، وعلى جداريات المأوى الصخري في شبه الجزيرة الإيبيرية، في تاريخ ما بين عشرة آلاف و6500 سنة قبل عصرنا، ظهرت مشاهد لمواجهات مسلحة بين مجموعات. ومثل هذه الجداريات لم تكن موجودة في فنون العصر الحجري القديم. وأكدت الباحثة أن تغيير النمط الاقتصادي، كما أسمته بالمرور من الافتراض إلى الإنتاج، سرعان ما أفرز تغيراً جذرياً في الهياكل الاجتماعية، ولعب دوراً رئيسياً في تطور الصراعات واستغلال الموارد البرية وإنتاج الأغذية، مما سمح بتحقيق فائض غذائي، أدى إلى تنامي مفهوم الملكية وعدم المساواة. ونتيجة لذلك، أثارت المواد الغذائية المخزنة إرادة الاستحواذ، ما تسبب في إشعال الصراعات بين المجموعات على هذه الثروات. وهو ما استوجب ظهور القائد المحارب خلال العصر الحجري الحديث، كما يبرز في الفن الصخري والنحت في المقابر، هذا الوضع خلق هرما اجتماعياً دقيقاً في المجتمعات الزراعية الرعوية، فظهور محاربين يتبعهم عبيد للأشغال الفلاحية، ونخبة تدافع عن مصالحها وتتنافس وتتقاتل داخل المجموعة الواحدة من أجل السلطة وتضاعفت النزاعات في العصر البرونزي، بداية من 3000 سنة قبل عصرنا، وهو العصر الذي ظهرت فيه الأسلحة الحربية المعدنية، والحروب المتكررة والمنظمة.

وتنتهي الباحثة إلى استنتاج يرجح أن حالة العنف ليست مسجلة في جينات الإنسان، بل تعود إلى أسباب تاريخية واجتماعية، لتُبطل نظرية «العنف الأول الأصلي» الذي اعتبرته خرافة لا أساس لها من الصحة وأن الحرب من إنتاج المجتمعات والثقافات، وليست من فطرة الإنسان في شيء.

4. أنطولوجيا الصراع - أنا لا أكون إلا ضدك

تحدث كارل ماركس في القرن التاسع عشر عن الصراع الطبقي بين البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج، والبروليتاريا طبقة العمال، وأرجع التحولات الاجتماعية إلى قاعدة الصراع داخل مجتمع غير متجانس، محكوم بعلاقات قوى متفاوتة تنتج المنافسة على السيطرة أو السلطة والثروة والنفوذ ويستزيدون منها لا يكتفون حسب استطاعة كل فئة وما يتيسر لها من أدوات ووسائل وفرص، فيصبح الصراع حتمياً نتيجة تضارب المصالح والأهداف، وتظهر نتائجه في التغيرات الاجتماعية وفي مطلع القرن العشرين أعاد ماكس فيبر صياغة نظرية الصراع من منظور غير اقتصادي، وأضاف عناصر أخرى رآها لا تقل أهمية، مثل الدين والسلطة والهوية والثقافة وفي خمسينات القرن الماضي طبق رالف دارندورف النظرية على المؤسسات والتنظيمات الحديثة، وأبقى على مضمونها المرتبط بأسباب الصراع، في التفاوت الطبقي والعنصري، والتمييز، والصراعات السياسية والعرقية وفي ثمانينات

القرن الماضي، تطورت النظرية أكثر، وانتقلت إلى تحليل قضايا النوع الاجتماعي، والعنقي، والبيئي، والإعلامي، وتداخلت مع نظريات ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد حاول المجهود الإنساني المعرفي أن يتطرق إلى موضوع الصراع في المجتمع من عدة محاور تتقاطع وتتداخل، من منطلق واقع يعيشه الإنسان، لا يتوفر فيه بشكل واضح عامل الانسجام فيبلغ التميّز والاختلاف ذروته في الشغب والعنف والنزاع المسلح فالمجتمعات بالضرورة تستبطن حالة التوتر والاختلاف والاحتكاك والانقسام والهيمنة والمقاومة. فلا وجود للانسجام الخالص، واعتبر الصراع أساس أي تقدم وتطور وتبلور هوية الجماعة في مواجهة الآخر، ويدعم كيان «نحن» من خلال وجود «هم»، أي الهوية الجماعية التي تُبنى على الاختلاف، والتصدي للآخر «العدو» الذي يُهدد الكيان والوجود ما يُبرّر استمرار الصراع وفرض السلطة والهيمنة لحماية الذات.

5. أنطولوجيا الصراع في كرة القدم

من منا لا يحركه لقاء كرة قدم في «الكلاسيكو الإسباني» بين ريال مدريد وبرشلونة؟ بذلك الزخم الإعلامي الكبير الذي يسبق الحدث بأيام، و ينتظر الجمهور في العالم المباراة متابعاً في الأثناء كل الأخبار والتعليقات وأهمية المواجهة بين العملاقين ليست فقط لما يضمّانه من لاعبين موهوبين ونجوم

متألقين، بل لأن هذا الكلاسيكو مرتبط بصراع تاريخي بين الناديين، وقبل ذلك العاصمة المركزية مدريد ومقاطعة كتالونيا التي تتوق للانفصال أو الحكم الذاتي، ثقافتان مختلفتان ومتنافرتان في تفاصيل كثيرة ثقافية وسياسية ترتبط بالهوية والاختلاف والوجود من هذا المنطلق تزدهر فكرة أن كرة القدم ليست مجرد لعبة، بل هي أعمق من ذلك. فهي تلامس الحس الإنساني بالانتماء والهوية فيسجل الصراع حضوراً قويا في ميادين كرة القدم، فضاءات ملائمة جداً لتطبيقات تفاصيلها النظرية والواقعية، ولا يوجد ما هو أنسب من ذلك على الإطلاق فيكون الصراع والعنف نتيجة طبيعية لفكرة متجذرة وأصلية في الفرد والمجتمع فمدرجات ملاعب كرة القدم ساحة ملائمة ومهيأة للصراع، بما أنها تجمع في مكان واحد هويات مختلفة ومتناقضة تعبر عن نفسها بالتصدي للآخر من خلال عناوين شتى بعضها قد يتصل بجهوية أو أثنية أو عرقية وأي عامل تمايز امتداداً لصراعات اجتماعية واقتصادية وثقافية فلا تقتصر المدرجات على التشجيع والمناصرة للفرق من أجل الفوز والاستمتاع بالمباراة، بل هي فرصة لتأكيد الانتماء من خلال الصراع ضد الآخر هي بنية اجتماعية تقوم على التنافس الحاد، خلفيتها التمرد على الآخر في منافسة حادة صورتها الخلفية شاحبة بالفقر والتهميش والبطالة والتفاوت الطبقي وتردي المرفق العام والخدمات، وغلاء المعيشة، وضعف

فرص الحياة الكريمة هكذا يتميز أنصار الفرق ذات الجماهير الكبيرة، التي تُطلق على نفسها «فرق شعبية»، أو يطلق عليها الإعلام هذا الوصف، فتكون المباراة مناسبة لإبراز الغضب من كل ذلك، ويصبح التصدي للآخر واجبًا مرتبطًا بالكرامة والشرف والهوية والانتماء الصورة المشهدة الدرامية هي آخر ما يبقى في الذاكرة من المباراة، حين يتصادم رجال الأمن مع جماهير الأحياء الفقيرة المهمشة، بعد أن استهلكت أصواتها وألحانها وأغانيتها في سبّ الجميع وشتتهم، كوسيلة للتعبير عن الذات بإلغاء الآخر، وتجسيدًا لعقيدة «أنا لا أكون إلا ضدك».

الإعلام الرياضي محرك الأزمة

1. المسكوت عنه في الرياضة التونسية

وقد بلغ الموسم الرياضي 2024-2025 ما لا يخطر على بال في التردّي والتدني والانحطاط فلا بد لنا أن نشهد على هذا العصر ونوثق ذلك الواقع البائس حتى تتعلم الأجيال القادمة أن الرياضة التونسية رغم ما حققت من إنجازات على مر العقود الماضية فإنها أضاعت وفرطت في الكثير من الفرص والإمكانات في أن تكون أفضل بمراحل دافعنا الغيرة على هذا البلد والحب والوفاء لمن ضحوا لأجله من الأجداد والآباء لبناء دولة يطيب فيها العيش للأبناء والأحفاد لكن الحلم لم يتحقق في هذا الجيل، فكان لا بد أن يعترف بالفشل، وندون هذه السقطة المدوية، ثم نضعها بين يدي الأجيال حتى تتعلم الدرس وتصحح الأخطاء الفادحة نتيجة الأنانية والجشع والحالة النفسية المرضية الجماعية التي أصابت هذا الجيل. فأفسد كل شيء ومنها الرياضة مجال بحثنا وتوثيقنا للفساد الذي ينخرها وجعل من فضاءاتها وخاصة مباريات كرة القدم مجالاً مهيباً للانفجار الممكن في كل ثانية فالمدرجات في حركتها وطبيعة العلاقات داخلها ونوعية الحضور فيها والحالة

الذهنية والعصبية والنفسية المشحونة بصراعات المنابر الإعلامية المتشجعة والمتوترة التي تخرج على أخلاقيات المهنة ونوعية الشخصيات التي ينتقيها أصحاب البرامج بدقة للإثارة وصنع البوز، كذلك المواضيع وطريقة الطرح البعيدة عن الحياد والنزاهة والصراع المفضوح على الإشهار والرعاية من رجال الأعمال والتزلف والتملق خلال البرامج الرياضية وكل هذه التفاصيل وغيرها لا يمكن إلا أن ترفع من درجات الشحن والتوتر بين الجماهير الرياضية فيما بينها من جهة وصلب مجموعات الجمهور الواحد من جهة ثانية.

هذه الشخصيات المتصارعة والحاضرة في البرامج الرياضية تصبح صانعة للرأي العام الرياضي وقائدة له رغم انعدام المسؤولية والمعرفة بأبسط القيم.

فتكون الجماهير جاهزة قبل المباريات للعنف والفوضى المعبر عنها في الفضاءات الافتراضية ووسائل التواصل الاجتماعي ويوم المباراة داخل المدرجات مع عوامل مساعدة تنطلق المعركة الشرسة والفوضى العارمة وستتطرق لاحقا إلى التفاصيل والعلاقات الظاهرة والخفية التي تتفاعل وتتلور في انتظار ساعة الصفر اللعينة.

2. البرامج الرياضية بألوان الرعاية.. ومن يدفع يُرَاع

عندما يشتد الصراع بين اللاعبين على أرضية الميدان، وتتصاعد رائحة العرق الآسن من شدة الانفعال النفسي،

وتصرخ الحشود بصوت واحد مرعب تطالب بالفوز وسحق المنافس في دربي أو كلاسيكو سيصبح المزاج خاصا جدا ويدخل أبعادا ليست معتادة وفور إطلاق صافرة الحكم لضربة بداية المباراة يزيد الانفعال ويتصاعد التشنج والتوتر تدريجيا مع كل صافرة مع وضد بعض اللاعبين لا يتوقفون عن الاحتجاج والجدال مع الحكم وهم الأكثر عرضة للاستفزاز يسهل سحبهم الى دائرة الأخطاء والمخالفات وحتى الجمهور المنافس يترصدهم ويخصص لهم بعض الأغاني وصيحات توقع بهم في الأخطاء والمخالفات وتنتهي بالإقصاء، وهذه الفئة من اللاعبين هم من يطلقون عادة الشرارة الأولى للمواجهات والاشتباكات والمعارك.

فتشهد المباريات التي تصنيفها الأمني - ذات الخطر العالي - أحداثا عنيفة وشغبا هو الحلقة الأخيرة من تراكمات سابقة عن يوم المباراة.

ولعل أشدها تأثيراً وشحناً البرامج الرياضية التي تتخلل أيام الأسبوع وتعمل على صناعة رأي انفعالي متشنج. يتناطح الضيوف والكرونيكورات والمذيع بتعصب وانغلاق تام وكل اللألفاظ مسموح بها في سبيل الدفاع عن الفريق الذي يناصر ولا مكان للموضوعية والتوازن في الدفاع عن راية الفريق والانتماء فيتفنن الحضور في الاستفزاز والسخرية والتكذيب واستعمل الإيحاء الخبيث لا يحترم

المشاهد المتلقي كبيرا أو صغيرا أبا أو أخوا أو أما أو أختا فتستعمل أبشع الأوصاف التي تجود بها قريحة تعيسة من بداءة وسخافة لزمرة من الباحثين عن الشهرة بعضهم لا تعلم من أين جاؤوا ليس لديهم أدني المقومات كي توجه لهم الدعوة لبرامج تبث على قنوات تلفزيونية أو إذاعية المفروض أنها تلتزم بالحد الأدنى من مستوى المادة الإعلامية التي تقدمها للجمهور كرونيكات ومعلقون ومحللون قد تكون الميزة اللافتة لديهم هي الوقاحة والفضاضة وفساد اللسان والمنطق، سبب اختيارهم كضيوف قارين في برامج تتعمد الإساءة الى الذوق العام هو البحث عن الاثارة وجلب المشاهدة العالية بأي ثمن على منصات التواصل الاجتماعي عندما تُقَطَّع الفيديوهات وتُوزع على أوسع نطاق.

بعد «الثورة» أخذت البرامج الرياضية التلفزيونية والإذاعية منحى جديدا فرياح الحرية هبت على القطاع الإعلامي فبات مسموحا به ما كان ممنوعا ومحظورا ولئن حاول الإعلام العمومي الحفاظ على المسافة من كل الأندية والالتزام أكثر ما يمكن بالموضوعية والحياد رغم الضغوطات ومحاولة تدخل بعض الأحزاب والسياسيين في عمله بما تقتضي مصالحهم لكنه صمد في مواقعه وناضل من اجل البقاء على حياده وموضوعيته، رغم كل الاتهامات التي وجهت إليه والتنمر على موظفيه والتلويح ببيع المؤسسة الوطنية للتلفزة التونسية

بعد الثورة ضاق الخناق على المؤسسة العمومية، واتهمت صفحات على منصات التواصل الاجتماعي بramerها بالرتابة وقلة الاجتهاد، وروّجت بعض الأطراف المتممة لجهات سياسية مقارنات فاسدة بين المرفق العام المستهدف ومؤسسات الإعلام الخاص لضرب مصداقته لكنه بقي صامدا وحافظ على استقلالية خطه وسمو رسالته في ذات الوقت تحكمت الأحزاب السياسية وأذرعها في الإعلام الخاص واستدعت رجال الأعمال للانضمام إلى صفوفها ودعم وسائل إعلامها وحشدت جيوشها من الصحفيين تدفع لهم ويتبعون التعليمات والتوجيهات فأصبح تناول أي موضوع أو قضية رياضية يخضع لخلفية أيديولوجية وجب الدفاع عنها حتى وإن كان ذلك على حساب الحقيقة، والدفع بلا شك مجز ومنتظم لفترات طويلة تولى سياسيون رئاسة الأندية الرياضية ومارسوا السياسة من خلالها يبحثون عن الشهرة والوجاهة والجماهيرية ويستفيدون منها كمخزون انتخابي عندما تقدموا لتحقيق طموحاتهم السياسية في انتخابات أو وظائف أو مناصب سامية في الدولة هذه الفئة من السياسيين شوّهت الأجواء الرياضية وعكرت صفو الرياضيين وعاقبتهم بالإبعاد والإقصاء والاحتقار والتجاهل. فوجوا عنهم الشائعات وشهروا بهم وعتوهم بالجهل والسذاجة وعدم الكفاءة إذا حاولوا الاقتراب من دوائر القرار الرياضي في جامعة كرة

القدم التي وضعت شرط المستوى العلمي الذي لا يجب أن يقل عن سنتين في الجامعة (التعليم العالي) من أجل الترشح ضمن قائمة مكتب جامعي.

تلاحقت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتراجع حضور الأحزاب السياسية في المشهد الإعلامي، ولصعوبات الأوضاع في تسيير شؤونها وإدارة إنتاجها وخلاص رواتب موظفيها وقعت بعض المؤسسات الإعلامية الخاصة في فخ المال الفاسد المشروط فقدمت التنازلات وانخرطت في لعبة المشاهدة وتحقيق أعلى النسب.

وسرعان ما انفجرت الفضائح المدوية بأن دُعي إلى البرامج الرياضية من هب ودب، وبعناية كبيرة تم انتقاء كوارث سُلمت على الشعب التونسي الذي بدوره يتحمل جزءا من المسؤولية، وكما خُطط له ارتفعت نسب المشاهدة وقُدمت أطباق ملونة من البذاءة والباطل والافتراء بعض الكرونيكرات فاقدون لكل المقومات المعرفية والأخلاقية يتحدثون إلى الجمهور الرياضي بمنطقهم الأعوج والمتعصب وشئنا أو أئينا أصبح صنّاع الرأي يتصدرون المنابر الرياضية أسبوعيا ومن خلال توك شو فاقد لكل مقومات المهنة الصحفية والأخلاقية. TALK SHOW يدير المقدم الحوار بين كرونيكرات من الأندية "الأكبر" في البطولة التونسية يتبادلون بذيء الكلام على مرأى

ومسمع كل التونسيين. يُجرّحون في جميع الذين مروا من كرة القدم التونسية إلا ما رحم ربي.

فترتفع الأصوات والاتهامات، ويتسرب الكلام البذيء أحياناً أو بعض الكلمات النابية في غمرة الصياح والكلام الجماعي، يتلذذ المقدم بما يحدث متظاهراً بالحزم والصرامة لإتمام الأدوار واكتمال المسرحية الحقيرة.

موسم 2024 / 2025 خلافاً عن المواسم السابقة عرفت البطولة التونسية عدداً مهولاً من الاحتراقات والاعتراضات، استلزم حضور النقاش القانوني رجال المحاماة الذين رافعوا عن ملفاتهم ونواديتهم في المنابر الإعلامية واستعملوا كل أدوات الدفاع ويندمجون أحياناً في فورة النقاش المحموم فيرفعون عقيرتهم بالصياح والتكذيب والتصحيح، بعض المعارك والقضايا تضاف إذا توترت الأمور أكثر من اللازم. الشحن على أشده والاستهزاء والاصطفاف أسلوب يتوخاه المحاورون وضيوف المنبر الإعلامي.

وكما ذكرنا سابقاً أن الضائقة المالية للقنوات الخاصة عطلت الإنتاج والعمل إلى حد العجز عن دفع أجور عمالها ورواتبهم، فتخلت عن الكثير منهم بسبب ودون سبب وارتامت في أحضان الرعاية ومن يدفع.

كثر الهمز واللمز حول صاحب مؤسسة اقتصادية رئيس لأحد الأندية الكبرى وأن هذا النادي يحظى بمكانة خاصة

فيحرص على اختيار الأفضل بنفسه كي يحضر المنبر مدفوع الأجر ليحاجج ويدافع على راية النادي، ويُفسح الفرصة كاملة للدفاع وإلّا ضاعت الرعاية وفشلت الصفقة وحلت الكارثة على البرنامج وصاحبه والقناة كافة أحد المعدين والمقدمين لبرنامج رياضي رد على إعلامي آخر لينفي تدخل راعي البرنامج في الخط التحريري تتعمد الحوارات في البرامج الرياضية تجيش الأجواء وشحنها للحصول على تفاعلات لا يهتم نوعها على فيديوهات منصات التواصل الاجتماعي. وتشتعل حرب من خلال برنامج رياضي لا علاقة له بأخلاقيات مهنة الصحافة والإعلام.

تستدرج الجماهير الرياضية المتعصبة إلى التطورات في ساحة المعركة الإعلامية، ويوم المباراة في الملاعب تكون كما القنبلة الجاهزة للانفجار بالعنف والشغب والفوضى التي زادت في السنوات الأخيرة في غياب ناجع للهياكل الرياضية، ولعل أهمها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري «الهايكا» ودورها التعديلي المفترض ومحاولاتها المتعثرة قبل أن تُحال على الحياد القصري.

3. معركة ضارية على الرعاية والإشهار

خرجت المعركة والصراع بين أصحاب البرامج الرياضية على من يحظى بالرضى وينال ود رجال الأعمال من السر إلى العلن، وتجاوزت أحيانا حدود اللياقة والذوق والضوابط

المهنية، فضربت عرض الحائط بكل القيم والمعايير وبلغت غاية في الانحطاط والاسفاف فلمس القاع بعض معدي ومقدمي البرامج الرياضية الذين خرجوا بوجه مكشوف في أحط صورة للتملق والتمسح على أعتاب شخصيات رياضية ورؤساء أندية ومسؤولين لتحقيق رضى وقبول من يملك بيضة الديك الثمينة ويمكن أن تشتعل المعركة المعلنة والخفية في كل وقت بين أصحاب البرامج إذا أحسّ أحدهم أنه مهدد من جهة إعلامية أخرى.

أحد أصحاب البرامج الرياضية اغتاز وسارع بالرد القوي في منبره الإعلامي عندما ظن أنه المعني بتلميح مقدم برنامج رياضي في قناة أخرى ولمّح للأسلوب الرخيص لبعض الإعلاميين من أجل التقرب من رجال الأعمال، وفي افتتاحية البرنامج صفى الحسابات وبكل وضوح تحدث عن الرعاية التي يحظى بها من هذه العلامة التجارية بجدارته ونجاح برنامجه ومشاهدته العالية واتهم منافسيه بالحسد والغيرة ومحاولتهم تشويه علاقته بـ «صديقه» رجل الأعمال المعروف مؤكدا على قوة العلاقة التي تصل إلى حد استقباله وتوديعه في بهو مكتبه عندما يزوره للاستشارة واتهم الإعلامي الذي يشن عليه الهجوم ولم يكشف عن اسمه حتى ينجو من المساءلة القانونية، بأنه كان في فترة ما ضد المصلحة العليا للوطن؟؟؟؟ وكشف سرا يعلمه عن غريمه وأسلوبه في استدراج الرعاية إلى

برامجه فيحدد الهدف ثم يكتف عليه الهجمات حتى إذا لفت انتباهه يكون جاهزاً للاهتمام والرعاية السخية وهو أسلوب منظم ويعتمد على فريق كامل تهمهم الغنائم وتحصيل الرعاية والمكافآت المجزية لكنه ختم خطابه المباشر بتوجيه نداء لرئيس الجمهورية يطالب بفتح ملف الإشهار، وأكد بصراحة على وجود عصابات تتحكم فيه وتتلاعب بالمصلحة العامة. وبالرغم من خطورة هذا التصريح لم تتحرك أي جهة للنظر والتحقيق في الأمر الموقف أردناه شاهداً ومثالاً عما يتابع الجمهور الرياضي في البرامج الرياضية ومقاطع منصات التواصل الاجتماعي التي تعرّي شراسة الصراع على الرعاية والإشهار ويكشف ما يجري في كواليس البرامج الرياضية من تجاوزات وسلطة ونفوذ رجال الأعمال في الإنتاج الإعلامي ودرجة التحكم في خطها التحريري وهو نموذج لمهارات كثيرة هي سبب الاحتقان والتوتر لمناخ كرة القدم التونسية وزيادة تعصب مجموعات الالترس في منعرجات الملاعب الرياضية يوم المباراة وانفجار أحداث العنف والفوضى لأتفه الأسباب.

4. هل أصبح الكرونيكور قائد رأي؟

أصبح الكرونيكور ضيفاً قاراً في البرامج الرياضية لا يمكن الاستغناء عن حضوره، وأغلب البرامج الرياضية من صنف الـ «توك شو»، تعتمد على النقاشات والآراء المختلفة والمتناقضة

فتبلغ النقاشات درجة السجال والجدال والتعصب للرأي لتنتهي بصراعات نبرتها متشنجة ومتوترة تتصاعد إلى الصراخ والاتهام والشتم والقذف، المشهد لا يحترم أدنى متطلبات الذوق واللياقة ولا يُراعي اعتبار أن هذه الصورة التلفزيونية تدخل كل البيوت ويشاهدها كل أفراد العائلة مجتمعين فيبرز تعصب الكرونيكورات، لأنديتهم ويرتبط حضورهم بتمثيل نادي بعينه ليدافع عنه حقاً أو باطلاً.

وبكل وضوح يعبرون عن انتمايتهم وولائهم إلى حدّ أصبح معه هذا السلوك أمراً مقبولاً ولا حرج في حضور بعضهم بأزياء الفرق في الأستوديوهات ويصبح التعصب وجهة نظر مقبولة جداً لا يزعج أصحاب البرنامج بعضهم أصبحوا نجومًا تتسابق إليهم البرامج على اختلاف تخصصاتها، يدلون بدلوهم بخفة ظلهم في كل المواضيع رغم ضعف مستوياتهم المعرفية، وأهم من ذلك الأخلاقية والذوقية بأسلوب شعبي يُدغدغ المشاعر والغرائز فتشكّلت مجموعات ولوبيات لفئة الكرونيكورات المستحدثة بهذا الشكل والتوظيف، تلتقي في مقاه معروفة تخطط وتوزع المهام مع أصحاب البرامج والمصالح من لاعبين قدامى ومدربين ورجال قانون ومسيرين سابقين ومن يبحث عن فرصة ظهور ليلمع صورته أو يحرك حضوره في الساحة الرياضية لعله يُلفت نظر الأندية فينتقل من المنبر الإعلامي ومن كرونيكور إلى مدرب. ليحل محله

زميل تمنح له نفس الفرصة التي شابتها الشكوك والأقاويل والمتاجرة بالأماكن وتوسع دائرة اللوبيات بضم بعض الوسطاء، ووكلاء اللاعبين، وممثلين لبعض رجال الأعمال أو من يدعي نقل وتبليغ رغباتهم واقتراحاتهم، بالإضافة إلى وعود الرعاية والإشهار، ومنافع عديدة فبات مكشوفاً للجميع أن بعض الكرونيكورات يجتهدون لإظهار انتمائهم وولائهم إلى درجة قصوى من التعصب والعناد، والخطاب المستفز ولا يضع الإعلامي المشرف على البرنامج أي حدود لذلك بل يشارك في لعبة الإثارة حتى وإن بلغ الجدل حالة السطحية والبذاءة والتجريح والوقاحة، لحظتها يظن صاحب البرنامج أنه بصدد تحقيق الإنجاز الإعلامي الفذ كي يبلغ ذروة المشاهدة لا يحضر في ذهنه أي احترام للجمهور المتنوع الذي يتابع البرنامج، خاصة إذا صدر عن بعض الكرونيكورات المفوضين من فرق كبرى لها سطوة ونفوذ وعلاقة بالرعاية والإشهار.

جمهور الرياضة شاهد

في جولة بين البرامج الرياضية التلفزيونية والإذاعية، أتحننا بعض الكرونيكورات بتعليقات لا بد أنها أثارت حفيظة الجمهور الرياضي، وهزت أركان الثقة في كل الأطراف المتداخلة في اللعبة نورد بعض النماذج للذكر لا للحصر فأحد الحكام السابقين يصف في برنامج رياضي رئيس الجامعة الجديد بأنه المسؤول الثاني - حسب كلماته - أراد المذيع

التصحيح، معتبرا أنها زلة لسان لكن الكرونيكور أكد على ذلك وأن المسؤول الثاني هو الرئيس الحقيقي للجامعة، وأن المنظومة السابقة تجدد نفسها في المكتب الجامعي الجديد و كرونيكور صعد نجمه خلال المواسم الأخيرة لخفة ظله، يقول عن حركة يوسف بلايلي اللاأخلاقية بعد تسجيله هدفاً منقولاً على الوطنية الأولى مباشرة أن الحركة لا تحمل أيّ دلالة لأخلاقية في بلد اللاعب وأحد الكرونيكارات تحدث عمّا يحظى به ناديه من علاقات واسعة، متباه بأنه يمكن لجمهوره مخالفة القانون وإدخال الشماريخ للمدرجات دون منع لاعب سابق، كرونيكور حالي، يؤكد في تشنج كبير أنّ ناديه يتعرض للظلم الجهوي الممنهج فلا يتم إشراك من يمثله في البرامج ويُستهدف بالاعتداء أينما تنقل وأحاديث كثيرة ومتنوعة معروضة على الشاشات متعلقة بالرشاوى والاحتيال والخيانة والشائعات، تُروى في سياقات الفخر والاعتزاز بالذات كما لو كانت إنجازاً وبطولة وذكاء عبقرياً، لينتهي المشهد بضحكة وقحة من زملائه الكرونيكورات.

5. المعايير المهنية والأكاديمية لكرونيكور البرامج

الرياضية

ما معنى «كرونيكور»؟

(Chroniqueur)

كلمة «كرونيكور» مأخوذة من اللغة الفرنسية، وتُستخدم كثيراً في الإعلام، خاصة في دول شمال إفريقيا، وتم استعارتها من الإعلام الفرنسي.

المعنى العام

الكرونيكور هو الشخص الذي يكتب أو يقدم فقرة ثابتة تُسمى «كرونيك» (Chronique) سواء كانت في شكل عمود رأي في صحيفة، أو تعليق دوري في برنامج إذاعي أو تلفزيوني عادةً ما يعبر عن رأيه الشخصي، ويمكن أن يتناول مواضيع مختلفة مثل السياسة، أو المجتمع، أو الثقافة، أو الرياضة الكرونيكور في البرامج الرياضية هو الشخص الذي يشارك في تحليل الأحداث الرياضية، والتعليق على أداء اللاعبين، وإبداء الرأي في قرارات المدربين أو الحكام، بالإضافة إلى مناقشة قضايا الرياضة بشكل عام غالباً لا يكون الكرونيكور محايداً، يُعبر عن وجهة نظر معيّنة، وقد يكون من أنصار نادٍ معيّن، وله أسلوبه الخاص في النقد والتحليل.

الكرونيكور الرياضي يتمتع بعدة صفات رئيسية يقدم تحليلات فنية أو تكتيكية أو إدارية للمباريات أو الأندية،

معتمداً على معطيات دقيقة يشارك في النقاش مع مقدّم البرنامج وضيوفه، وقد يعارضهم بشكل مباشر يُعبّر عن مواقفه الخاصة التي قد تكون مبنية على رؤية مهنية أو انطباع شخصي بعض البرامج تستعين بكر ونيكورات معروفين بأسلوبهم الجدلي لإثارة الجدل وجذب الجمهور

المعايير المهنية للكر ونيكور في البرامج الرياضية

بالرغم من أنّ الكرونيكور يتمتع بحرية التعبير عن الرأي، فإنّ دوره الإعلامي يتطلب الالتزام بمعايير مهنية محددة

الموضوعية والحياد النسبي

يُسمح له بإبداء الرأي، لكن يجب أن يكون هذا الرأي منطقيًا ومبنيًا على معطيات واقعية، وليس فقط على انطباعات أو تحيّزات شخصية الحياد التام ليس ضروريًا، لكن يُتوقع منه قدر من التوازن والموضوعية

الاعتماد على التحليل والمعطيات

من غير المهني أن يُبنى الرأي فقط على الانطباعات أو الآراء العامة بل يجب أن يدعّم الكرونيكور مواقفه بإحصائيات دقيقة، وتحليل فني أو تكتيكي، ومقارنات موضوعية

الاحترام في الخطاب

من الأساسيات ألا يتجاوز حدود اللباقة في الحديث يجب تجنّب السخرية من الضيوف أو الجمهور، واحترام

الرأي المخالف، والابتعاد عن العبارات المهينة أو التهكمية
أو العنصرية

الإمام بالشأن الرياضي العام

أن يكون الكرونيكور مطلعاً على تفاصيل الرياضة التي
يناقشها، سواء من حيث تاريخها، أو قوانينها، أو مستجداتها
المحلية والدولية والكرونيكور الجيد لا يتحدث فقط عن
الفرق التي يفضلها، بل يفهم السياق الرياضي الكامل

الاستقلالية في الرأي

يُفترض أن تكون مواقف الكرونيكور نابعة من قناعاته
الذاتية، لا من توجيهات جهات خارجية مثل أندية، أو وكلاء
لاعبين، أو مسؤولين

القدرة على النقاش والحوار التلفزيوني

يجب أن يمتلك الكرونيكور مهارة التفاعل الذكي مع
مجريات الحوار، والرد بمرونة على الأسئلة أو الاستفزازات،
مع استخدام لغة واضحة ومباشرة تناسب الجمهور العام

تجنب الإثارة المفتعلة

من الأخطاء الشائعة أن يسقط بعض الكرونيكورات في
فخ «الفرجة» أو الجدل من أجل الجدل فقط المهني الحقيقي
يرفض إثارة الجدل لمجرد جذب الانتباه، ويركز على تقديم
قيمة فكرية وتحليلية للمحتوى

التمثيل الإعلامي المسؤول
الكرونيكور شخصية عامة تظهر على الشاشة، لذا من المهم
أن يحافظ على صورته ومصداقيته أمام الجمهور، فيتجنب
تضارب المصالح، ويحرص على المهنة.

6. المعايير الأكاديمية والمهنية لبرنامج التوك شو

الرياضي

لنفهم طبيعة البرامج التلفزيونية والإذاعية من خلال قواعدها
ومعاييرها الأكاديمية والمهنية ودرجة التحول إلى مسخ مهجن
غريب علينا أن نتوقف في حيز بسيط لتدقيق النظر والمراجعة
السريعة لبرنامج التوك شو الرياضي شكلا ومضمونا

TALK SHOW

التعريف

برنامج التوك شو الرياضي هو مساحة حوارية متلفزة أو
إذاعية، تُعنى بمناقشة الأحداث والقضايا الرياضية الراهنة من
خلال حضور ضيوف مختصين، وطرح وجهات نظر متعددة،
ضمن إطار يراعي المهنة والموضوعية واحترام المتلقي

الأهداف العامة للبرنامج

1. تقديم تحليل فني وموضوعي لمجريات الرياضة
2. تنمية الوعي الجماهيري تجاه القضايا الرياضية

3. فتح نقاش نقدي حول السياسات والممارسات داخل المنظومة الرياضية

4. الإسهام في تطوير ثقافة رياضية مدنية تحترم الرأي والرأي المخالف

مواصفات الضيوف

- محللون فنيون يمتلكون خبرة عملية في الميدان (مدربون، لاعبو كرة سابقون)

- مختصون في القانون الرياضي أو التحكيم

- إعلاميون رياضيون ذوو كفاءة وحياد

- جمهور رياضي يشارك بطريقة منضبطة وعبر أدوات

تفاعلية

- يُستبعد الضيوف المعروفون بالشعبوية أو بتأجيج

الانقسامات

دور مقدم البرنامج

- إدارة الحوار بحياد وصرامة مهنية

- احترام توازن الوقت بين الضيوف

- التدخل عند الانزلاق نحو التهجم أو الخطاب الشعبوي

- طرح أسئلة محفزة وعميقة دون توجيه أو استدراج

هيكلية الحلقة النموذجية

- تقديم افتتاحي يطرح المحاور بوضوح

-فقرة أولى لتحليل حدث رياضي راهن (مباراة، قرار،
تصريح)

-فقرة ثانية تناقش قضية أوسع (قوانين، عنف، فساد،
جمهور...)

-فسحة للتفاعل مع الجمهور (اتصالات، تعليقات)
-خلاصة تحليلية تعيد ترتيب النقاط وتقدم أفقا للنقاش
القادم

المبادئ الأخلاقية والمهنية

-الالتزام بميثاق الشرف الإعلامي
-الحياد وعدم الانحياز لأي طرف
-الابتعاد عن الإثارة المجانية والتهريج
-احترام عقول المشاهدين وتنوع أذواقهم
معايير جودة البرنامج من منظور أكاديمي
-المصداقية: اعتماد المعلومة الدقيقة وتحري الدقة
-التعددية: استضافة آراء متنوعة وتمثيل الجهات
المختلفة

-العمق التحليلي: تجاوز السطحية والانفعالية
-السلامة اللغوية: استعمال لغة واضحة ومحترمة
التوك شو الرياضي، إذا التزم بالمعايير الأكاديمية والمهنية،
يمكن أن يكون أداة فعالة في تنمية ثقافة رياضية متوازنة،

ويؤدي دوراً محورياً في الإصلاح والتنوير، لا في الإثارة والانقسام

7. الإعلام الجديد والفوضى الخلاقة

لم تكن ظاهرة التدني والتراجع في أهمية القيم الأخلاقية والإنسانية مفصولة عن واقع عام اجتاح كل العالم ولن تمر هذه الطفرة التكنولوجية والعلمية بدون تبعات في إطار قديم متجدد مرتبط بصراع أزلي بين قوى الخير وقوى الشر ومع كل الإيجابيات المرتبطة بالوسائط الحديثة وما غنمته البشرية من منافع تعلقت بسرعة إيصال المعلومة وتبليغها والتحرك على ضوءها فهناك الوجه الآخر للعملة متعلقاً بالاستعمال والاستغلال والتوظيف وقتها سنكون في قلب الموضوع وتعقيداته وتفصيله

فبضغطة زر واحدة يمكن أن تستفيد الإنسانية جمعاء بنقل سريع للخبر وبذات الزر يمكن أن يدخل العالم في فوضى سميت - بالفوضى الخلاقة - ونتطرق إليها في سياق تعدد الوسائط ومنصات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها السلبية الذي عكرت الحياة وأشعلت الصراعات والمعارك بالزور والكذب والادعاء وحجب الحقيقة أو جزء منها وتوجيه الاتهامات وأكثر من ذلك

فيصبح الإعلام الجديد متاحاً بقوة لكل المستويات والأعمار والانتماءات والمزاجيات ومن وراء keyboard

يمكن لأي كان أن يتسبب في الفوضى العارمة والأضرار
الجسيمة

فالمضامين الإلكترونية من خلال التدفق فائق السرعة أيضا
والمشاركة والترويج الآلي والعشوائي، تساهم في انتشار
الأخبار الزائفة والشائعات الكاذبة فتأخذ الناس إلى المصير
المجهول والفوضى وعدم القدرة على التحكم أو التوقع إلى
أي المسارات يمكن أن تتجه وهي حالة -النظام الإعلامي
المضطرب- وقد يتداخل مع مضامين إعلامية أخرى قادمة
من فلك آخر يشوش الفكر ويحجب الصورة ويجعل من توقع
الأحداث وفهم واقع وحقيقة الأخبار الواردة صعبا وقد يبلغ
الاستحالة إذا تعلق الخبر بدوائر معينة على قدر من الحساسية
والخطورة فتحضر الفوضى بكامل شروطها وتأثيراتها السلبية
ويعمّ التخبط والعشوائية فيعجز المتلقي عن استيعاب الأحداث
والإلمام بها ويحضر السلوك المستهتر فينشر على أساس أنه
خبر موثوق المصادر وفي تونس إبان الثورة حرصت الطبقة
السياسية على تكريس هذا الفضاء الافتراضي لنشر أفكارها
وتلميع صورها وتنفيذ أجنداتها زيادة عن وسائل الإعلام
الرسمية التي فتحت لهم المجال على مصراعيه في فترات
وأغلقت في فترات أخرى بحسب ما مرت به البلاد من مراحل
سياسية متقلبة أثرت كثيرا على حرية التعبير صعودا ونزولا
وصراعا بين السلطة والمعارضة وموازن القوى فيما بينها

وضغط الشارع التونسي وقد تزامن كل ذلك مع بروز تقنيات حديثة تتيح التلاعب بالصور والنصوص والفيديوهات وانتشار مفهوم الاندماج بين مختلف تقنيات الوسائط المسموعة والمرئية والمكتوبة LA CONVERGENCE

فيكون المستخدم هو من يتحكم بوسيلة الاتصال ويُنتج مضمونا إعلاميا فتتحول العملية الاتصالية إلى حالة تبادلية بين المرسل والمستقبل بمعنى أن الاتصال من اتجاهين بين طرفي العملية الاتصالية TWO WAY COMMUNICATION وأطلق على الإعلام الجديد عدة تسميات منها الإعلام التفاعلي لجمعه بين النص والصوت والصورة في ملف واحد تلعب فيه التقنية دورا في إضفاء خاصية التفاعلية على ذات المضمون بإضافة صورة أو تعليق خاص ثم ينشر من جديد وهو إعلام رقمي تتصل تطبيقاته بالتكنولوجيا الحديثة التي تغطي أي نظام أو وسيلة إعلامية من خلال الكمبيوتر ويأخذ أيضا تسمية «إعلام الوسائط المتشعبة» (HYPERMEDIA) دلالة على استخدامه لبعض الوصلات المتشعبة (LINKS) المتصلة به كما أطلق عليه تسمية الإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال (ONLINEMEDIA) لارتباط هذا النوع من الإعلام بشبكة الأنترنت مثل الشبكات الاجتماعية.

ويؤكد الباحثون في هذا المجال على الميزات في استبدال الإعلام الجديد الوحدات المادية بالرقمية وتشبيك عدد غير محدد من الأجهزة وتلبية الاهتمامات الفردية والعامّة.

والميزة الأكثر أهمية هي خروج هذا الإعلام من أسر السلطة المتمثلة في قادة المجتمع والدولة إلى أيدي الناس جميعاً، ودليله في تونس بتحريكه الثورة ومنحها الزخم المحلي والعالمي قبل نشوبها وعده لنخلص إلى أن الإعلام الجديد بخصائصه وفضاءاته الافتراضية نقل الإعلام التقليدي إلى آفاق غير مسبوقة ومنح مستخدميه فرصاً كبرى للتأثير والسفر عبر الحدود بلا رقابة إلا نسبياً وجعل صناعة الخبر والحدث عملية ميسرة مهنيًا متيحاً الفرص للتيارات المختلفة والاتجاهات والأقليات أن يكون لهم صوت سريع الانتشار وقليل التكلفة بعيداً عن الرقابة كما غير من جغرافية المنظومة الإعلامية وأخذها إلى ديناميكية متقلبة ومتسارعة ومعقدة تسودها الفوضى والاضطرابات اصطلاحاً على تسميتها «بنظرية الفوضى الخلاقة أو الشواش» وقد وردت تعريفات متعددة لمفهوم (CHAOS) الشواش ومنها الفوضى والتشويش والاختلال الكلي كما تعني حالة التشويش المطلق حالة عدم الرؤية والعماء وتعني الاضطراب الشديد بعيداً عن التوازن والنظام، تعود الكلمة إلى جذور يونانية قديمة تعني الفراغ البدائي والعدم السابق عن الخلق وأصبحت حديثاً وضعاً

وحالة يختلط فيها كل شيء دون ضوابط وقواعد وقوانين ودلالاتها في العلوم السياسية والاجتماعية مرتبطة بانهايار النظام وانفلات السيطرة زمن الثورات والأزمات وفي الإعلام تستعمل للإشارة مجازاً إلى الفوضى المعلوماتية أو كما ذكرنا -الفوضى الخلاقة- في حالة استخدامها لإحداث التغييرات الكبرى .

تجليات الفوضى الخلاقة في الإعلام الجديد:

الفوضى الخلاقة نظام ديناميكي متداخل ومعقد ينطوي على سلوكيات غير منتظمة ومستقرة عناصرها المادية والرمزية مولدة لمثل هذه السلوكيات، فيربك منظومة الإعلام في طبيعتها وبنيتها التحتية والمعرفية المتداولة وأثرها على المتلقي فرداً كان أو جماعات وجماهير ويكرّس الفوضى في الفضاء من خلال الحضور المتنامي لأقمار الاتصالات والأقمار المتحركة وأقمار المراقبة والرصد.

وتنزل تلك الفوضى إلى الأرض ويغذي أطوارها الفضاء اللامتناهي لشبكة الأنترنت. والأخطر من ذلك كله فوضى المفاهيم والمصطلحات المتزاحمة مع فيضان من التدني اللغوي يؤدي حتماً إلى تراجع مقاييس الجودة والإبداع

فيقابل الإعلام المؤسساتي الذي تنتجه المؤسسات الرسمية والمنظمات العالمية والجمعيات والمؤسسات الحكومية، إعلام الفرد في المدونات والمفكرات الالكترونية

الشخصية بمضامينها المتدنية فتدفقت رسائل متحررة من كل ضوابط التحرير والكتابة.

وتصادمت الحرية النسبية بالحرية المطلقة في فضاء سيبرني، وهو ما أنتج تراجعاً لافتاً للموضوعية أمام استفحال مظاهر الذاتية المفرطة، ونشر تفاصيل الحياة الخاصة والحميمة على صفحات الفضاء الافتراضي ومن إعلام تقليدي جماهيري أطلق عليه سابقاً مسمى MASS MEDEA إلى مجال الفردية ويسمى INDIVIDUAL MASS MEDIA فأصبح بإمكان كل العالم أن ييثر ويستقبل على نحو جماهيري وظل اتجاه ونسق التغيير الاجتماعي ضبابياً يصعب تحديد ملامحه ووارد انحرافه عن المتوقع لذلك اعتبر الإعلام الجديد خارجاً عن السيطرة والضبط لا يقين فيه وهو ركيزة النظام CHAOTIC SYSTEM المتضمن بالضرورة للفوضى والعشوائية يتضح التداخل والتعقيد في صياغة وبحث واستقبال الرسالة والمضمون الإعلامي الذي يسلك الملايين من الشبكات والممرات والطرق الالكترونية المتشعبة وتجتاز الملايين من الكيلومترات، لتصل إلى كل الناس عبر الفضاء الافتراضي ومنصات التواصل الاجتماعي وما كان ييثر على شاشة التلفزة يمكن عن طريق تطبيق بسيط أن يعبر الكرة الأرضية في ثانية ويؤثر في مراكز القرار وسعر برميل النفط

وأسهم البورصة وتحقيق الأرباح أو إلحاق الخسائر في ثوان قليلة.

ولا يستثنى الإعلام الرياضي من كل هذه الصراعات والتجاذبات والمصالح والطموحات الشرعية وغير الشرعية فيتمّ توظيفه لتحقيق الأهداف والغايات ما دام جهاز الكمبيوتر يوحد الاستعمال ويجعله متاحا على نفس الدرجة ونفس الوقت، ليسخر في الاتجاهات الانتهازية والمصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة والنزاهة والصدق والموضوعية والحياد ومعارك الخير والشر الأزلية فنكون أمام ضرورة حتمية للرجوع إلى الجادة والالتزام بأخلاقيات مهنة الصحفي وتحكيم الضمير ومواصلة الحرب على الفساد والمفسدين في قطاع الإعلام عموما والقطاع الرياضي تحديدا فهو الذي يؤثر ويتأثر بالأجواء العامة للبلاد ودرجة استقرارها السياسي والاقتصادي.

8. النفاذ إلى المعلومة

لتكريس الشفافية ورفع الغموض وحجب المعلومة عن الرأي العام كان لابد من إحداث أرضية قانونية تراعي هذا المعنى وتتناسب والمطلوب الثوري ومن هنا جاء قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة لجعلها متاحة لمن يطلبها لإنارة الرأي العام والاطلاع على كيفية اتخاذ القرار وإدارة الأمور

فتضمن الوضوح والحقوق والمراقبة والمحاسبة فلا يفلت من العقاب من أخطأ ويتحمل جميع الأطراف مسؤولية أفعالهم وقراراتهم فأصدر البرلمان التونسي القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس ونشر في الرائد الرسمي عدد 28 بتاريخ 29 مارس 2016 ودخل حيز التنفيذ في مارس 2017 وهو قانون يقر بحق النفاذ إلى المعلومة التي بحوزة الهياكل العمومية ومن يتصرف في المال العام ويقدم خدمة للمصلحة العامة. ونص الفصل 38 لهذا القانون الأساسي على إحداث هيئة تسهر على حسن تطبيقه وتكون ذات شخصية قانونية مستقلة إداريا وماليا تصدر قراراتها في النزاعات المتعلقة بحق النفاذ إلى المعلومة وشفافية التعاطي من خلال تقارير سنوية ترصد مدى احترام هذا الحق ثم نشرها للعموم وتلتزم بتطبيقه الإدارات العمومية والجماعات المحلية من بلديات ومجالس جهوية ومؤسسات ومنشآت عمومية وهيئات تتلقى التمويل العمومي أو تقدم خدمات عامة فتعين مكلفاً بالنفاذ إلى المعلومة وتنشر الأساسية منها استباقاً بما يشمل الميزانيات والهياكل والقرارات والصفقات من الميزانيات إلى الهيكل والقرارات والصفقات وما إلى ذلك في أجل لا يتجاوز عشرين يوماً لذلك اعتبر مكسبا تشريعيا في تونس إبان الثورة لكن على أهمية القانوني وسمو أهدافها على المستوى التشريعي والنظري فقد عرف الكثير من العوائق

على أرض الواقع والتطبيق بسبب الروتين المعقد وثقافة الإدارة المتكلسة وغياب الردع والحافز والوعي المجتمعي الرياضة كما كل المجالات والمرافق العمومية في البلاد تتأثر بالترسنة القانونية عندما تطبق بشكل كامل أو جزئي أو عندما يتم التغاضي عنها وتجاوزها. ورغم تعثر تطبيقها في مجالات مختلفة وما أفرزت الممارسة من صعوبات تتعلق بحسن الاستفادة وبتطوير منظومة الشفافية والحوكمة الرشيدة للمؤسسات العمومية، فإن مجال الإعلام الرياضي فوت على نفسه الفرصة ولم يكرس هذه الآلية بالشكل المطلوب. فلا ترد في الأخبار الرياضية إلا نادرا تلك الصيغة الدقيقة التي تستعملها الصحافة الاستقصائية مثل وفق ما كشفت عنه وثيقة تحصلنا عليها في إطار حق النفاذ إلى المعلومة

أو المعطيات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها رسميا عبر مطلب نفاذ إلى المعلومة موجه إلى المؤسسة كذا أو جميع الأرقام والبيانات مستمدة من إجابة رسمية على مطلب نفاذ إلى المعلومة مؤرخ في كذا ورجح الاعتماد على الشائعات وصيغت الأخبار عند الكثير من الإعلاميين على نحو أظن وأعتقد وربما الأقرب والأرجح فما عاد للخبر قدسية وتداخل مع التعليق وكثيرا ما ناقشت برامج رياضية وقائع غير مؤكدة من قبيل الإشاعة أو اللا خبر وأخذت الرأي العام في اتجاهات مضللة عن الحقيقة مستفزة للجماهير

الرياضية، وهو ما يتسبب في الاحتقان الذي يبلغ ذروته في مظاهر للعنف والصدمات في حين تبقى الكثير من المواضيع التي تحتاج إلى تقديم مطالب نفاذ إلى المعلومة بعيدة عن أن تجد مكانا على قائمة أولويات بعض البرامج الرياضية التي تقتات على الإشاعة والأخبار الزائفة والملفقة لتحقيق ربحا رخيصا وشهرة بائسة.

9. الصحافة الصفراء تكتسح الفضاء الإعلامي

الحديث عن ظاهرة التدني والنزول بالمستوى القيمي والأخلاقي في الإعلام الجديد لا يجب أن يقف في حدود الربط فقط بالحاضر بما يحمله من تعقيدات وما طرأ عليه من مؤثرات جذرية غيرت الملامح والمفاهيم والتعاطي والبث وتلقي للمضامين الإعلامية على اختلافها وتنوعها فقد عرف تاريخ البشرية ما مهد لتواصل الظاهرة في أشكال وأنواع جديدة ملائمة للتطور العلمي والتكنولوجي الراهن وانتبه الناس لسهولة إيصال أي فكرة مهما كانت إلى أقاصي الدنيا بدون أي صعوبة أو رقابة أو حدود وزاحمت بقوة الإعلام الكلاسيكي الذي منه ما وقع في فخ اتباع هذا النهج خوفا من التخلف عن الركب والممثلون لهذا الاتجاه ملأتهم الخشية من أن تتجاوزهم الأحداث فركبوا الموجه وضربوا عرض الحائط بشرف مهنة الصحافة والإعلام وميثاقها والتطرق إلى الجذور التاريخية لظاهرة الصحافة الصفراء

والديلويد والترند والبوز وهي مصطلحات العصر الرقمي الحديث، تحتم علينا النظر أولاً في سيرة الصحفي الأمريكي شارلز اندرسن دانا Charles Anderson Dana الذي قرّر بعد خوض تجربة سياسيّة هامة الرجوع إلى مهنته الأصلية التي بدأ بها مشواره منذ الشباب وتدوين خلاصة تجاربه في كتاب يتحدث فيه عن مشاق المشوار وصعوباته ونشر عصاره تجاربه لسنوات طويلة، وصدر الكتاب عام 1900 تحت عنوان The art of newspaper making شرح من خلاله نظريته التي انتشرت فيما بعد في عالم الصحافة والإعلام وهي نظرية

MAN, BITES DOG ونظرية «رجل عض كلبا» التي تُدرس اليوم في كل جامعات الصحافة والإعلام كأحد المفاهيم الرئيسية، تقوم على اعتبار الخبر الأهم للقارئ هو الأكثر غرابة وإثارة وهو الذي يجذب الانتباه ويُلهب الفضول ويزيد الإقبال على الصحيفة فيساهم في مضاعفة التوزيع والمبيعات وتحقق الأرباح ثم جاء بعده الأب الروحي للصحافة الصفراء راند ولف هيرست (1863 / 1951) ويقدم تحدياً تاريخياً أقنع به المستثمرين في الإعلام والباحثين عن الربح الوفير عندما اشترى صحيفة «جورنال» الأمريكية حين كانت توزع ثلاثين ألف نسخة فقط، وفي غضون أشهر قليلة وصل توزيعها إلى 400 ألف، فقد نجح راند في جلب القراء السليبين الذين لا يحرصون على قراءة الصحف واستقطبهم إلى اقتناء صحيفته

التي اعتمدت على فكر تسويقي جديد مطابقاً لنظرية - دانا - التي تستند على مقولة «الخبر هو رجل عض كلباً» وهي صحف من قطع صغيرة تسمى «التابلويد» راجت في إنجلترا وأمريكا في القرنين 19 و 20، وقد ساعد حجمها الصغير على منح خصوصية لقرائها أثناء مطالعة الفضائح الأخلاقية والشائعات وكل أنواع وأصناف الإثارة بهدف جذب القراء وإغرائهم لشراء الصحيفة والتي سميت بالصحافة الصفراء

الصحافة الصفراء

هي نوع من أجناس الصحف التي توجه مادتها تحت مسمى «اختبار المشاعر بالوكالة» AGENCY IN EMOTIONS

وهي متعة مطالعة تفاصيل الجرائم والقصص الغرامية والجوانب الخفية من حياة المشاهير من الفنانين والسياسيين ونجوم الرياضة، تعتمد على الملاحظات والتجسس والمراقبة وتعرف بـ «البابارازي» هذه الصحافة التي تعتمد على التهويل والتضخيم والانتقاء والتعتيم والتمويه والتشويه واستثارة الغرائز غاياتها ذاتية وأنانية ضيقة فقط لرفع نسب الاهتمام وكما تسمى اليوم نسب المشاهدة والمتابعة والمشاركة لاستدراج الرعاة وإعلانات الإشهار في تلفزيون التابلويد Tabloid television وهو صنف من صحافة التابلويد التي تقدم نشرات إخبارية وقصصاً مثيرة تركز على الإثارة والجريمة والتفاصيل الحميمة للحياة الخاصة يلتقطها المصورون

لمشاهير الفن والرياضة والسياسة وتدعى صحافة الإثارة والترفيه SENSATIONAL/ENTERTAINMENT PRESS انتشرت في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين ببرامج التابلويد الحوارية وهي البرامج التي انطلقت بقوة في تونس بعد 14 جانفي 2011 وانتشرت بسرعة مستغلة مناخ حرية التعبير والانفجار في ظهور الأعداد الكبيرة من وسائل الإعلام التي كسرت قيود احتكارها من السلطة الحاكمة فنشطت وسائل الإعلام الخاصة التي ركضت وراء جذب المشاهدة بكل الطرق وتحقيق أعلى نسبها لجلب الرعاة ولفت انتباه رجال الأعمال وأصحاب المصالح المختلفة.

والمؤسف أنّ ملاحقة هذه الأهداف أخذت أساليب جديدة من الاستدراج والتملق والتمسح على الأعتاب.

البابارازي PAPPARAZZI

هو مصطلح أطلق على المصورين الفوتوغرافيين الذين يلاحقون المشاهير من رجال ونساء الفن والرياضة والسياسة ويلتقطون صوراً من حياتهم الخاصة شديدة الخصوصية يصل إلى حد اقتحام البيوت والتلصص وظهر هذا المصطلح عام 1960 في فلم سينمائي إيطالي للمخرج فيديريكو فيليني بعنوان LA DOLCE VITA - الحياة الجميلة - بمعنى المصور المتطفل والمزعج للنجوم والمشاهير الساخر من الترف واللامبالاة في المجتمع الإيطالي فترة ما بعد الحرب

ووظفت الصحافة الصفراء هذا الصنف من المصورين واستغلت الصور الفضائية التي يلتقطونها لتكون صور غلاف أو صورا مؤثثة للصفحة الأولى وخاصة مصور البارازي أنه مصور مستقل تدر عليه حرفته الأموال الطائلة وتسعر الصور حسب قيمة النجمة أو النجم وفضاعة السلوك الفاضح أو السر الذي كشف من الخصوصيات ويعتبر المصور الأمريكي ذو الأصول الإيطالية رون غاليللا RON GALELL من أشهر مصوري البارازي في تاريخ الإعلام وقد نظم الكثير من المعارض حول العالم عرض خلالها أشهر وأهم الصور التي التقطها في مشواره المهني الطويل وقصصه مع مشاهير هوليوود ورجال السياسة والرياضة ورجال الأعمال وأشهر قصصه كانت مع (جاكلين كندي) أرملة الرئيس الأمريكي السابق (جون كندي) عام 1971 وعرفت باسم WINDBLOWN JACKIE ودخوله معها في معارك قضائية طويلة عندما ضاقت به ذرعا بملاحقته لها والصور المسيئة التي كان ينشرها في مختلف وسائل الإعلام الأمريكية خاصة بعد اغتيال زوجها (جون كندي) وعلاقتها مع الملياردير الشهير (أوناسيس) فضلا عن قصته مع نجم السينما الأمريكية في السبعينات (مارلين براندو) الذي تعامل معه بعنف وتبقى القصة الأكثر درامية هي التي أنهت حياة الأميرة البريطانية ديانا أشهر ضحايا مصوري (البارازي) عندما حاول سائق السيارة التي نقلها

في أحد أنفاق باريس الفرار من مصوري الباراوازي فخررت
السيارة عن السيطرة وارتطمت بأحد أعمدة النفق.

الباراوازي ومشاهير الرياضة

وفي العشرية الاخرة اشتهر المصور الايطالي «فابريو
كورونا بابرز» بصوره الفاضحة التي انتشرت في إيطاليا
وأوروبا عامة فقد التقط صورا مثيرة لرئيس الوزراء الإيطالي
وصاحب مملكة الإعلام الضخمة ورئيس فريق جوفتوس
الإيطالي سلفيو برلوسكوني، وعرفت بفضيحة فالاتوبولي
VALLETTOPOLI كما لم يفلت نجوم كرة القدم من لصوصيته
ومنهم فرانسيسكو توتي واندريا بيرلو وقد يكون هو من جعل
الباراوازي رياضيا بامتياز وجعل من الرياضيين مادة إعلامية
مثيرة بعيدا عن المباريات الرياضية والملاعب فركزت الصور
على الحياة الخاصة والشخصية أكثر من تركيزها على الأداء
فوق الميدان وعاش اللاعب الأرجنتيني دياغو مارادونا أوقاتا
صعبة في إيطاليا عندما لاحقه كاميرات الباراوازي في نابولي
وعرضته لمسائلات قضائية واجتماعية ولم تتركه حتى عندما
توقف عن اللعب وقد أصبحت حياته الخاصة مادة دسمة
للصحافة الصفراء وإعلام الترفيه فزادت في نجوميته وأثرت
في حالته النفسية ويتواصل هذا الفعل الإعلامي الفاضح
بقصص إخبارية صفراء تتناول مشاهير الكرة وتشر صورهم
في بيوتهم مقتحمة خصوصياتهم الشخصية

فلا ينجو اللاعب البرتغالي كريستيانو رونالدو من ملاحقة لحياته الخاصة وصور الإجازات والأحداث الاجتماعية والأمر ذاته يتكرر وإن بأشكال مختلفة مع ليونيل ميسي وكيليان مبابي وقضية التحرش والعلاقات العاطفية لنيمار وجونيور ولامين يامال وغيرها وتتابع اليوم نوعا إضافيا جديدا لصور الباراتري المعدل بالذكاء الاصطناعي وهي تقنية مستحدثة يقينا ستزيد في الطين بلة.

الأخبار المفبركة والمزيفة « الفايك نيوز »

لم يكن الخبر المزيف والمفبرك حكرا على الراهن الحالي ومنحصرا في هذه الأزمنة فقط بل منذ القديم تناقل الناس الأخبار المضللة والمغالطة للحقيقة لكن كان التأثير محدودا في الزمان والمكان، وبانتشار وسائل الاتصال الحديثة وتطور تكنولوجيا المعلومات من خلال منصات التواصل الاجتماعي ازداد التدفق والسرعة عبر شبكة الأترنت فلم تترك للناس الوقت الكافي للتحقق من هذا الكم الهائل من الأخبار وتدقيق صحتها، مما أفرز نتائج وأضرار لم يكن لأحد أن يتوقعها بما في ذلك صناعتها ومؤلفوها أنفسهم ما جعل عالم النفس الأمريكي كيث أبلو يؤكد على ترابط السلوك السياسي والاجتماعي والنفسي مع الظواهر الإعلامية والسياسية من جهة ومع التلاعب النفسي والإدراك من جهة أخرى.

فتحدث شارحا تأثير الإعلام في تشكيل الوعي الجمعي من خلال جعل الناس يصدّقون تلقائيا الأخبار الكاذبة بطريقة - التحيز التأكيدي - CONFIRMATION BIAS وهو الميل إلى البحث عن المعلومة وتفسيرها وتذكرها لتأكيد معتقد أو آراء مسبقة أو التجاهل أو التقليل من شأن ما يناقضها، فيتناول الناس الأخبار المفبركة بانتقاء ثم يساهمون في نشرها مصدقين بما يتماشى مع قناعاتهم ويرفضون ما يعارضها حتى لو كان حقيقيا والخبر الكاذب فور انتشاره يجد أنصارا يشاركونه بسرعة دون التحقق لأنهم أرادوا له أن يكون صحيحا تخدم ذلك منصات التواصل الاجتماعي وسرعة وكثافة الشبكات الاجتماعية التي سلبت الوقت الكافي للتحقق من الأخبار الكاذبة ففي الماضي كانت صناعة الأخبار والقصص الخيالية تحدث بوتيرة بطيئة الانتشار تستغرق سنينا طويلة لتصل إلى المدى الذي يؤثر في مجموعات كبيرة من البشر كي يغير شيئا ويؤثر في الأفكار والآراء والتوجهات والطباع.

وبفضل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أصبحت عبارة الأخبار المفبركة (فايكنيوز) واسعة الانتشار فمنذ عامه الأول لفرته الرئاسية الأولى 2017-2021 كرر العبارة خلال تغريداته 196 مرة متهجما على وسائل الإعلام أو في رده على الأخبار التي لا يتفق معها ويصفها بالمعادية له.

ولشدة وعي الحكومات الغربية بخطورة الأخبار المفبركة التي تهدد أمنها القومي أنشأت وحدات خاصة في مجال الأمن الوطني لمواجهتها وصعدت الضغط على الشركات المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي والتي تجني أرباحا طائلة.

وفي ديسمبر 2017 وجهت لإدارة الفايستوك انتقادات كشفت على فضيحة كبرى تعلق ببنشره الأخبار الزائفة إثر التقرير الذي نشرته شركة التحليلات «جمب شوت» JUMPSHOT وأدائه كموزع رئيسي للأخبار الزائفة والمفبركة والمنحازة، وكشف التقرير عن بيع إدارة الفيسبوك بيانات تصفح المستخدمين وقدمتها إلى مؤسسات تجارية عالمية أشارت إلى أن 70% من الزيارات موجهة للمواقع الوهمية و30% فقط للمواقع الإخبارية المهنية لذلك نشط الفايستوك تعامله مع شركات متخصصة في مراجعة الحقائق مثل «سنوبس» و«أيه. بي. سي نيوز» و«اسوشيتد برس» للتأكد من مصداقية القصص إثر الانتخابات الأمريكية في 2016 على أنها نشرت أخبارا مفبركة ودعاية سياسية وتوجهت لإنشاء برنامج التحقق من الأخبار

IFCN.NETWORK FACT-CHECKING PROGRAM

للحد من المحتوى المشكوك فيه عبر الذكاء الاصطناعي
وبلاغات المستخدمين

لكن ذلك لم يحل المشكل بل بقيت مسألة الشفافية والجدل حولها قائما والانتهاكات مواصلة بما أن العمل يستمر بنظام التوصية والخوارزميات التي تفضل المحتوى المثير للجدل الذي يضحّم المحتوى الانفعالي والمستقطب وأكد خبراء التكنولوجيا الحديثة على أن المشكل معقد في الحد من انتشار الأخبار الزائفة لطبيعة المنصة نفسها التي تقوم خوارزمياتها على تحفيز التفاعل لا التحقق من المضمون والمحتوى المثير للغضب أو الخوف أو الفضول وهو الذي يحظى بأكبر قدر من الانتشار مقابل محدودية وبطء التدقيق البشرى إلى جانب تداول هذه الأخبار في دوائر مجموعات مغلقة في الوقت الذي يقدم الفايسبوك نفسه كوسيط محايد، نراه في الحقيقة يتحكم في خوارزميات التوصية ما يجعل المنصة فاعلا سياسيا واجتماعيا أكثر من كونها مجرد وسيلة تواصل ويبقى إجراء مقاومة الأخبار الزائفة شكليا لا أكثر لطبيعة النظام الاقتصادي للمنصة القائم على نفس العناصر التي تغذي الفوضى الإعلامية من جذب وتفاعل وتأثير سريع في الوعي الجمعي.

الإثارة و (البوز)

في ظل الفوضى الشاملة التي عمت البلاد والعباد بعد الثورة ومنها الفوضى الإعلامية اكتسح الفضاء الإعلامي مصطلح جديد عرف (بالبوز) و الترنند في وسائل الإعلام

وأصبحت المادة الإعلامية الأكثر إقبالا هي الأكثر سطحية ونفاهة منحت الشهرة والانتشار لنكرات يقدمون وجهات نظرهم على المنابر الإعلامية التي تخلو من المضامين والعمق الإنساني والأخلاقي يطلقون العنان للإيحاءات اللاأخلاقية والسب والشتم والتحريرض والتفرقة و تغذية الصراعات والعداوات تحت غطاء حرية الرأي والتعبير بهدف تحقيق أعلى نسب المشاهدة و الأرباح عن طريق لعبة روج لها الصحفي الأمريكي المثير للجدل والاستفزاز (ديفد بوز). وهو كاتب ليبرالي ولد في 1953 و زاول النشر في صحف عديدة مثل (لوس أنجلس نيوز) و(نيويورك تايمز) و(وال ستريت جورنال) و(واشنطن بوسط) و(لوس أنجلس تايمز) و(ناشيونال نيوز) وكان ضيفا دائما في البرامج التلفزيونية والإذاعية الأمريكية مثل إذاعات (فوكس نيوز) و(بي بي سي) و(صوت أمريكا) وغيرها ينظر ويطالب بإضفاء الطابع القانوني على المخدرات وترك الاختيار المجتمعي لمن يريد أن يتعلم أو لا يفعل وبعد الثورة انخرط الإعلام التونسي ومنه الرياضي في هذه الفوضى التي أصابت المتلقي بحالة من التشويش والضبابية في استقاء المعلومة وتحديد المواقف وركزت وسائل الإعلام على خلق محتوى مثير للجدل يتفاعل معه الجمهور ويردده فيصبح - تراندا - أي رائجا وشائعا على أوسع نطاق لمدة أطول من المدة التي يستغرقها

البوز باستمرار التفاعل والمشاركة على المنصات الاجتماعية واشتد الانخراط في دائرة العبث بأن كثفت وسائل الإعلام الجديدة في تكريس الأخبار المفبركة والمثيرة للجدل في الإعلام عموماً والإعلام الرياضي خصوصاً واللعب على مشاعر الجمهور وحماسه وأنصار الأندية الرياضية وجماهيرها إلى أن تحول إلى عنف معنوي ومادي يخرج عن السيطرة ويذهب في اتجاهات خطيرة على الأفراد والمعدات والمنشآت والنظام العام والأمن القومي.

أزمات الإدارة واللوبيات

1. الجريء جيشه لا يرتاح

لم تكن الفترة التي قضاها وديع الجري على رأس الجامعة التونسية لكرة القدم مستقرة بالمرّة وعرفت الكثير من التجاذبات والصراعات والعداوات والانتهاام باختطاف الجامعة والاستبداد في الإدارة والقرار وضاعف من حدة التوتر بأن خاض معارك متواصلة مع العديد من الجهات والشخصيات، أبرزها معركته الشهيرة مع وزير الشباب والرياضة طارق ذياب عقب المشاركة المخيبة للأمال للمنتخب التونسي في كأس إفريقيا 2013 ومطالبة الشارع الرياضي بالمحاسبة وقتها، وجّه الجريء رسالة تظلم إلى رئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، يطالب بوضع حد لمضايقات وزير الرياضة، متهمًا إياه بمحاولة التدخل في شؤون الجامعة وعرقلة المنتخب الوطني ليرد كاتب الدولة لدى وزير الرياضة، هشام بن جامع، أن تصريحات رئيس الجامعة فرقة إعلامية تهدف إلى إلهاء الرأي العام الرياضي عن الأسباب الحقيقية للخروج المبكر من كأس إفريقيا وكشف هشام بن جامع أن الوزارة طلبت تقريرًا مفصلاً حول المشاركة في البطولة والتصرف المالي،

إلا أن التقرير الذي ورد كان مقتضباً وغير واف اتهمت وزارة الشباب والرياضة الجامعة التونسية لكرة القدم بالديكتاتورية وقلة الشفافية في التسيير المالي، وردت الجامعة باتهام الوزارة بمحاولة السيطرة والهيمنة على شؤونها، وهو أمر تمنعه قوانين الفيفا التي تحظر التدخل السياسي في الرياضة لم تقتصر معارك وديع الجري على ذلك فقط، بل أشعل الصراع من جديد مع الوزيرة ماجدولين الشارني من خلال بلاغ صادر في 14 فيفري 2018 أدان نية الوزيرة طباعة 120 تذكرة في كل مباراة من مباريات بطولة الرابطة المحترفة الأولى والمباريات الدولية، وترويجها بمعرفتها واعتبرت الجامعة ذلك تجاوزاً للقانون وتدخلًا في تسيير الهياكل الرياضية، ودعتها إلى التركيز على مهامها الرئيسية كتحسين البنية التحتية، والعناية بالجمعيات، وتنقيح التشريعات الرياضية التي لم تعد تتماشى مع الواقع الراهن واتهمت الجامعة الوزارة بتعطيل الإفراج عن الأزياء الرسمية للمنتخب الوطني المشارك في كأس العالم روسيا 2018، عبر تعقيدات من قبل المصالح الدبلوماسية وخلال جلسة مساءلة لوزيرة الشباب والرياضة يوم 6 جويلية 2018 أمام مجلس النواب، أشارت الوزيرة إلى أن تكلفة مشاركة المنتخب الوطني لكرة القدم في تصفيات ونهائيات كأس العالم روسيا 2018 بلغت 4.2 مليون دينار، في حين كانت مساهمة الوزارة في حدود 573 ألف دينار رد وديع

الجري في أول مناسبة، خلال الندوة الصحفية لتقديم مدرب المنتخب الوطني الجديد فوزي البنزرتي، ونفى الأرقام التي قدمتها الوزيرة، مؤكداً أن تكاليف التحضيرات لم تتجاوز 75 ألف دينار، وأن تكاليف المشاركة في مونديال روسيا 2018 كانت في حدود 170 ألف دينار وأضاف الجري أن الأربعة ملايين دينار التي أعلنت عنها الوزيرة لم تستفد منها الجامعة، مشيراً إلى أن المنحة السنوية التي تقدمها الوزارة للجامعة والبالغة مليون دينار قد تم تخفيضها إلى النصف خلال سنة 2018، بينما تبلغ أجور الإطار الفني فقط حوالي مليون و68 ألف دينار المعركة كانت حامية الوطيس بين رئيس الجامعة والوزير كمال دقيش حيث أصدر الجري رسالة رسمية بتاريخ 21 جويلية 2021 موجهة إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية والرأي العام، رداً على تصريح الوزير الذي اتهمه بتعمد حرمان الجمهور الرياضي التونسي من مشاهدة مباراة المنتخب الوطني ضد منتخب زامبيا أورد الجري في رسالته أنه من غير المعقول أن يتوجه وزير تونس إلى الشعب بمثل هذه الادعاءات والاتهامات الخطيرة والباطلة ضد مواطن تونسي، ويحرّض عليه عبر وسيلة إعلامية، وأشار في ذات الرسالة إلى احتمال تعرضه لفبركة ملف قضائي أصل الخلاف يعود إلى مطالبة الاتحاد الإفريقي للجامعة التونسية لكرة القدم بتوفير وثيقة من الهيئات الصحية، والتي قال وديع الجري إنها وصلت

متأخرة، إثر توجه الاتحاد الإفريقي لتحديد إقامة المباراة دون جمهور واعتبرت الوزارة في بلاغات متتالية يوم المباراة أن حضور الجمهور في تونس مسموح به وفق طاقة استيعابية محددة وأجريت المباراة دون حضور جمهور لتجنب فرض عقوبات من الاتحاد الإفريقي لكرة القدم (الكاف) أشهر وديع الجريء أسلحته على أغلب وزراء الشباب والرياضة ورفض التعامل معهم الا كما يرى، وهدد باللجوء إلى الفيفا التي لا تسمح بتدخل السياسي بالرياضي وناور بذلك الوزارة بدورها لم تقبل تعنته ورفض التنسيق معها وأصبحت المعركة معلنة على منابر الإعلام والشارع الرياضي في 25 أكتوبر 2023، تم إيقاف وديع الجريء، رئيس الجامعة التونسية لكرة القدم، بمقتضى بطاقة جلب صادرة بحقه على خلفية شكاية تقدمت بها وزارة الشباب والرياضة.

واستمرت رئاسة وديع الجريء للجامعة التونسية لكرة القدم مدة 11 عامًا من 2012 إلى 2023، وكانت فترة مشحونة بالصراعات والمعارك والمناورات، الخاسر الأكبر فيها كرة القدم التونسية

2. هلال الشباب.. ما ضاع حق وراه طالب

كان الموقف مذهلا غريبا يحمل رمزية قوية في درجة الإحساس بالغبن والظلم سابقة لم تعرفها كرة القدم التونسية عندما نفذت إجراءات وعقوبات على الهلال الرياضي الشبابي

فيها الكثير من التنكيل والتشفي، والخلاف الشخصي تحول إلى تمثيل بمدينة كاملة تشبه كل المدن التونسية فريق كرة القدم عندها ملاذ من متاعب الحياة الهلال الرياضي الشبابي الذي تأسس عام 1960 في مدينة الشابة من ولاية المهدية عرف قصة فريدة ستبقى راسخة في تاريخ كرة القدم التونسية لا يمكن نسيانها القصة بدأت بمناوشات على منصات التواصل الاجتماعي بين رئيس هلال الشابة توفيق المكشر ورئيس الجامعة التونسية لكرة القدم وديع الجريء في موسم 2019-2020 عرف هلال الشابة تميزاً لافتاً بحصوله على المركز الثامن في مسابقة الرابطة المحترفة الأولى وإثر جائحة كوفيد 19 عرف هلال الشابة مثلها مثل كل الأندية التونسية صعوبات مالية أدت إلى التأخر في الإيفاء بديونه تجاه الجامعة ترتب عليه خطايا تأخير فرضت عليه مع أندية أخرى الأمر الذي جعل رئيس هلال الشابة توفيق المكشر يواجه انتقادات لرئيس الجامعة وديع الجريء حول الغموض وقلة الشفافية المالية للجامعة التي أصدرت في 17 أكتوبر 2020 قراراً تأديبياً استثنائياً يقضي بتجميد نشاط الهلال الشبابي لعدم خلاص ديونه في الآجال، ما يعني حل النادي وتدخره إلى رابطة الهواة اشتعلت حرب على منصات التواصل الاجتماعي يتهم خلالها كل طرف الآخر وينعته بأبشع الأوصاف، يتظلم الهلال الشبابي لدى محكمة التحكيم الرياضي TAS بعد

رفض المحكمة الإدارية إيقاف القرار يوم 30 نوفمبر 2020 ترفض « الطاس » إيقاف تنفيذ قرار الجامعة لاستكمال تحقيق الموضوع وفي الأثناء عرفت مدينة المهدية حالة من الاحتقان تجاوزت الجمهور الرياضي، لتمتد إلى كافة سكان مدينة الشابة مما أدى إلى استقالة رئيس البلدية وأخذ قرار رمزي احتجاجي قوي بتنظيم هجرة جماعية لأحباء النادي عبر مراكب الصيد من ميناء الشابة يوم 12 نوفمبر 2020 .

يوم 1 ديسمبر 2020 نفذ الأحباء وقفة احتجاجية أمام مقر الجامعة وانتهت بتدخل قوات الأمن وصدّامات امتدت إلى مدينة الشابة، وتواصلت إلى 5 ديسمبر 2020 بانسحاب القوات الأمنية وتولي الجيش التونسي تأمين المدينة وفي زوريخ أمام مقر الفيفا بسويسرا نفذ أنصار الشابة وقفة احتجاجية في الوقت الذي كانت فيه مباريات البطولة تقام على وتيرة سريعة من الموسم 2020-2021 حيث بلغ المعدل ثلاث مباريات أسبوعياً، والغريب أن بقية الأندية التونسية بقيت على الحياد تراقب ولا تتدخل بالصلح وتهدئة الأجواء، وبقي الهلال الشابي وحيداً يصارع الجامعة التي لم يرقها المطالبة بالتدقيق المالي حسب تقرير هيئة الرقابة المالية العام CGF لسنة 2018، وكما فعلت مع كل من أشار إلى ذلك من بعيد أو قريب .

احتج الهلال الشابي بخطأٍ إجرائي ارتكبه الجامعة حيث تقتضي الإجراءات القانونية للإيقاف عقد جلسة عامة قبل إصدار القرار، ولم يقع ذلك ليصبح إجراء الإيقاف لاغيا ونفى الجريء تهمة التهرب الجبائي ومغالطة مصالح الضرائب التي وجهها له توفيق المكشر في وسائل الإعلام رافعا في مناورة استخدمها سابقا مع الوزير طارق ذياب التهديد بالفيفا التي ترفض تدخل السياسة بالرياضة وقد تحرم المنتخب الوطني من المشاركة في المسابقات الدولية في 9 جوان 2021 أصدرت - التاس - محكمة التحكيم الرياضي حكما ببطلان قرار الجامعة بتجميد نشاط الهلال الشابي وأمرت أن تدفع الجامعة التونسية لكرة القدم 80% من مصاريف التقاضي مع خمسة آلاف فرنك سويسري تدفعها للهلال الشابي كمساهمة في رسوم الدفاع في 11 سبتمبر 2021، تقرر إعادة الهلال الشابي إلى أندية الرابطة المحترفة الأولى لموسم 2021-2022 بعد موافقة الأندية على مقترح الجامعة بإعادتها خلال الجلسة العامة العادية لم تتوقف المعركة عند هذا الحد، بل تواصل التوتر بمناسبة المباراة الأخيرة في الموسم بين الهلال الشابي والنادي الإفريقي، بأن تقدم الهلال بإثارة ضد تواجد يوسف العلمي رئيس النادي الإفريقي بجانب دكة الاحتياط، رغم إحالة ملفه على لجنة التأديب بسبب ما دونه حكم مباراة مستقبل سليمان والنادي الإفريقي، ولم تصدر لجنة التأديب

بعد قرارها معتمدة على الفصل 31 من مجلة التأديب، الذي يعتبر أن أي مسير موقوف آلياً عن النشاط إلى صدور قرار التأديب وطالب هلال الشابة تطبيق الفصل 45 وهزم النادي الإفريقي إدارياً في مباراة 13 أفريل 2022 لكن الرابطة الوطنية لكرة القدم المحترفة رفضت الإثارة المقدمة من هلال الشابة بتاريخ 21 أفريل 2022 وأكدت لجنة الاستئنافات قرار الرابطة ليتجه هلال الشابة من جديد إلى المحكمة الرياضية الدولية، التي أصدرت يوم 29 سبتمبر 2022 قرار إعادة الشابة إلى مصاف النخبة وأندية الرابطة المحترفة الأولى وأعلن هلال الشابة على موقعه الرسمي يوم 27 مارس 2023 أن محكمة التحكيم الرياضية أصدرت حكماً نهائياً لصالحه بإبطال قرار لجنة الاستئناف في 8 جوان 2022 والتصريح بفوز جزائي على النادي الإفريقي بنتيجة 2-0 ومنح نقاط الفوز لهلال الشابة وإلزام الجامعة بدفع ثلاثة آلاف فرنك سويسري للهلال، وخلص مصاريف التقاضي التي بلغت حوالي 50 ألف فرنك سويسري، فاز الهلال الرياضي الشابي بصراعه الطويل مع جامعة كرة القدم وأزاح عن نفسه المظلمة والتعسف في استعمال السلطة، معركة مريرة ومضنية، وقف خلالها ضد الريح وحيدا.

استنزفت المعركة الشجاعة قوى هلال الشابة ولم يسطع التركيز على تنظيم صفوفه وتقوية فريقه على المستطيل الأخضر، ونزل في الأخير إلى الدرجة الثانية كما أرادوا تلك قصة هلال الشابة مع الجامعة، قصة ستبقى نقطة سوداء يخجل منها كل رياضي يؤمن بالجدارة والاستحقاق ونبيل المنافسة العادلة، نذكر بها حتى لا تتكرر مثل هذه المهازل في الكرة التونسية.

3. جامعة الكرة واللجنة الأولمبية

لم تكن علاقة الجامعة التونسية لكرة القدم باللجنة الوطنية الأولمبية التونسية أيام وديع الجري من 2012 إلى 2023 بأفضل حال من علاقة الجامعة بوزارة الشباب والرياضة من المعلوم أن القانون عدد 11 لسنة 1995 المؤرخ في 6 فيفري 1995 المتعلق بالهيكل الرياضية والأمر الحكومي عدد 626 لسنة 2017 كذلك الأنظمة الأساسية للجنة الأولمبية الوطنية المنخرطة في هيكل اللجنة الأولمبية الدولية التي تؤكد في المادة الثالثة من النظام الأساسي، يسهر على تطبيق المبادئ الأولمبية ومقتضيات الميثاق الأولمبي من قبل الجامعات الرياضية الأعضاء فيها، ومنها جامعة كرة القدم حيث يمكن للجنة الأولمبية الوطنية في حال خرق أي جامعة رياضية قواعد النزاهة والحياد الرياضي أن توجه لها تنبيها أو تجمد عضويتها كونها مرجع النظر الأخلاقي والأولمبي

لكل الجامعات الرياضية وهي السلطة العليا من حيث القيم والانضباط والحوكمة الرياضية

لكن هذه العلاقة على مر سنوات رئاسة الجريء لم تكن متينة ومنسجمة فلم نظفر بأية مؤشرات على ما يمكن أن يبذل من جهود تنسّق فيما بينها وتنجز المشاريع المشتركة وتنظم الأحداث الوطنية والدولية في انسجام وتكامل ودفع للجهود في نفس الاتجاه

بل شاب العلاقات في أغلب الأحيان البرود وفي فترات التنافر والتباعد وحتى الصراع والصدام، في الوقت الذي كان في الإمكان تنفيذ الكثير مما يعود على رياضة التونسية بالمنفعة

ولعل أقوى صدام طرأ على هذه العلاقة وكشف تصدعها واضحا وتابعته وسائل الإعلام في محطاته وتطوراته وفصول إخراج كل منهما للآخر وإظهار تفوق أحدهما على الآخر عندما أحالت اللجنة الوطنية الأولمبية رئيس الجامعة التونسية لكرة القدم وديع الجريء على لجنة القيم التابعة لها بتهمة اختراق الميثاق الأولمبي وترويجه لتصريحات تثير النعرات الجهوية والطبقية إثر الشكاية التي تقدمت بها جمعية هلال الشابة

وبتاريخ 5 جانفي 2021، أصدرت اللجنة قرارها بتجميد نشاط رئيس جامعة كرة القدم لمدة أربع سنوات ومنعه من

ممارسة أي نشاط رياضي أو إداري أو تمثيلي داخل الهياكل الرياضية

واعتبرت اللجنة أن الجري ارتكب مخالفات تمس من مبادئ الميثاق الأولمبي

العقوبة فجرت لغطا قانونيا كبيرا بين من يعتبر أن قرار اللجنة الوطنية التونسية من صلاحيتها إذ هي تسهر على تطبيق الميثاق الأولمبي والقيم الأولمبية على كل الجامعات الرياضية بدون استثناء، فتسلط العقوبة على من يتجاوز وتفرض الانضباط الأولمبي على كل الناشطين والمتممين لهذه المجالات مرجع نظرها وسلطتها موضحة وأن القرار يخص الشخص وليس الهيكل

في حين تبني فريق آخر تبني موقف رئيس الجامعة الذي رفض القرار وصعد في اتجاه عكس الهجوم بأن اعتبر أن اللجنة الأولمبية فاقدة لهذه الصلاحية وقرارها ليس له أثر قانوني، وأن الاتحاد الدولي للكرة القدم والكونفدرالية الإفريقية إثر مراسلتين بتاريخ 23 نوفمبر 2020 و 8 ديسمبر 2020 أكدا عدم وجود أي أثر وتداعيات وطنية ودولية لعقوبة اللجنة الأولمبية

أكد هذا الصراع أن العلاقات ضمن الهيكل الرياضة عقدت الوضع أكثر من غيرها وساهمت بقدر وفير في الانفلات العام لقطاع الرياضة في خضم معارك تدور حول النفوذ والسيطرة

واتساع مجالات الهيمنة على حساب الآخر تحت أنظار الرأي العام الذي زادت حيرته في واقع الرياضة التونسية المرتهن بين مراكز نفوذ متناقضة ومتنافرة وأحيانا متحاربة بكل الأسلحة المتاحة

4. التلاعب بالنتائج

تفشى فيروس الفساد في الكرة التونسية وتغلغل في كل هياكلها وأروقته ورؤوفها وملفاتها وقد امتدّت جغرافيا فضائحها فوصلت إلى ما وراء البحار وباتت المحاكم الأجنبية تنظر في قضايا متعلقة بالرياضة التونسية

حيث نظر القضاء الفرنسي في شهر سبتمبر 2019 في قضية رهانات غير مشروعة في موقع رهانات إلكترونية، إذ أوقف القاضي الفرنسي ثلاثة تونسيين اشتبه بتلاعبهم بنتيجة مباراة اتحاد بنقردان ونجم المتلوي، التي أقيمت في 7 أبريل 2019 وانتهت بفوز اتحاد بنقردان بهدف وحيد من ضربة جزاء

تفيد المعلومات أن المبلغ الذي وضعه المتهمون الثلاثة بلغ 33 ألف أورو، وهو مبلغ قياسي غير مسبوق في مباراة من البطولة التونسية

أكدت شركة الرهانات سحب المباراة من الرهان قبل إيقاف المتراهنين. وقد أشار تقرير إعلامي إلى أن من بين الموقوفين أحد أقارب شخصية قيادية في جامعة كرة القدم،

واعترف أحد المتهمين بأنه كان يعلم مسبقاً بنتيجة المباراة،
الأمر الذي جعله يخصص مبلغاً كبيراً للرهان
وفي مناسبة أخرى، رفضت شركة الرهانات الرياضية
الفرنسية

Autorité Nationale des Jeux Français

إدراج مباراة اتحاد بنقردان والملعب التونسي، التي دارت
يوم 7 أبريل 2021، ضمن جدول الرهانات

بعد يومين من مباراة اتحاد بنقردان والشبيبة القيروانية التي
أقيمت يوم 3 أبريل 2021 ضمن بطولة الرابطة المحترفة
الأولى، والتي أثارت شكوكاً في الشارع الرياضي حول
نتيجتها (3-1)، أصدرت شركة الرهانات الرياضية الفرنسية
قراراً خاصاً بهذا الشأن

فاز اتحاد بنقردان خارج قواعده وأصدرت شركة الرهان
الرياضي

بروموكوت بلاغاً توضيحياً بخصوص المباراة، حيث
حامت الشكوك حول رهانات مرتفعة وغير عادية، ومبالغ
كبيرة على نتيجة هذه المباراة بشكل لا يتناسب مع المباريات
السابقة التي جمعت الناديين

تم إلغاء الرهانات على المباراة قبل بدايتها، لكن، كما
يقول البلاغ، تعذر اعتماد ذلك، ولم يتم إبلاغ الجمهور إلا

في الدقيقة 64 من المباراة، حين كانت النتيجة 2-1 لصالح اتحاد بنقردان

وتضع الشركة نفسها تحت ذمة السلطات المختصة لتزويدها بكافة المعطيات ومساعدتها في التحقيق وقائع واضحة تؤكد بما لا يرقى إليه الشك أن المناخ العام للكرة التونسية غير سليم وأن المحرك الرئيسي للفساد يقيم في مكاتب وأروقة الأجهزة التي تدير اللعبة وليس خارجها

5. أزمة الثقة تتجدد بين الجامعة والأندية

اشتدت الأزمة في كرة القدم التونسية وباتت كل المؤشرات تشير إلى نتائج لا تبشر بالخير.

تمر الرياضة التونسية بفترات صعبة جعلتها تنزلق في مناسبات عديدة إلى العنف والشغب، كما شهد موسم 2024-2025 تجاوزات خطيرة في الإدارة والتنظيم بلغت حد الفساد الواضح، بفعل مجموعات نفوذ أغرقت المنافسة في الاحتجاجات واتهام الجامعة بعدم الحياد والتمييز بين الأندية.

ورغم تنديد الأندية المتواصل بقرارات الجامعة واتهامها بالظلم، فإنها تنسى أنها هي من صادق على القوانين التي لا تخدم إلا مصالح ضيقة.

يوم 25 جانفي 2025 منحت الأندية أصواتها لمكتب جامعي جديد، لكنها سارعت إلى انتقاده ومحاصرته منذ الأشهر الأولى، مستعملة أساليب المناورة والضغط عبر نفوذ ممثليها للحصول على امتيازات، وهو ما ضرب عدالة المسابقة في العمق

التحكيم بدوره عرف انحداراً غير مسبوق مع تكرار الأخطاء الفاضحة وغياب الحزم في معالجتها، فاهترت الثقة بهيكله وبالجامعة. كما زادت المقاطع التلفزيونية والبرامج الرياضية الوضع سوءاً بتسليط الضوء على الأخطاء وتوظيفها، فيما كشفت المنابر الإعلامية تجاوزات وفضائح عمّقت أزمة القطاع

إيقاف رئيس الجامعة التونسية لكرة القدم وديع الجريء يوم 25 أكتوبر 2023 مثل محطة فارقة صلب مرحلة عرفت بالتجاذبات والصراعات مع وزارة الإشراف والأندية عيّنت الفيفا هيئة تسييرية انتقالية برئاسة كمال إيدير، ثم عُقدت جلسة عامة خارقة للعادة غيّرت بعض الشروط القانونية لقواعد الترشح بعد مطالبة الشارع الرياضي بمشاركة اللاعبين الدوليين الذين يمكن أن يساهموا في تطوير اللعبة ورفع الحواجز القانونية التي كانت تحول دون ذلك وبفعل فاعل.

لتفوز لاحقاً قائمة معز الناصري برئاسة الجامعة في انتخابات 25 جانفي 2025 ولم تضم لاعبا دوليا واحدا، وهو ما جعل من الأفكار التي تم مناقشتها في الفضاء الرياضي سابقا في واد ونتائج الانتخابات في واد ثان بما يعبر عن قوة تأثير الإدارة الرياضية العميقة

وقد أثارت عودة نائب الرئيس والعضو السابق الذي أعلن انسحابه من المكتب الجامعي القديم ثم تراجع عن قراره، جدلاً واسعاً

لقد وجد المكتب الجامعي الجديد نفسه مبكراً أمام اختبار صعب إثر حادثة يوسف البلايلي في مارس 2025، حين أثارت حركة غير أخلاقية جدلاً كبيراً تسببت في عاصفة من الانتقادات.

استدعاء اللاعب قصد المساءلة وإصدار العقوبة لم ينه الجدل، بل كشف عن هشاشة إدارة الأزمات وضعف ثقة الجمهور

انفجر النقاش في المنابر الإعلامية، وبرزت اتهامات مباشرة بعدم الحياد وخدمة مصالح ضيقة، مع انحدار مستوى الخطاب إلى الصراخ والاتهامات المتبادلة والكلام البذيء على الهواء. مشهد يتكرر باستمرار ويعكس عمق أزمة الرياضة والإعلام في تونس

6. المكتب الجامعي الجديد.. والاختبار الصعب

أحد المحطات الصعبة التي مرت بها كرة القدم التونسية كانت إيقاف رئيس جامعة كرة القدم الدكتور وديع الجريء يوم 25 أكتوبر 2023 على خلفية إبرام عقد مخالف للقانون مع المدير الفني

لتنتهي فترة رئاسة الجريء وما عرفته من تجاذبات تطورت إلى معاركة مع وزارة الإشراف والأندية والشخصيات والمراحل التي قطعت للوصول إلى انتخاب مكتب جامعي جديد أقرب إلى حلقات مسلسل ممل إخراج رديء، ترى عرائس لا يظهر في المشهد من يحركها وتشعر بالرغم من ذلك بحضوره القوي

عينت الفيفا هيئة تسييرية انتقالية برئاسة كمال إيدير بعد أن خشينا أن يقع تعيين شخصية أجنبية، ولو تمت لعاشت الرياضة التونسية حالة إهانة ما بعدها إهانة، اقرارا فاضحا من أعلى مؤسسة رياضية دولية أننا غير قادرين على إدارة كرتنا وخلافاتنا أساسا

بدأت المرحلة الأولى بفتح باب الترشح، وتقدمت ثلاث قوائم، أسقطتها اللجنة المستقلة للانتخابات جميعا بعض الملاحظين علقوا بعدم وجاهة التبرير المتصل ببطاقة السوابق العدلية

سقطت القوائم الثلاث وتم التوجه إلى دورة ثانية، وقبل ذلك ظهر مقترح يقضي بتغيير القوانين التي تشترط أن يكون المترشحون لرئاسة الجامعة أو عضوية المكتب الجامعي بمستوى تعليمي لا يقل عن بكالوريا زائد سنتين في التعليم العالي، وعليه يجب تعديل القانون الداخلي للجامعة.

أقيمت الجلسة العامة الخارقة للعادة ورفع الشرط بهدف الاشراف والاستفادة من خبرات اللاعبين القدامى تقدمت مرة أخرى ثلاث قوائم، وفازت قائمة معز الناصري رئيس اللجنة الانتخابية التي أسقطت الثلاث قوائم في الدورة السابقة ولا ندري إن كانت المصادفة هي التي تدخلت أم عوامل أخرى.

ولم يكن في قائمة الناصري أي لاعب دولي سابق في حين ضمت قائمة مترشحة للسباق الانتخابي لاعبين دوليين سابقين

استلمت القائمة الفائزة يوم 25 جانفي 2025 دفعة قيادة الإدارة الرياضية وضمن هذه القائمة نائب رئيس الجامعة حسين جنيح عضو المكتب الجامعي السابق الذي تعرض إلى نقد لاذع وتم تحميله المسؤولية ومن معه في اخفاق المنتخب في كأس أمم افريقيا 2023 وخروجه من الدور الأول وكان قد أعلن قراره بعدم الرجوع إلى مسؤوليات في المكاتب الجامعية القادمة وتراجع عن ذلك

عين المكتب الجامعي أعضاء الرابطة الوطنية المحترفة، وكثرت الاعتراضات والاحتراوات، وكان السجال عاصفا حول اللقطة التي انتشرت بشكل واسع في منصات التواصل الاجتماعي بحركة لاعب الترجي الرياضي التونسي يوسف البلايلي غير الأخلاقية خلال مباراة نادية مع شبيبة العمران يوم 12 مارس 2025 بعد تسجيله هدفا ولم يأخذ الحكم أي إجراء فجرت سيلا من التعليقات على موقف الرابطة عندما لم يقنع ناطقها الرسمي الجمهور الرياضي في أحد البرامج الرياضية

كانت اللقطة الحدث البارز خلال شهر كامل من الجولة 25 للرابطة المحترفة الأولى إلى استئناف البطولة في الجولة 26 بسبب الالتزامات القارية ومشاركات الأندية التونسية ومعسكر المنتخب التونسي مع مباراتين ضد ليبيريا ومالاوي هذه الفترة المطولة نسبيا من المباراة الحدث والحركة الشهيرة حتى استئناف البطولة من جديد كانت أول اختبار للمكتب الجامعي وهياكله ليوافق القرارات الصعبة وشديدة الحساسية التي حظيت بزخم كبير في الساحة الرياضية إعلاما وشارعا رياضيا وطالت كل المتدخلين في اللعبة

فكانت الرابطة الوطنية المحترفة مطالبة بمواجهة الرأي العام الرياضي وأن تشرح للجميع وجهة نظرها وتثبت نزاهتها

وحسن التعامل مع الأزمات وتوقع برجاحة مواقفها وعدالة قراراتها وصلابة هياكلها وقوتها.

تم استدعاء البلايلي للمساءلة يوم 4 أبريل 2025 أمام لجنة الأخلاق والانضباط

وتأجل أخذ القرار إلى يوم 11 أبريل 2025 مراعاة للالتزامات اللاعب مع ناديه في مباراة الدور ربع النهائي لدوري أبطال إفريقيا يوم 8 أبريل 2025 أمام صن داونز الجنوب إفريقي

تحدثت بعض وسائل الإعلام عن تسريب من داخل اللجنة يفيد وجود خلاف بين الأعضاء بشأن العقوبة المناسبة

لتقرر جلسة 11 أبريل العقوبة، ويتمّ تثبيتها في قرار الاستئناف يوم 17 أبريل 2025 بإيقاف اللاعب بمبارتين وغرامة مالية

فتحت المنابر الإعلامية أبوابها على مصرعيها لإبداء الرأي والتعبير عن وجهات النظر وانفجرت المكاشفة وتوجيه الاتهامات

اتهم أحد الإعلاميين صراحة بعدم حياد البرامج والقنوات والمعدّين والمقدمين والكرونيكارات وخدمتهم مصلحة من يدفعون

واشتعل النقاش في المنابر الإعلامية، وكشفت دون خجل الانتماءات الصريحة وتعالى الثلب والشتم واستعمل الكلام

النابي البذيء على الهواء مباشرة وأصبح الوضع لا يحتمل
ينبىء بما لا يحمد عقباه

المشهد ليس استثناء عرضيا بل يتكرر مرات عديدة تلقائيا
وعمدا. ومشهد الصوت العالي الأجش المجروح، ونبرة الأبح
النشاز المنكر، والرذاذ المتطاير والشفاه الهادرة المائلة إلى
جنب تفضح المرجعية الحقيقة للمتحدثين لحظة الانفلات
والفوضى فتفضحهم وتكشف المستور

7. الصراعات تعصف بالهيكل الرياضية

فجرت استقالة نائب رئيس لجنة الاستئناف لدى الجامعة
التونسية لكرة القدم، نادر قدارة، فضيحة مشينة لتاريخ
الرياضة التونسية، حيث ورد في نص الاستقالة أن اللجنة
غلبت انتماءاتها الشخصية للأندية وعدم الاستقلالية وأوصى
بالحرص على الاستقلالية، والسعي إلى تغليب تطبيق القانون
على المصلحة الخاصة

وجاء نص الاستقالة على النحو التالي

«حيث وعلى إثر ما أفضت إليه جلسة 8 أفريل 2025 من
قرارات متخذة من قبل اللجنة الوطنية للاستئناف، دون احترام
الحد الأدنى من الموجبات القانونية والإجرائية، ودون السعي
لتطبيق النصوص القانونية المستوجبة عند النظر في الملفات
المعروضة عليها، موضوع تلك القرارات

وحيث تبين لي أن بعض أعضاء اللجنة قد غلبوا انتماءاتهم الشخصية لبعض النوادي الرياضية على تطبيق القانون، وذلك بإحضارهم لنصوص قرارات جاهزة، مخطط لها من قبل خارج اللجنة، وفي غياب تام للاستقلالية لهذا، ولكل هذه الأسباب، أتقدم إليكم باستقالتي من عضوية اللجنة الوطنية للاستئناف، متمنياً لكم ولبقية أعضاء اللجنة الحرص على الاستقلالية، والسعي إلى تغليب تطبيق القانون على المصلحة الخاصة في كل القرارات اللاحقة»

نادر قدارة

وفي خضم ذلك، ناقشت البرامج الرياضية العديد من الإخلالات، من بينها لجوء إحدى اللجان إلى اعتماد التصويت عند اتخاذ قرار تاديبّي، في حين أن المخالفة ثابتة والقانون واضح

8. ورقة التوت تسقط عن التحكيم التونسي

بين النظري والواقعي بون شاسع، وبين ما يجب أن يكون وما هو كائن مسافات بعيدة. تخلف التحكيم التونسي عن مواكبة راهن القطاع في العالم القريب قبل البعيد وإذ تُبنى وظيفة التحكيم الرياضي على العدالة والإنصاف والنزاهة والحياد، فإن قاضي الملاعب في تونس فقد الكثير

من السمعة الحسنة والاحترام الذي كان يحظى به - إلى حدّ ما - سابقًا

والعقد الأخير أتى على آخر ورقة توتٍ للتحكيم التونسي وأطاح بها، وبانت عوراته في فضائح مدوية تُعرض في برامج تلفزيون القمامة

ومن قطاع عُرف بالسرية والتكتم، إلى قصص وفضائح على قارعة البرامج الرياضية التي تتمعّش منها وتحقق بها نسب المشاهدة العالية الرخيصة

خسر قطاع التحكيم المصدّقية، والثقة في أدائه، ونزاهة قضائه، وعدالة قراراته، وحياد تعامله، واستقلال مواقفه وأحكامه

وبرزت الصراعات التي كانت تُدار في السرية التامة إلى الجمهور والرأي العام الرياضي

وتحدث حكّام عن حكّام، وكشفوا عن فضائح تعلقت بالرشاوى والفساد وبيع وشراء الذمم

وحتى عندما حلّ الفار بالبطولة الوطنية، لم تنج مجموعات من الاتهام بالتلاعب وسوء توظيفه والاستفادة منه

على شاشات التلفزيون، تصادم الحكام والمسؤولون، وكشف كل واحد فضائح الآخر، وذكروا بعضهم البعض بتاريخ مشين ومخز وبالتلاعب الجوهرى في نتائج أكثر من مباراة، وطفّت على السطح أسئلة من قبيل

كيف عيّن فلان لإدارة مباراة وأداء خدمة مدفوعة الأجر؟
وكيف اتصل برئيس نادٍ ورجل أعمال لقضاء حاجة له أو
لأفراد عائلته؟

وقائمة الخدمات المدفوعة الأجر لبعض الحكام طويلة،
يتصارع بها رجال قطاع التحكيم على العلن في برامج تستفيد
من الفضائح لرفع المشاهدة وكشف الأسرار وهتك الأعراض
ويتم هذا ويا للغرابة على مرأى ومسمع الجميع، ولا تتحرك
النيابة العمومية إلا نادراً، فيلحق الضرر بالرياضة التونسية
وكرة القدم هي الخاسر في كل ذلك، فتهتز الثقة ويُضرب مبدأ
العدالة والنزاهة والمنافسة العادلة

تكثر الاحتجاجات على الحكام، وترفض الأندية تعيينات
الإدارة الوطنية للحكام، وتتهمها بالموالاة وسوء النية وقلة
الكفاءة

وجمهور الألتراس يشاهد ويتابع ويرصد ما يحصل فيؤكد
لنفسه صدق معتقده ويواصل التمرد

طالبت أوساط كرة القدم التونسية بالاستعانة بتقنية حكم
الفيديو المساعد (الفار) وتحدّث الحكام والفنيون والمسIRON
وتظلموا لدى الإدارة الوطنية للتحكيم وكل الجهات المسؤولة
في الجامعة والوزارة وفي كل مكان

وتعقّدت أمور الكرة التونسية أكثر فأكثر بسبب مردود
الحكام وأخطائهم المتعمدة وغير المتعمدة

وخرجت السجلات والاتهامات إلى العلن، وانحدر مستوى الخطاب والنقاش في منابر الإعلام إلى أدناه وأرذله ويوم الأحد في الملاعب نحصد نتائج ذلك في منعرج المدرجات - الكورفا - ومجموعات الألتراس التي تعبر بأسلوبها وبالطريقة التي تراها مناسبة، ولا يخجل أحدهم عندما يتهم الألتراس بأنهم سبب العنف والفوضى، في حين تغاضى عمن هو الأصل في كل هذه الفوضى الأمر الذي لا يتجه بعلاقة الأمن والألتراس إلى التطبيع بل يزيدا تعقيدا وتشكيكا وصداما

تأخر استخدام تقنية الفار حتى مباراة كأس السوبر بين الترجي التونسي والملعب التونسي يوم 16 فيفري 2025 بملعب حمادي العقربي برادس

وبداية من الجولة الخامسة إيابا من البطولة التونسية يوم 18 فيفري 2025 ورغم أن أول استعمال له يعود إلى 9 ماي 2021 اقتصر الاستعانة به على عدد محدود من المباريات المهمة

في أحد المنابر التلفزية، حكمان سابقان، أحدهما يتهم الآخر بأنه جامل الفريق الذي يناصره عندما أدار مباراته، فيرد الثاني بكل جرأة ودون خجل أنه يتشرف بذلك ولا ينكره

أحد الحكام السابقين يتحدث صراحة في الإعلام عن مسكه بأموال كان ينقلها كوسيط لرشوة أحد الحكام، ويعلم شخصية رياضية نافذة للتدخل وحل المشكل، وكان له ذلك حكم آخر يعترف في لقاء خاص أنه كُلف من النادي الذي يناصره بالعناية بالحكام الأجانب الذين يديرون مبارياتهم في المسابقات الإفريقية في تونس، ويسهر على تلبية طلباتهم من كل نوع. ويقول إن هذه الخدمات أمر عادي، تقدّم للحكام الأجانب منذ حلولهم بالمطار، هواتف فاخرة مع شريحة، ويعترف بوجود الفساد

مثل هذه النماذج من الاعترافات شاهدها متابعو الرياضة التونسية في الكثير من البرامج والمنصات الإعلامية المختلفة، والتغاضي عنها أدى إلى تراجع منسوب الثقة في التحكيم التونسي إلى أدنى درجاته

وزاد في عدم الرضا والتشكيك في نزاهته، ورفض الأندية قوائم طويلة من الحكام لإدارة مبارياتهم ويذكرون دائماً بالتاريخ القديم معهم

فلا نستغرب من غياب الحكم التونسي عن التظاهرات الرياضية الكبرى مثل بطولة إفريقيا وكأس العالم، التي يشارك فيها الأجدر والأكفأ، ويؤكد سوء سمعة التحكيم التونسي على المستوى الإقليمي والقاري والعالمي

نماذج فاضحة للتحكيم في تونس
في لقاء إعلامي شكك رئيس أحد النوادي في ذمة الحكم
الذي أدار مباراة فريقه مع فريق عريق أظن الحكم في ظلم
ناديه ومنعه من الفوز وجمال المنافس
وطرح سؤالاً خطيراً متعلقاً بعدم السماح لناديه بالفوز،
ودعا صراحة الإدارة الوطنية للتحكيم في مداخلة إذاعية إلى
استبعاد عدد من الحكام الذين تعلق بهم وقائع أو شبهات
لتورطهم في فساد تحكيمي مع عدد من المسؤولين في الأندية
وهو أمر من ضرورات تطهير القطاع

9. الإفلاس يعصف بكرة القدم التونسية

على مر العقود والسنوات الطويلة، عرفت كرة القدم
التونسية - من الجامعة وهيكلها إلى الأندية وفروعها -
غموضاً كبيراً في التسيير المالي. وقد علقت الصحافة التونسية
منذ تسعينات القرن الماضي على هذه الإدارة المشبوهة التي
كثيراً ما كانت تفتقر إلى الشفافية، حيث لا تُصارع جماهيرها
إلا ببعض الأرقام المالية، وغالباً ما تقتصر على الإشارة إلى
حجم العجز الذي يعيشه النادي. فلا يُعلن عن قيمة الصفقات
أو التعاقدات مع اللاعبين، سواء في البيع أو الشراء، ولا عن
عمولات الوكلاء، ولا يُنشر كشف مفصل بالمصاريف، مما
جعل الثقة بين مختلف أطراف اللعبة مشوبة بالشك والريبة.

فتكثر الإشاعات، ويعلو الهمس واللمز، وتُكال الاتهامات،
والطعن في الذمم

وفي ظلّ الوضع الراهن للبلاد، والتقلبات والاهتزازات
والأزمات المركبة، يواصل الشعب التونسي دفع تكلفة
الصراعات السياسية والحزبية والأيدولوجية التي عصفت
به وبعد أن كان يظن أن « ثورته » ستحسّن عيشه، أخذته إلى
القاع فتعطل سير دواليب البلاد، وأكتشف بعد فوات الأوان
أنه مخدوع بمن وثق فيهم وسحب من تحته البساط.

هرب من هرب ونظر القضاء فيمن وقع وثبتت عليهم
الإدانة وزُجّ بهم في السجون بما أجمروا وأفسدوا.

وهي قائمة طويلة أغلبها أشخاص مرّوا من بوابة الرياضة
لتلميع صورهم، وحشدوا أنصار الأندية كمخزون انتخابي
للوصول إلى المناصب والوجاهة والنفوذ، وجني المال
الفاسد.

ورغم صعوبة الوضع العام للرياضة التونسية، ما تزال
شؤونها تُدار وفق ترسانة قانونية لم تعد تواكب واقعها
الحالي، والأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها أغلب الأندية،
والجامعة أوضح دليل على ذلك، مازال بعض المتسلقين
المغامرين فاقدي الكفاءة يتتهزون الفرصة ويتهافتون على
تولي رئاسة هذه الأندية في شكل هيئات تسييرية تزيد بدورها
من تفاقم المشاكل.

الوضع المالي في كرة القدم التونسية ظل لغزاً مستعصياً على الفهم، وكأنّ مفتاح هذا الصندوق السري قد أُلقي في أعماق المحيط.

تواصل الأندية المفلسة عقد الصفقات الخيالية والمبالغ فيها دون أدنى إحساس بالمسؤولية فتتفق مئات الملايين ولا تهتم ما إذا كانت تتناسب مع وضع النادي وديمومته، ووضع البلاد وظروفها، والمستوى الفني المتواضع للاعبين المحليين والأجانب على حد سواء، والملاعب والبنية التحتية المتهالكة، والإدارة والتسيير والتنظيم، والموارد المالية للأندية التي تبقى دون رقابة وحدود. ثم يتواصل تدمير الأندية وشكواها من الديون والإضرابات والمطالبات بالمستحقات والإيقاف على الانتداب والمنع من المشاركات الإفريقية.

10. وطارت أموال الجامعة

عرف الوضع المالي وميزانيات الجامعة التونسية لكرة القدم تقلبات غامضة تثير الحيرة، فرغم الأعباء المالية الثقيلة التي ترزح تحتها الجامعة، فإن فترة وديع الجري عرفت تدفقاً كبيراً للأموال بفضل العائدات المرتبطة بالمشاركات في كأس العالم 2018 و2022. وعدد في الدورات المربحة ككأس العرب وكأس كيرين، رفعت فائض ميزانية الجامعة إلى ما يناهز 22 مليون دينار، أي ما يقارب 6.6 مليون يورو،

لكن سرعان ما تراجعت الإيرادات تراجعاً غريباً يدعو إلى الحيرة والشك ويصبح الفائض عجزاً بثمانية ملايين دينار في موسم 2022-2023، عكس انقلاباً وانحرافاً هيكلياً في إدارة الموارد

وتجدر الإشارة إلى أنّ التحقيق المالي لشهر جوان 2024 يؤكد وجود تجاوزات، بتضاعف بند المصاريف بين موسمي 2022-2023 و 2023-2024، إلى جانب تراجع حجم الدعم من وزارة الشباب والرياضة.

الأزمة خانقة، فلا موارد مساعدة من حضور الجمهور، ولا عقود رعاية داعمة بسبب الدورة الاقتصادية البطيئة، مع تراجع حقوق البث التلفزيوني وصعوبات لا تحصى.

عوامل أدخلت الأندية في مشاكل معقدة مع اللاعبين والمدربين، فرفعت القضايا لسداد الديون المخلفة بالذمة كلفت غرامات مرتفعة وعقوبات منع من تعاقدات الجديدة لدعم الفريق وإرضاء الأنصار والأحباء.

هاجر أفضل اللاعبين المحليين إلى الخارج هروبا من تردي الوضع الرياضي في تونس، ونفر اللاعبون الجيدون الأجانب من الدوري التونسي خوفاً من الإصابات البليغة جراء أرضيات الملاعب السيئة

واتجهوا إلى دوريات أخرى جاذبة ومغرية، بعد أن كانت بطولتنا تحظى في السابق بالتقدير والاحترام الكبيرين اللذين فقدت جزءا هاما منهما في الآونة الأخيرة.

غابت الفرجة الممتعة، وحتى النقل التلفزيوني للمباريات غاب بسبب خلاف دام موسمين بين الوطنية الأولى وجامعة كرة القدم، في سلسلة من المناورات وأخذ ورد عاش الجمهور الرياضي أطواره المملة إلى أن تدخل رئيس الدولة وأمر بنقل المباريات وإنهاء السجال.

تكرّس واقع إفلاس الرياضة التونسية وعدم الإيفاء بالالتزامات المالية للأندية وتكرر اضراب اللاعبين وازدهرت حركات التمرد وتراجع الاجتهاد والقيام بالواجب، فيما لجأت بعض الهيئات التسييرية إلى الحل الأسهل وهو الهروب من المواجهة بالاستقالة في ظل قلة حيلة السلطات المحلية.

انهارت منظومة الرياضة برمتها، واختل النظام، وكسر الانضباط، وتوقف العمل الجاد. وحتى المنظومة القيمية والأخلاقية القديمة تأثرت وأصابها التصدع،

فمن تحدث من اللاعبين سابقا عن الانتماء التام وأن النادي مثل الأم لا يمكن تغييرها، طالب بحقوقه واشتكى للقضاء الرياضي للحصول عليها

تراجع الأداء الفني لقلة التمرين وأصبح الفوز كما الخسارة بدون روح ومعنى، ما أثر على علاقة الجمهور بلاعبيه إلى

درجة الاحتجاج والالتهام بالتقصير، وصولاً إلى السب والشتم والاعتداء.

تلاعب بعض المندسين في إدارة الأندية وتسييرها، وأهدروا أموالها بسوء التصرف وغياب الحوكمة، والاختلاس والتزوير، وسيطرت فئة فاسدة من المسيرين والمسؤولين على لاعبي الأندية، وحصلوا على عمولات من اللاعبين وأعضاء شبكات تدير هذه السوق، محققين أرباحاً طائلة على حساب الأندية، التي تحولت إلى أعشاش دباير يهجرها الصادقون ويتهافت عليها المتسلقون الانتهازيون، الذين يملكون كل الأدوات من شبكات وعلاقات قوية، وإطلاع على القوانين الرياضية، والفجوات التي يمكن استغلالها للتحايل والتلاعب وتحقيق الأرباح والصفقات المشبوهة

والأمثلة كثيرة للعقود التي أبرمت مع لاعبين حصلوا على أموال طائلة من أندية تونسية، رغم عدم مشاركتهم في أي مباراة أو تمرين، بأحكام صادرة من محكمة التحكيم الرياضي (الطاس) وبقوة القانون. والغريب أن كثيراً من الذين أجزموا في حق الأندية التونسية يفلتون من المحاسبة ما يشجع بعض المغامرين على مزيد التطاول على هذا القطاع.

وأثر شحّ الموارد المالية للأندية في ضعف التكوين القاعدي للرياضيين من مختلف الفئات السنية، فظهرت شبه

أكاديميات أولويتها الربح أولاً وأخيراً، عجزت عن ضخ المواهب الحقيقية للكرة التونسية.

بعض الآراء - ولسنا ندرى مدى صحة ما تذهب إليه - ترى أن المواهب الحقيقية تنتمي إلى الطبقات الفقيرة والأحياء الشعبية التي لا تستطيع دفع هذه المعاليم وتبقى خارج الأسوار تراقب من خلال السياج، في ظل تدخل بعض الأولياء وتأثيرهم في الاختيارات الفنية. فهو سبب إضافي في تراجع اللعبة.

الفصل الرابع

فساد البنية التحتية

1. الملعب الأولمبي بالمنزه

توجه الجهات الرسمية إصبع الاتهام إلى الطرف الأضعف في المعادلة وهي مجموعات الأتراس، فتحملها مسؤولية أعمال العنف والفوضى والشغب والإضرار بالامتلاكات العامة والخاصة،

وتغافل أو تتجاهل الطرف الأقوى، الذي ألحق أضرارًا فادحة تفوق بأضعاف ما نُسب إلى هذه المجموعات فالفساد المؤسسي، الذي أقرّ به رأس هرم السلطة التنفيذية عند معاينته لتقدم أشغال تهيئة الملعب الأولمبي بالمنزه وترميمه يوم 16 نوفمبر 2023، يكشف حجم الاخلالات العميقة التي تنخر الهيكل الإداري والمؤسسي.

انطلقت الأشغال بتاريخ 10 جانفي 2022، بعد إنجاز الدراسات الفنية اللازمة ورصدت الموارد المالية على أن يكون موعد التسليم في نوفمبر 2024

كان الخطاب في البداية متفائلاً، يعد بإرجاع هذا الصرح الرياضي التاريخي إلى مكانته المرتبط بالإنجازات الرياضية والذي أعتبر منذ عقود مبعث فخر. لكن سرعان ما تحوّل

إلى خطاب أزمة ثقة مشحون بالاتهامات بالفساد، والتلاعب
بالمواصفات الهندسية، وغش في المعايير، وعدم احترام
للمثال الهندسي،

تشققات في الإسمنت وفقاعات هوائية في المواد المركبة
المستعملة في المدارج والدعامات، كشفتها التقارير.

أعلنت وزيرة التجهيز بعد يوم واحد من زيارة الرئيس،
عن فتح تحقيق إداري للوقوف على الأسباب الحقيقية
لتعطيل إنجاز المشروع، بالنسق المطلوب، مع تحديد جهات
التقصير

تقصير وفساد واضحان، حيث انطلق المشروع باعتمادات
مالية بلغت 22 مليون دينار عام 2019،

ليرتفع المبلغ إلى 54 مليون دينار في 2021، ويبلغ 100
مليون دينار في جوان 2022

وفي مارس 2024، أوقف القضاء العمل في الحظيرة وأمر
بالإخلاء، بعد صدور تقرير الخبراء الذين عينتهم المحكمة
الابتدائية بتونس استجابةً لطلب شركة المقاولات، والذي
تضمن الإخلالات الجسيمة

وما تزال القضية متواصلة في ظل مشهد حزين لهذا
الملعب العريق ذي المكانة المميزة عند عشاق الرياضة من
كل الأجيال

ليصبح شاهدا على أكبر عملية فساد رياضية في قلب العاصمة تذكر بأن من يوجه إصبع الاتهام إلى غيره عليه أن ينظر في المرأة أولا

2. الملعب الأولمبي بسوسة

تابع الجمهور الرياضي منذ 2023 قضية فساد زادت في احتقان الشارع الرياضي، راقبتها مجموعات الأتراس وكل الجمهور الرياضي رأى كيف تعبت جهات يفترض فيها حرصها على المصلحة العامة وممتلكات الشعب، ممارسة أنواعا شتى من الإهمال والتقصير

فتخدع وتخون من منحها الثقة والامتيازات والصلاحيات لإدارة المصلحة العامة وتخرب المقدرات وتتلغف الإمكانيات وتحرم الناس من حقهم في حياة أفضل وبنية تحتية من أموال دافعي الضرائب

في مارس 2019، انطلقت أعمال توسعة الملعب الأولمبي بسوسة، لزيادة طاقة استيعابه إلى 45 ألف متفرج

وفي الاثناء أورد الاتحاد الإفريقي لكرة القدم في تقريره الفني جملة من الإخلالات التي جعلته غير مؤهل لاستقبال المباريات القارية لعدم مطابقته للمواصفات الدولية

تقرير صادم جاء عكس الانتظارات ليحبط العزائم ويشعل فتيل غضب الجمهور الرياضي، ووجدت بعض المجموعات فيه مبررا لمعارضتها لكل ما هو رسمي

تحركت النيابة العمومية وفتحت تحقيقا في شبهات الفساد المتعلقة بأشغال التهيئة والتوسعة، وملاحقة المخالفين والمتورطين

3. الملاعب تنهار كما قطع الدومينو

اهتراء البنية التحتية الرياضية في تونس ظاهرة منتشرة جداً تعاني منها الفضاءات الرياضية من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب دون استثناء

بما فيها نوادي الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم والأمثلة كثيرة على الملاعب التي لم تحصل على اعتماد وشهادات صلاحية من الاتحاد الإفريقي لكرة القدم الأمر الذي أجبر الأندية على التنقل الى الملعب الأولمبي حمادي العقربي برادس لإقامة مبارياتها ما أثر على أرضية الملعب الوحيد المخوّل للاستعمال وكاد بدوره أن يلقي ذات المصير حيث بات خطر اللعب خارج البلاد قريب الحصول

خراب في كل مكان

ولم تقتصر الحالة الرديئة على ملاعب كرة القدم فقط، بل شهدت القاعات الرياضية حالة من الانهيار غير المسبوق، تسبب في توقف العديد من المباريات في شتى الاختصاصات، ولم تنج من ذلك قاعات أكبر الأندية في العاصمة التي ميزانيتها بالمليارات لا تتناسب بالمرّة مع هذه البنية التحتية المتهالكة

ولا يمكن الحديث عن ملاعب الأندية الصغرى في كل البلاد وتسمى بمدارس اكتشاف المواهب وتكوين أجيال الرياضيين

وقد لفها الإهمال وما عاد الكثير منها صالحا لممارسة الرياضة والاضطلاع بدورها على أكمل وجه وبعض هذه الملاعب من شدة الإهمال وغياب الحراسة استباحتها مجموعات من المنحرفين ليلا يتركون آثارهم تبقى مترامية على حافة الملعب لفترات طويلة لا يرفعها أحد

4. المدينة الرياضية بصفاقس: المشروع المعطل

استغرق الأخذ والرد والتعطيل والتأخير لمشروع المدينة الرياضية بصفاقس سنوات طويلة، وكل الحكومات المتعاقبة منذ ما قبل الثورة من 2008 إلى 2025 لم تضع حجرا واحدا، وبقي الحلم يراود سكان المدينة إلى حد الإحساس بالغبن والتجاهل وتقصير الدولة في حقهم.

فعاصمة الجنوب في حاجة لهذا المشروع وهي جديرة به. مدينة رياضية متكاملة تتناسب مع الكثافة السكانية كثاني مدينة من حيث عدد السكان في البلاد، والحاجة الماسة إلى مرافق رياضية حديثة تتسع لشباب المدينة وشغفهم بالرياضة وإنجازاتهم في مختلف الاختصاصات.

في شهر أوت 2025 أعلن وزير الشباب والرياضة عن تخصيص قطعة أرض لإقامة المشروع الذي بقي لسنوات

طويلة حبرا على ورق، وبعد سنوات طويلة من المطالبات
أعلنوا عن غضبهم من خلال تحركات
احتجاجية، منها ما كان بأسلوب مبتكر وساخر قاده جمعية
«صفاقس المزيانة» في ماي 2018 بتنظيم حفل افتتاح رمزي
لانطلاق أشغال المدينة الرياضية
وفي 20 جوان 2020، نظم عدد من المواطنين احتجاجاً
أمام قصر بلدية

صفاقس، واستخدموا هاشتاغ «صفاقس يلزمها إستاذ»
وبجراحة نادرة أكدت وزيرة سابقة للشباب والرياضة أن
مشروع المدينة الرياضية في صفاقس مشروع وهمي وأن
الحكومات المتعاقبة لم تحرك ساكناً واكتفت بالهروب إلى
الأمام بوعود كاذبة

أطوار تعطيل هذا المشروع غريبة عجيبة تطرح الكثير من
الأسئلة والشكوك التي لا أجوبة لها

فمنذ طرحت فكرة المدينة الرياضية بصفاقس عام 1993
ومصادقة الرئيس السابق زين العابدين بن علي على
المشروع في 2007 وقراره ضمن أولويات البنية التحتية
الرياضية في مدينة صفاقس في 2008
وتخصيص قطعة أرض بمساحة 85 هكتار في منطقة
«حقونة» طريق السلطانية كيلومتر 17

واعلان وزير الشباب والرياضة في 2015 عن انطلاق
الدراسات الفنية والمالية وتحديد موعد الانطلاق في
الأشغال

ثم مواعيد أخرى كثيرة وما زال المشروع يراوح مكانه
وهو ما يؤكد العبارة التي وردت في كلام الوزيرة السابقة..
عبارة « المشروع الوهم »
ورغم ذلك لن يتوقف عشاق الرياضة في عاصمة الجنوب
صفاقس في مطاردة حلمهم والمطالبة بالمدينة الرياضية
المتكاملة

وفي ذات الوقت يطرح السؤال لمن يهمله الامر
متى تنتهي الفصول المملة لهذه الحكاية التي طالت أكثر
من اللازم؟

5. الملاعب المدرسية نعيسة

مشهد آخر لحالة الانهيار الشامل للرياضة التونسية في
بنيها التحتية يتعلق بحالة ملاعب المؤسسات التربوية التي
ساعت إلى درجة محزنة فلا يختلف اثنان أن حصة التربية
البدنية هي أحد أمتع المواد عند أغلب التلاميذ ولا يمكن أن
ننسى السنوات التي عرفت فيها الرياضة المدرسية الإشعاع
الهائل وكم اكتشفت من مواهب رياضية من الفتيات والفتيان
من كل ولايات البلاد مثلوا المنتخب التونسية ورفعوا الراية
الوطنية في العديد من التظاهرات العالمية

الكلام وحده لن يخرجنا من عنق الزجاجة، بل سيزيدنا إحباطاً، وأهم من ذلك أن نتجاوز هذا الوضع المُزري ونتلمس طريق الإصلاح والتدارك لما فات من وقت ضائع ولا يفوتنا أن نحدّر من يتجاهل هذا الشأن الدقيق من المسؤولين ضعاف الإرادة والكفاءة من خطورة الوضع ودرجة وعي الجمهور والأُتْراس خصوصاً بهذه المآسي المتراكمة، فالقادم أخطر إذا تواصل الإهمال ودفن الرؤوس في التراب

لذلك نلفت انتباه الجهات الرسمية للرياضة التونسية أن الاعتماد على هذه الفئة من المسؤولين فاقدي الإرادة والمبادرة والمستمتعين بالامتيازات والمكافآت دون أي إضافة أو اصلاح وتصحيح وتقويم يمثل خطراً على البلاد والعباد ويجب التخلي عنهم إذا تخلوا عن واجباتهم فاستشراء الفساد في المؤسسات والإدارات واهتزاز الثقة فيها يتسرب من خلال هذه الفئة

ولا فائدة بعد ذلك في الالتجاء إلى الحل الأمني للتصدي لجمهور الملاعب، ومسؤولو الإدارة من خلف مكاتبهم المكيفة هم أصل الفساد وسبب الغضب ومحرك العنف والفوضى

جمهور الكرة

1. جمهور كرة القدم في الأحياء المهمشة والفقيرة

لا يمكن فهم علاقة الجمهور الرياضي بكرة القدم دون الرجوع إلى واقع الأحياء الفقيرة والمهمشة التي ينتمي إليها جزء كبير من المشجعين. بالنسبة إليهم، كرة القدم ليست مجرد لعبة أو هواية، بل هي فسحة أمل، ومنتفّس من ضغوطات الحياة اليومية، ووسيلة للهروب من واقع صعب تنتشر فيه البطالة، والفقر، والتهميش، والممنوعات بأنواعها. في الأحياء الشعبية ورغم تقلص المساحات في المدن الكبرى، ما زالت بعض الأراضي المهملة هنا وهناك، تحتفظ بدورها كفضاء ترفيهي شعبي تمارس فيه كرة القدم بوقت كامل يتوجه إليه أبناء الحي تلقائياً. في الحي ينتشر استهلاك المخدرات والكحول وغير ذلك.

ثقافة التمرد على القانون، عنوان للشجاعة والبطولة والعنف والبطش والعدائية ميزة كلما زادت زاد المقام والوجاهة والاحترام والتبجيل

وفي مدرجات الملاعب عقلية الحي الذي يأتي منها المشجع لا تنفصل عنه والأضرار النفسية العميقة بالتسرب المبكر من المدارس والتفكك الأسري والإدمان وتشتت العائلة، وغيرها من المآسي المركبة، تستوعبها المدرجات وتنصهر في شعارات رياضية تحل محل الاجتماعي والاقتصادي، ويصبح الانتماء للأندية والعصية في مناصرتها بكل القوة وسيلة للتعبير عن الوجود وإثبات الذات وفرض السيطرة بكل وسائل العنف والقوة المتاحة ومن لا يسير في ركابه هو غريم وعدو ويجب تأديبه بكل الطرق

تستوعب المدرجات فئات عمرية مختلفة، منهم المراهقون وهم الفئة الأكثر هشاشة وخطورة وهم على تنوع كبير، وأحيانا تكون فئة التلاميذ هي الأخطر بطبيعة الثقافة المنتشرة في الأحياء الشعبية التي تمجد «الباندي» و «الخليقة» والمنحرف الذي تُروى عنه حكايات التحدي والبطولة ضد «الحاكم» رجال الأمن، و «الباندية» المنتمين إلى « الحوم »

الأخرى، فيصبح هو القدوة والمثال الذي يحتذى به ورغم أنهم يذهبون الى المدارس والبرامج الرسمية تطلعهم على الأدباء والشعراء والمفكرين والعلماء والفلاسفة والأدب العالمي والنظريات والأفكار، فالغريب أنها لا تترك أي أثر في هذه الفئة، مقابل ذلك فإن المنحرف يصبح مؤثرًا رئيسيًا يعلق في الذاكرة الشعبية تُدفع في تمجيده وتبييض سيرته أموال

طائلة من خلال الإنتاج الدرامي في قناة تونسية خاصة تصور علي شورب بطلا خارقا.

المهم أن هذه الفئة من المراهقين يسعون إلى الانضمام لمجموعات الأنصار وإثبات قوة انتمائهم بالتشجيع المتعصب والاندفاع إلى أبعد حدود التهور والشغب الذي ينزلق أغلب الأحيان نحو العنف.

في غياب العناية، يقعون في شبكات ومجموعات منظمة من منحرفين يسيطر قياداتهم عليهم ويحولونهم إلى أدوات لكل أنواع الشغب والعنف والإجرام مستغلين رغبتهم في الانتماء لمجموعات الأنصار.

لذلك ليس غريباً أن تتحول مباريات كرة القدم أحياناً إلى ساحات للتوتر والشغب، فالجمهور لا يأتي فقط لتشجيع فريقه، بل يحمل معه تراكمات اجتماعية ونفسية لا تجد متنفساً أفضل من مدرجات ملاعب كرة القدم.

العنف في الملاعب في كثير من الحالات نتيجة لواقع اجتماعي يحتاج إلى معالجة جذرية، تبدأ من الحي، والمدرسة، والأسرة، ووسائل الإعلام وبرامج الإثارة والشحن والاستفزاز والتلاعب والمتاجرة بمشاعر الناس، فتنتهي بمدرجات الملاعب في مشاهدة يدينها الجميع ولكن من جهة أخرى يتحمل جزءاً من المسؤولية فيها.

2. الكحول والمخدرات قبل المباراة

ظهرت في المباريات النهائية لكأس تونس وعلى الأقل في نهائيين لكرة القدم وقبله في نهائي الكرة الطائرة موسم 2024 / 2-25 شعارات ضد تعاطي المخدرات رُفعت كعناوين بارزة على معلقات ضخمة في محاولة من الجهات المشرفة على تنظيم المسابقات الرياضية للتوعية بخطورة وضع الرياضة التونسية، فرأت ضرورة لفت الأنظار والتحسيس بخطورة الآفة التي انتشرت بسرعة الصوت مخترقة الأجساد والعقول تفسد متعة كرة القدم والرياضة عموماً

شعارات رفعتها الهياكل الرياضية التونسية آخر الموسم كانت على استحياء وخجولة أكدت الأثر البليغ للظاهرة المستفحلة، وباحتشام تحاول فعل شيء للتصدي إليها بالتحالف وتكاتف الجهود مع الأطراف الأخرى التي تشتغل على الظاهرة بالمقاربة الأمنية توازياً مع مجهودات المجتمع المدني والبحوث الأكاديمية السوسولوجية والمجهود التربوي التعليمي والتثقيفي لتحسين الوعي العام للمواطن التونسي

تفاقم مشكل المخدرات وانتشر تعاطيها في كل الأوساط والفئات وكامل البلاد على حد سواء، الأحياء المرفهة كما الأحياء الشعبية في غياب جدية الخطط والإجراءات المكثفة والناجعة للجهات الرسمية للتصدي ويغلب الظن أنها تستغل

عامل الزمن وأن النية تتجه نحو تنميط وتطبيع التعايش مع الواقع وتخفيف حالة فزع المجتمع وانزعاجه والعمل على تقبله للأمر الواقع.

أبناء الأحياء الشعبية من المستهلكين أو المروجين الصغار هم من يدفعون غالبا فواتير الحيطان الكبيرة التي جمعت ثروات فاحشة من تهريبه وتوزيعه داخل البلاد أصحاب المال والنفوذ والسلطة، اخترقوا الشعب من القمة الى القاع فباتت المخدرات متوفرة في كل مكان في متناول المراهقون تفشت آفة المخدرات وعصفت بعقول فئة من الشباب والمراهقين فقادتهم الى الحماقات والاعتداءات والعنف والجريمة بأنواعها، لا فرق بين الشارع والمدرسة ووسائل النقل والفضاءات العامة بأنواعها

فملاعب كرة القدم ومدرجاتها منطويا هي الفضاء الأنسب لهذا الفعل فكل المقومات والدوافع حاضرة وبقوة

تتسع قاعدة هذه الفئة من المجتمع التونسي كل يوم وتجد الأرضية الخصبة في واقعها الاجتماعي الصعب، وفي السنوات الأخيرة تدرجت الأوضاع أكثر نحو الفقر والحاجة والبطالة والتفكك الأسري وازدياد نسبة الطلاق وانهيار مؤسسة العائلة وضياع الروابط الأسرية وما يفترض أن توفر للطفل من إحاطة وعناية وأمان، فازداد أطفال الشارع والطفولة الجانحة وهي

فئة هشة ضحية أوضاع لا تتحمل مسؤوليتها فتصبح شديدة
الخطورة عندما تُترك لمصيرها

في ملاعب كرة القدم

ولأن واقع الشارع التونسي متداخل متشابك تنطلق هذه
التركيبة المعقدة نفسيا وذهنيا وماديا واجتماعيا إلى الميادين
الرياضية وملاعب كرة القدم، هناك وفي الحشود المندفعة،
تستحضر شوائب المشترك وعوالت الذاكرة والتباس المرجعية
والعدائية وفصول المعاناة الطويلة

ويوم المباراة حشود الأحياء متكثلة في السراء والضراء من
اللمجة إلى قارورة الماء وأشياء أخرى لرفع المزاج والمتعة.
سرعان ما ترتفع درجات الحرارة مع أغاني الانتماء والحماس
والدفاع والكفاح والنضال والصمود والحرب وعدد من
المفاهيم المتحولة والمنقلبة إلى قواميس وفكر وعقلية
الألترس

وبفعل الضغط والشحن والإثارة العالية تتغير الوجوه
والحركات وفي لحظة متصاعدة مرتقبة يمتزج هدير المدرج
بأزيز البناء المسلح تحت أقدام لا تهدأ، تغرق الأجواء في
حالة هستيرية تشنج وتيرتها بتقدم زمن المباراة

يغيب الوعي ويتلف العقل وتنفجر حالة التوحش وتسيطر
على الحشود، وقتها يتدرج مشهد الفوضى بالتدافع إلى
الإشتباك ثم إلى العنف بين مجموعات النادي الواحد فيختلط

الحابل بالنابل، وأثناء المعركة تنشط مجموعات في النهب والسلب والعنف الموازي

تمجد الثقافة السائدة في الأحياء الشعبية من يحسن الحديث عن كرة القدم وعن «الجمعية»، ومن إذا نوى التنقل إلى الملعب لحضور مباراة يحتسي بضع قوارير من الكحول لرفع المزاج ودرجة الاستمتاع بمناصرة النادي وتشجيعه من مدرجات الملعب مع بقية الأنصار، وظاهرة احتساء الكحول في السيارات في اتجاه ملعب المباراة طقس دارج لدى الجمهور الرياضي وهي سلوكيات تسببت سابقا في أحداث درامية لا تنسى.

واليوم ما عادت المعضلة مقصورة على ذلك فقط بل انضمت الى القائمة أصناف جديدة من الممنوعات المتاحة بكثرة في أوساط المراهقين والشباب

كحول ومخدرات زائد فقر و تهيمش بالإضافة إلى شحن متواصل طيلة الأسبوع يتقنه وتتفنن فيه بعض البرامج الرياضية التي تُشعل الفتيل وتهبى أجواء الحرب، حتى إذا حضرت الحشود الى المدرجات يوم المباراة تكون جاهزة لأسوأ الاحتمالات والشواهد مفزعة غير مطمئنة بالمرّة

عنف وفوضى عارمة تكتسح المدرج والميادين لا يمكن أن تكون مجرد تفاعل مع مباراة كرة قدم بل هي بالضرورة انعكاس لواقع صعب يعيشه الجمهور الرياضي كجزء كبير

من الشعب التونسي في كل مكان وليس فقط كرة القدم فالأمر ذاته يشمل أيضا الرياضات الجماعية التي تتأثر بأجواء الرياضة الشعبية الأولى وتتماهى مع ما يحدث في ملاعبها..

يتصادم جمهور الفريقين كمشهد كلاسيكي في مرحلة أولى، ثم ينقسم الجمهور الواحد على نفسه فيتصارع على القيادة والريادة وقوة الانتماء، تُرمى المقذوفات فتتوقف المباراة حتى تنقشع الغيوم وتُستأنف الى حدود صافرة النهاية.

يغادر الجمهور المدرجات، وتبدأ المطاردات بين الجمهور ورجال الامن لتفريق الحشود، وهي مطاردات تطورت أحيانا إلى وقوع ضحايا بقيت علامة سوداء في تاريخ الكرة التونسية حدثني أحد الرواد الدائمين لملاعب كرة القدم والعهد على من روى أن هناك بعض الجماهير يتعاطون المخدرات في المدرج، وبعض البلطجية يعتدون على عناصر من أنصار ناديهم ويسلبونهم ممتلكاتهم وحتى ملابسهم.

3. الألتراس

في نشاط الألتراس على منعرجات الملاعب ومدرجاتها ديناميكية تبدو للوهلة الأولى غريبة لا منطوق يحكمها، برموز وشيفرات وطلاسم خاصة تؤثر في السلوك العام للجمهور الواحد فتطفو على السطح من حين لآخر صراعات شرسة غامضة الأسباب والأطراف

ولفهم هذه الظاهرة المتعلقة بالوحدة والصراع والتجاذب والتنافر لدرجة العنف الشديد، يجب أن ننظر في الحديقة الخلفية للمجمعات ونطلع على طريقة التفكير وأسلوب التعامل مع المستجدات وأخذ القرارات والمواقف فأسباب الفعل ورد الفعل داخل مجموعات الألتراس محكومة بحالات محدودة في المكان والزمان وأي خلاف يُصنّف في حينه بكل الطرق ثم ينتهي في توه ومكانه ومشاريع التحركات والمواقف تعبّر عن فكرة تجول في خاطر الجمهور تبادر إحدى المجموعات أو أكثر للقيادة من بدايتها كفكرة وتصور إلى جمع المساهمات والتنفيذ، المهم ألا يحدد العمل عن عقيدة الألتراس ويحترم بنيتها الفكرية

فعضو مجموعات الألتراس يبذل كل ما يستطيع للدفاع على هذه العقيدة والتعصب المفرط لا يعتبر عيباً بل هي مصدر اعتزاز وفخر والبروز في المعركة يمنع الاعتراف بالإخلاق وصدق الانتماء

وللتقدم أكثر في التفصيل والفهم، علينا أن نطلع على مفهوم الجمهور لدى المفكر جوستاف لوبون، الذي يعتبر أن الجمهور الرياضي تكتل من البشر يمتلك خصائص جديدة مختلفة جداً عن خصائص كل فرد يشكله، وفيه طمس الشخصية الواعية للفرد، فتصبح أفكار الوحدات الصغرى المشكلة للجمهور

موجهة في نفس الاتجاه، والكينونة خاضعة لقانون الوحدة العقلية للجماهير.

والجمهور الرياضي هو المتابع للأخبار والأحداث والتظاهرات، فيشجع ويناصر تلقائيا وذاتيا بلا قيد وشرط ولم تخل الرياضة التونسية عبر تاريخها من الأحداث الدامية التي عاشتها الجماهير الرياضية

وعبر العقود من الزمن احتفظت الذاكرة الجماعية للجمهور الرياضي بأحداث أليمة سقط فيها ضحايا وجرحى لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالجمهور ومنه ما يتعلق بالسلطة السياسية وأسلوب التعاطي مع الواقع والظرف العام

رغم ذلك تبقى أحداثا محدودة ومتفرقة وهذه الأحداث لا ترتقي في تواترها إلى الدرجة التي عرفتھا في السنوات الأخيرة حين باتت شبحا مفرعا يجب التصدي له بنجاعة، ورغم اقتصار الحضور في أغلب الأحيان على جمهور الفريق المحلي فإن المدارج لم تخل من الصدمات والاشتباكات فيما بين مجموعات الألتراس للنادي الواحد، أو بينها وبين رجال الأمن

عرف مفهوم « الجمهور » ودوره أثناء المباراة تعغيرا جذريا حيث أفرز ظواهر جديدة ناتجة عن عقائد وأفكار قادمة من مدارج ملاعب عالمية فأصبحت مجموعات الألتراس أقرب إلى الرابطات الإخوانية تؤمن أنه يجب عليها أن تفرع لنصرة

النادي في مدرجات المباريات وفي أي مكان يلتقي فيه
الأنصار ببعضهم البعض أو بأنصار الأندية الأخرى، فتتحرك
في كتل لتهاجم وتتصدى.

وفي أوروبا وأمريكا اللاتينية تُقام معارك شرسة قبل
المباريات بين مجموعات الناديين في مواقف السيارات
والشوارع الخلفية للمدن فتطاردهم الشرطة وتعتقل بعضهم
والأتراس حركة داخل الحشود تعبيراً عن الانتماء والهوية
والوجود هي سبب كاف للتضحية

الأتراس في الملاعب العالمية

ظهرت مجموعات الأتراس في نهايات الستينات عندما
كانت الأوضاع مضطربة في إيطاليا، وعرفت فرنسا عام 1968
أوج الحركة الطلابية وفي كامل أوروبا، وهي علامة فارقة في
تاريخ حراك اليسار الطلابي في العالم، تزامن هذا الاحتقان
الاجتماعي مع ظهور مجموعة في مدرجات نادي سامدوريا
الاطالي أطلقت على نفسها إسم

Ultra Tito cucchiarone

بعض المراجع رجّح ظهورها أول مرة في البرازيل عام
1940 بإسم تورسيديا، ثم انتقلت إلى أوروبا من خلال
مدرجات ملاعب يوغوسلافيا وكرواتيا
حددت أهدافها في التعبير عن الهوية الجماعية والانتماء
القوي للمجموعة الذي قد يتجاوز الانتماء للنادي ذاته

وهي مستقلة إدارياً لا تتبع أحداً، ترفض رفضاً باتاً تدخل
الرسميين والسياسيين فتمويلها ذاتي من تبرعات ومساهمات
الأعضاء، تحبذ الحضور في مدارج المنعرج «الفراج» أو كما
يحلو تسميتها «الكورفا»

عدد كبير منهم يتبنى فكرا يساريا مناهضا للسلطة السياسية،
قد ينضمون إلى الشارع للمشاركة في أي حراك اجتماعي،
وفي مناسبات كثيرة تصدت الشرطة لجماهير الألتراس
ونشرت قوائم سوداء لعناصر ممنوعين من دخول الملاعب
وكثيرا ما تدخلت الشرطة بقوة مبالغ فيها في مدارج
المنعرجات واشتبكت مع الالتراس، والذاكرة الجماعية
للجمهور الرياضي تحفظ أحداثا دامية وضحايا وجرحى من
الجهتين

دونها فيما يسمى «مانيفستو» مجموعات الألتراس وفي
مذكرات ورسائل وإصدارات خاصة بها، أهمها المنشورات
المتعلقة بتفسير وشرح معتقدها وفلسفتها، وعرض تصورات
مجموعاتها للأدوار والرسالة

وطرح مواقفها من إدارة النادي والسلطة والنظام والشرطة
والإعلام

ونورد مثالا من «مانيفستو»

You wanted us to be Puppets

Mere Merchandise in this country

You want the fans to be naïve
Singing only about titles
Never forget the Derby match
With closed doors
Our message is very clear
It is the people who rule
It has the power in this country

إلى نهاية المانيفستو
هذا "المانيفستو" تداولته منصات جماهيرية و، صيغ
بلهجة حادة تحمل معاني القوة ورفض الخضوع، طالب
بالاعتراف بالدور السياسي والاجتماعي للجماهير وعدم
تهميشها، وهاجم الفساد والانحراف، مستعملا مصطلحات
التحرر والتمرد حتى وإن كلفهم الاعتقال، مع التأكيد أن
الولاء للنادي فعل مقاومة ونضال وضمود

الألتراس في مدرجات تونس

هي تعبيرة شبابية دخلت عقدها الثالث في ملاحنا، قطعت مع الشكل القديم لمعنى مناصرة وتشجيع الأندية الرياضية التي بدأت بكرة القدم وتوسعت لباقي الرياضات الجماعية وقد كان الأسلوب القديم في التشجيع يعتمد في أغلب الأحيان على حضور فرقة فلكلور في المدرجات مدفوعة الأجر من إدارة النادي تنشط الأجواء خلال المباراة لكن لم يرق هذا الشكل للجيل الجديد من الجمهور الرياضي الذي أراد أن يعبر عن نفسه كما يريد وبكامل إرادته وميولاته دون تدخل من أي كان بكل استقلال وحرية ومواكبة لأجواء مدرجات الكرة العالمية

تطور فعل التشجيع والمناصرة إلى حركة ثقافية بمضامين عميقة تحمل أبعادا اجتماعية ومواقف سياسية تعبر بطريقتها ومصطلحاتها وأفكارها ترفض التبعية والتدخل الخارجي أرجعت بعض الروايات ظهور أولى مجموعات الألتراس في منعطفات مدارج الملاعب التونسية الى سنة 1995 ثم انتشرت

لتظهر تواليا عشرات المجموعات تتنافس في إظهار الانتماء والولاء والوفاء للمبادئ المؤسسة، حيث ثبت نزولها للشارع ومشاركتها في أحداث الثورة التونسية من 17 ديسمبر 2010 إلى 14 جانفي 2011 ورددت مجموعات الألتراس

أغاني منعرجات الملاعب في كل شوارع المدن التونسية،
ويوم 14 جانفي 2011 كانت حاضرة بقوة في شارع الحبيب
بورقيبة أمام وزارة الداخلية لطرد الدكتاتور

4. صراع قديم متواصل بين رجال الأمن والجمهور

موقف إختزل علاقة الجمهور وخاصة الألتراس من رجال
الأمن عندما كرم رئيس النادي الافريقي هيكل دخيل في مباراة
دربي العاصمة مع الترجي الرياضي التونسي يوم 20 أفريل
2025 بمناسبة الاحتفال بالذكرى 69 لعيد قوات الأمن
الداخلي الذي كان قبل يومين مجموعة من الأميين
الخطوة أثارت غضبا واسعا في صفوف مجموعات
الالتراس والكورفانور وصفتها بالمجانبة والمهينة وأن
المبادرة لا تمثلها واعتبرتها تملقا وإذلالا
وذكرت بقضية وفاة المشجع عمر العبيدي في 2018
وتواصل المداهمات والإيقافان موجهة تويخا شديد اللهجة
لمسؤولي ناديها، هذا الموقف مثال يؤكد تشنج العلاقة بين
مجموعات الألتراس ورجال الأمن
علاقة دقيقة ومركبة منذ أجيال، شابها الكثير من التشنج
وانعدام الثقة. الصدام بين الأمن والجمهور الرياضي عادة
قديمة، يعد له منذ بداية الأسبوع بتنامي حالة الاحتقان في
المزاج العام للجماهير وصولا إلى يوم المباراة أو يوم الصدام

بالنسبة لمجموعات الألتراس ولا شيء يمنع من انفجارها في
عديد المناسبات دون سابق إنذار ومن غير أسباب منطقية
وفي زمن منصات التواصل الاجتماعي، أصبحت هذه
المواجهات معلنة مسبقاً أكثر من ذي قبل، تتحدث عنها
جماهير الألتراس الأكثر استعداداً للتصادم مع الأمن، ولها في
ذلك سرديات وحكايات

أرجع البعض سبب التنافر والصراع بين مجموعات
الألتراس ورجال الأمن إلى الأسلوب الذي يتعامل به رجال
الأمن مع الجمهور منذ عقود، حيث يتهمونهم بالإفراط في
الاستفزاز واستعمال العنف.

ولا ينفصل ذلك عما مرّ به الشارع التونسي من انتفاضات
اجتماعية ومظاهرات احتجاجية قمعتها الأنظمة السابقة
بتعليمات القيادات الأمنية.

حافظوا على ذات السلوك الأمني المتشدد في التعامل
مع جمهور كرة القدم والأحداث المأساوية القديمة ما
زالت حاضرة في الذاكرة الجماعية للألتراس فهم لا ينسون
الصدامات الكبرى وسقوط الجرحى والضحايا. ولا تتردد
المجموعات في إعادة جولات مع رجال الأمن في كل مناسبة
بسبب وبدونه.

لا يمكن نكران إفراط الإدارة الأمنية في استعمال العنف
للرد على شغب الملاعب في فترات سابقة، وحاولت بعد

الثورة تعديل الأمور وتجنب الأخطاء الماضية، لكن يشككي بعض جمهور الملاعب من استفزاز بعض الأمنيين بدورهم وهم عادة من فئة الشباب ويناصرون أندية بعينها فيقعون في بعض التجاوزات الفردية لكنها مكلفة بسبب خصوصية بعض المباريات

حاولت وزارة الداخلية التخلي عن آلية التعليمات الشفوية، وحاولت القيادات الأمنية تطبيق القانون والتخفيف من التوتر بالمشاركة في العديد من الندوات التي تبحث في طبيعة العلاقة بين الأمن والجمهور الرياضي، والبحث عن حلول لمرافقة المباريات ذات الخطر العالي إلى برّ الأمان رغم ذلك مازلنا في حاجة إلى مزيد من العمل والاجتهاد وفتح الآفاق وتنويع المبادرات

فمازال حجم الهوة كبيرا بالرغم من ومحاولة إدارة النادي الإفريقي التخفيف من هذا التنافر والتشنج رفض الجمهور بشكل قطعي أي محاولة للصلح أو إعادة العلاقات إلى طبيعتها. الموقف يعكس أن العلاقة لن تتغير في المستقبل القريب، خاصة وأن قضية عمر العبيدي ما زالت تلقي بظلالها الثقيلة.

وفي ظل تشابك وكثرة مسببات الشغب، ستظل ميولات الصدام قائمة، وستواصل أطراف مستفيدة من حالة الاحتقان

داخل وخارج المدرجات تغذيتها، بما يشكل خطرا يهدد السلم الاجتماعي والتعايش داخل المجتمع التونسي.

المنظومة القانونية والمؤسسية

بعد « الثورة » عمّت الفوضى في غياب قوانين ومؤسسات تؤمن حسن سير وسائل الإعلام بأن عرف القطاع حالة من التمر بلغت حد التحريض على العنف بأنواعه ما تطلب بالضرورة قيام هيكل للتنظيم والتعديل، فجاء دستور 2014 بجملة من التشريعات التي بشرت بالإصلاحات التي طالب بها القطاع قبل غيره

فأولى دستور 2014 اهتماما خاصا بضبط وتنظيم مهنة الصحافة والإعلام بأن نصّ المشرع في الفصل 31 على حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر ومنع أي نوع من الرقابة المسبقة على هذه الحريات، وهو القانون الأعلى في الدولة لا يسمح بأيّ حال من الأحوال وبأي سلطة أو قانون فرض منع ممارسة هذه المهام المضمونة دستوريا.

والفصل 32 من الدستور يضمن حق الإعلام في النفاذ إلى المعلومة والدولة هي من يتكفل بذلك، فتضمن الحق في النفاذ إلى المعلومة وإلى شبكات الاتصال ونظم سير هذا القطاع بمجموعة من الهيئات الدستورية المستقلة محددًا دورها في دعم الديمقراطية ومؤسسات الدولة.

وكان المرسوم عدد 116 لسنة 2011 قد وضع الإطار القانوني لإنشاء

الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري كهيئة دستورية مستقلة أحدثت بمقتضاه سنة 2013

ونظم المرسوم عدد 115 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 الصحافة والطباعة والنشر وصدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في نوفمبر 2011 ما يؤكد على ضمان حرية التعبير والنشر وتداول وتلقى الأخبار والآراء والأفكار مهما كان نوعها حسب المادة الأولى للمنشور

« لا يمكن التقييد من حرية التعبير إلا بمقتضى نص تشريعي وبشرط أن تكون الغاية منه تحقيق مصلحة مشروعة تتمثل في احترام حقوق وكرامة الآخرين أو حفظ النظام العام أو حماية الدفاع والأمن الوطني »

وتولى المنشور حماية الصحفيين والصحف الدورية ونظم الشفافية بأحكام دقيقة تضمن الوضوح في الإدارة ومعدلات السحب والموازنات السنوية والإشهار ونظمه.

وجاء القسم الخامس للمنشور بأحكام التصحيح وحق الرد لضمان الحقوق وحفظ كرامة الناس وحدد العقوبات التي تترتب عن المخالفة

وضمن القانون حماية خاصة للصحافي وهي:

-الحماية الجزائية للصحفي من الإهانة أو التعدي عليه
بالقول أو بالإشارة أو التهديد أثناء مباشرة عمله طبقاً للفصل
125 من المجلة الجزائية

مما تقدم نخلص إلى أن المنشور عدد 115 المتعلق بحرية
التعبير والاستقلالية وحقوق الصحفيين أعطى الضمانات
والحماية حتى يؤدي الصحفي عمله دون ضغوطات لا رقيب
عليه إلا ضميره وأخلاق المهنة، وبقدر ما منحه مجالاً فسيحاً
في الاستقلالية فإنه قد وضع ضوابط يجب على الإعلامي أن
يراعيها وإلا سيكون عرضة للملاحظات القضائية إذا وقع في
خطأ مهني لا يمكن أن تشفع له صفته كصحفي أو إعلامي
للنجاة من العقاب.

ليأتي دور الهياكل القطاعية التي يجب أن تؤدي مهامها
وتواكب الأحداث فتكون سريعة وناجعة التدخل إذا استوجب
الأمر

1. النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين:

هو هيكل نقابي تأسس في 13 جانفي / يناير 2008 وكان
يسمى إبان ظهوره أول مرة عام 1962 برابطة التونسيين
للصحافة التي تحولت عام 1969 إلى جمعية الصحفيين
التونسيين.

وهي منظمة مهنية مستقلة تدافع على الحقوق المادية
والمعنوية للصحفيين من أجل ضمان حرية الرأي والتعبير

بحماية الصحفيين من الضغوطات التي تحد من استقلاليتهم في أداء واجباتهم ومن خلال القانون الأساسي الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الاستثنائي بتاريخ 19 ماي 2017 وحسب الفصل الثاني والنقطة الثانية المحددة لأهدافها المتعلقة بصيانة المهنة وضمن احترام ميثاق شرفها والفصل الثامن نص على حالات فقدان صفة العضوية في النقابة من أجل خطأ فادح ينال من شرف المهنة حسبما ينص النظام الداخلي وميثاق الشرف ورغم ذلك يبقى ميثاق الشرف عرضة للتجاهل والتجاوز.

2. جمعيات الإعلام الرياضي

عرف تطور المسار التاريخي لجمعيات الإعلام الرياضي في تونس منعرجا دقيقا عندما تناقضت الأفكار والاتجاهات صلب الجمعية الوحيدة وقتها وهي جمعية الصحفيين الرياضيين التونسيين وبرزت التجاذبات والشقوق بمناسبة إصدار الجمعية بتاريخ 28 مارس 2019 منشورا ترحيبيا بالعاهل السعودي بمناسبة انعقاد الدورة الثلاثين للقمّة العربية بتونس في شهر أفريل 2019 لم ينل رضى مجموعة من الإعلاميين والصحفيين الرياضيين الذين عبروا عن موقفهم من خلال بيان صادر بتاريخ 3 أفريل 2019 معتبرة أن الجمعية قد حادت عن الثوابت القانونية والأدبية التي تأسست

بموجبها سنة 2011 معترضين عن الخلط بين السياسي و المهني مطالبين بصحافة رياضية مستقلة و غير ميسسة الأمر الذي عجل بتأسيس جمعية ثانية بتاريخ 15 جوان 2019 و هي الجمعية التونسية للإعلام الرياضي .

لتبقى التحديات قائمة أمام القطاع حيث لم يكن مناخ الحرية الذي تحقق بعد الثورة كافيا لقيام إعلام يؤدي مهامه بالطريقة المثلى بل الواقع يؤكد عكس ذلك حيث ظهرت صعوبات مرتبطة بطبيعة الإعلام الذي ساد في سنوات الحكم السلطوي .

ففي مقال صحفي لأستاذ الإعلام والاتصال صلاح الدين الدريدي تحت عنوان « بعد الحرية أصبحنا في حاجة إلى الحرفية » نشر في جريدة الشروق التونسية بتاريخ 16 فيفري 2019

قال «لقد جربنا التصورات المسقطة التي أتت بها المنظمات الدولية غير الحكومية التي تمسك بآليات الإصلاح الإعلامي تصورا وتنفيذا وتمويلا وظهر بالكاشف أنها لا تتطابق مع متطلبات المشهد الإعلامي محليا ووطنيا» .

ونشرت شبكة الصحفيين الدوليين مقالا للصحفية ليامنة القابسي في 30 أكتوبر 2018 تحت عنوان « مشهد الإعلام التونسي في الصيف السادس على الثورة » نقلت خلاله رأيا للأستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار الدكتور نور الدين

الحاج محمود مدير وحدة التنسيق المركزي للإذاعات
التونسية

قال « المضمون الإعلامي في تونس لا يمكن تصنيفه
ضمن الإعلام » وأضاف « أن ما يقدمه الإعلاميون لا يرتقي
إلى درجة الإعلام لمفهوم السلطة الرابعة »

ودعا إلى توفير كافة الإمكانيات والحصانة أمام هذه
القوى الكبرى التي تستغل الإعلام من خلال العمل على
تغيير المضمون الإعلامي المبطن برسائل تدعو إلى الفتنة
أو الانحلال الأخلاقي وبث خطاب مضاد عبر إنتاج أعمال
إعلامية تتميز بالمهنية والحرفية.

وفي ذات المقال تحدثت رئيسة المرصد الوطني للصحفيين
التونسيين هبة عقوبي عن صعوبة التقصي والمتابعة ويحتاج
الدقة في ظل ضعف القوانين والتشريعات المنظمة للمجال
الإعلامي نحو إرساء إعلام حر ونزيه ووضع حد لحالة
الفوضى التي بات عليها القطاع.

3. حرية الصحافة والإعلام بين دستورين

وفي مقارنة سريعة تتضح أفضلية دستور 2014 من حيث
وضوح التنصيص على حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام
والنشر ودعمها بضمانات مؤسساتية وإجرائية لحماية الإعلام
من تدخل السلطة التنفيذية

حيث أكد الفصل 31 على منع الرقابة المسبقة على الصحافة

وشدد على ضمان حرية الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة بموجب الفصل 32

وأحدث هيئة دستورية مستقلة هي الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهايكا) لضمان التعددية والاستقلالية

وحسب الفصل 49 تمّ التنصيب على أن القيود على الحرية لا تكون إلا بقانون يهدف إلى حماية حقوق الغير أو الأمن العام بمعنى أن الدستور كان يضع ضمانات مؤسسية وإجرائية لحماية الإعلام من تدخل السلطة التنفيذية

في حين اكتفى دستور 2022 بتكرار مبدأ الحرية في الفصلين 37 و38 لكنه حذف الإشارة إلى الهيئات المستقلة مثل الهايكا، وجعل ضمان الحريات مرهوناً بإرادة الدولة

ألغى مبدأ التوازن بين السلطات، مما قلص استقلال المؤسسات الضامنة للحريات ولم يُشر إلى حق الصحفيين في حماية مصادرهم كما كان ضمنياً في 2014 وأبقى على إمكانية تقييد الحرية بمقتضى قانون

4. قانون 54 من الانفلات الى الانتقائية

صدر قانون 54 لسنة 2022 وكانت غايته مكافحة الفوضى والإشاعة والأخبار الكاذبة في الفضاء الرقمي كرد على الانفلات الإعلامي بعد الثورة وانتشار صفحات ومحتويات أضرت بالمشهد الإعلامي العام للبلاد

لكن ما حصل كان بعيدا عن الإصلاح وعن إيجاد مقاربة تنظيمية متوازنة للقطاع، بل جاءت نتائجه عكسية جعلت المنظمات الحقوقية والمهنية وجمعيات المجتمع المدني وعددا من أعضاء البرلمان والشخصيات الوطنية تطالب بإلغائه والتخلي عنه لعدم تناسبه مع مطالب الثورة ومكاسبها فعليا أدى إلى تراجع حرية التعبير بتقييد الصحفيين خشية الملاحقة، فيما بقيت الفوضى قائمة ولم تتوقف، بل أخذت أشكالا أخرى أسوأ مما كانت عليه وأتعت من ذلك حيث أستخدم القانون انتقائياً ضد معارضين أو منتقدين للسلطة، وزادت الرقابة الذاتية داخل المؤسسات الإعلامية، وتراجعت ثقة الجمهور في الإعلام الرسمي، وازدهرت الصفحات العشوائية غير الموثوقة ممّا أدى إلى خلط المفاهيم وتشابكها وغموضها في ظل استمرار الفوضى الإعلامية وانكماش حرية التعبير

5. تعثر مشروع قانون الهياكل الرياضية

أثارت حادثة وصول السباح التونسي أحمد الجوّادي، الحاصل على بطولتي العالم في سبّاقِي 800 م و1500 م في سنغافورة، دون أي حضور رسمي لاستقباله في مطار تونس قرطاج، جدلاً واسعاً لدى الرأي العام الرياضي. علّق عديد من المتابعين أن هذا المشهد لم يكن غريباً، بل العكس هو الذي يثير الدهشة، وقاعة الشرف ليست لأبطال البلاد

المفارقة أن اللجنة الأولمبية الوطنية التونسية سارعت بعد الضجة إلى استقبال السباح أحمد الجوّادي في مقرها، حيث قامت بتكريمه ومكافأته، ثم استقبله القصر الرئاسي ليتدارك بمنحه الصنف الأول من الوسام الوطني للاستحقاق في قطاع الرياضة قبل أن تلتحق الوزارة متأخرة عن الركب بخطوة عن الأحداث، حالة سلبية أصابت المسؤول الرسمي في الإدارة التونسية، وأنتجت سلوكيات روتينية أفسدت كل إرادة للإنجاز والذهاب إلى الأمام.

فما الضرر لو بادر المسؤول وأخذ بزمام الأمور واستعان للحظة بروح قيادية يحقق بها الإضافة وتمنحه الجدارة بالاحترام، بعيداً عن الوجاهة والفضامة الكاذبة.

وفي خضم الفشل المتراكم دون إرادة إصلاح، يصبح الخوف بإمكانية

أن تعوض الإدارة مهامها في التأطير والتطوير والعناية بالرياضة والرياضيين والفنيين والتنظيم والبنية التحتية والإخلاص في أداء واجبها

بالملاحظات القضائية لمن يتجرأ ويكشف تقصيرها ويلفت انتباهها للأخطاء والإخلالات والمرسوم 54 سيع الذكر، كفيل بانجاز المهمة على أكمل وجه.

فقد أساء لصورة البلاد في الداخل والخارج ومن بينها الرياضية التي تشهد تراجعاً مطرداً.

والتقصير ليس عرضياً وطارئاً محدود التأثير بل هو روتين معتاد يطل علينا كل مرة من مكان يفزع ويرهب ويسلب الطمأنينة على مستقبل البلاد والعباد.

إنّ الحديث عن كواليس الإدارة الرياضية التونسية يكشف عن أسلوب متخلف في التعامل مع الوقائع والأحداث، أسلوب ما يزال محكوماً بقوانين تجاوزها الزمن، ولم تعد تتماشى مع متطلباته ولا مع طبيعة الرياضة في هذا العصر

ورغم كل ذلك، تبقى هذه القوانين البالية صامدة في وجه المجتمع الرياضي تتحداه، مهما عبر عن رفضه، وشرح وفسر لسنوات طويلة عجزها عن مواكبة العصر وحل المشاكل الراهنة

وقد يكون المثال الأكثر تعبيراً عن هذه الحالة المأسوية التي تراوح مكانها منذ سنين هو مشروع القانون الأساسي

للهيكل الرياضية، الذي تحول إلى قصة من قصص ألف ليلة وليلة، سلسلة طويلة من التسويق والهروب إلى الأمام، حيث تتواصل جولاته في متاهات الأروقة والمكاتب، فلا تنتهي الاجتماعات واللقاءات والنقاشات والتعديلات بين لجان ومجالس لا تكاد تنتهي بل لا يكاد يكون لها أثر

رغم المشاكل المركبة التي تعيشها الرياضة التونسية وتندر بخطر داهم، لا يتعجل أحد إصدار القانون الأساسي للهيكل الرياضية، ومع ذلك، يبقى أمل الرياضيين كبيراً في صدوره، ممّا قد يخفف من المشكلات والصعوبات، ويعيد القطاع إلى مستويات سابقة تراجعنا عنها كثيراً،

تنقل مشروع القانون بين اللجان ومجالس الوزراء، وأجمع الخبراء أن القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1995، المؤرخ في 6 فبراير 1995 المتعلق بالهيكل الرياضي، لم يعد يفي بالحاجة في حوكمة الهيكل الرياضي، ولا يوفر الحصانة اللازمة للتصرف المالي والإداري

ومن الضروريّ تعويضه بآليات جديدة للتمويل لدعم الموارد المالية للهيكل الرياضي، وإيجاد حلول شاملة لمواجهة التهديدات التي تطل المنظومة القيمية والأخلاقية بمقاربة متكاملة تعتمد على الجوانب الوقائية والتنظيمية، وضمان آليات مقاومة للحماية

فمحاصرة غول التعصب والشغب والعنف في الملاعب أمر حتمي لأنّ هذا الغول بات يهدد التعايش السلمي للمجتمع ولا بد من إعادة تنظيم الأندية الرياضية وضمان استدامة المرفق العام الرياضي ودعم منظومة الرقابة من خلال التحري في المتسربين الذين في الظاهر هم متطوعون والحقيقة أنهم انتهازيون يمصون دم الأندية ويعبثون بمقدراتها ويقفزون من المركب إذا بدأ يغرق ويعد مشروع القانون بتطوير البنية التحتية الرياضية وضمان دورية الصيانة والتعهد بالعناية.

ورغم ما يشوب إصداره من تأخر وتعطّل، فإنه يبقى الملاذ الأخير للرياضة التونسية، ومهما كانت العيوب التي قد تظهر فيما بعد، فهو أفضل من قانون 1995 الذي مر عليه ثلاثون عاما عفي عليه الدهر وما عاد يستجيب لمتطلبات الحاضر.

6. في غياب الهايكا

ناضل الإعلام التونسي لعقود من أجل حرية التعبير واستقلال الرأي، وتصدى لأي سلطة أرادت أن تضع اليد عليه والسيطرة على إرادته وتكميم الأفواه، واعتقال الأفكار، ومحاصرة الرأي المخالف الذي يعدل الاتجاهات ويصحح عقارب البوصلة

وجاءت ثورة 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011 وقدام الشعب التونسي تضحيات جساما لتحرير البلاد من

ديكتاتورية تعود إلى زمن نشأة دولة الاستقلال وتواصلت إلى 2 نوفمبر 2011 تاريخ صدور المرسوم 116 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري

نص فصله الأول أنه « يضمن هذا المرسوم حرية الاتصال السمعي والبصري وينظم ممارستها ويحدث هيئة تعديلية مستقلة للاتصال السمعي والبصري »

عرفت الهيئة الكثير من التجاذبات السياسية بين أطراف سياسية كثيرة ظهرت في ظل الأوضاع الجديدة وحاولت أن تستغلها إلى أبعد الحدود في اتجاه كسب النفوذ بهدف الترويج لأيديولوجياتها ومشاريعها ومصالحها في الحكم والسلطة، وفي ذات الوقت عزل المنافسين والتصدي لهم. فتجرات بعض المؤسسات الإعلامية على رفض قرارات الهايكا وتجاهلها مستقوية بالطرف السياسي الذي يدعمها وفي بيان صادر عن الهيئة الوطنية للاتصال السمعي البصري في 3 ماي 2017، نبهت إلى خطورة انعكاساتها على حرية العمل الصحفي واستقلالته

وقد تزامن البيان مع اليوم العالمي لحرية الصحافة والذكرى الرابعة لبعث الهيئة، وطالبت بضرورة تجميع الطاقات من قبل المهنيين والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة هذه التراجعات الخطيرة واتخاذ مواقف تاريخية من قبل

نواب الشعب لتصحيح المسار والحيولة دون تمرير قوانين فيها ضرب لحرية العمل الصحفي واستقلاليتها ودعت القائمين على المؤسسات الإعلامية إلى «تحمل مسؤولياتهم والنأي بمنشآتهم عن كل ما يمكن أن يمس من استقلاليتها ويضر بإنجاح المسار الديمقراطي والإيفاء بالتزاماتهم وفي مقدمتها تحسين وضعية الصحفيين الاجتماعية»

واجهت الهيكا صعوبات كثيرة في القيام بعملها التعديلي، فأكدت بتاريخ 11 أكتوبر 2022 «تسجيلها لتضييقات على حرية الإعلام والتعبير من خلال ممارسة بعض القضاة للرقابة المسبقة على مضامين إعلامية وتجاوزهم لصلاحيات الهيئة التعديلية»

ودعت وزارة العدل والمؤسسات القضائية إلى وضع حد لهذه التجاوزات، كما دعتهم إلى تحمل مسؤولياتهم في ضمان تطبيق القانون، وحماية الحقوق والحريات، واحترام مبادئ حرية الأعلام وصلاحيات الهيئة التعديلية

وذكرت الهيئة بأن القطاع السمعي البصري يخضع لآلية التعديل التي يثبتها المرسوم عدد 116 لسنة 2011 والذي يعهد للهيئة بصفة حصرية مهمة مراقبة مدى تقييد القنوات التلفزيونية والإذاعية بالقوانين والترتيب الجاري بها العمل واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة ثبوت خروقات على

مستوى المضامين التي تبثها كما أوقفت بالقوة العامة بث بعض القنوات التلفزيونية والإذاعية لعدم الالتزام بقرارات الهيئة وعدم حصولها على رخص قانونية وتسوية وضعيتها القانونية وأحياناً عجزت عن تنفيذ قراراتها وصدومت بقنوات أصرت على مواصلة البث متمردة عن القانون مسنودة من أحزاب أو أطراف سياسية عرقلت قيام الهيئة بدورها وكان يوم 29 ديسمبر 2023 منعرجاً بارزاً في تاريخ الهيئة حيث أبلغت الحكومة الهايكا بإيقاف الرواتب بداية من مطلع 2024

أرجع بعض الملاحظين ذلك إلى رفض الهيئة توقيع القرار المشترك مع هيئة الانتخابات في نوفمبر 2020 ورفض المرسوم 54

في 15 مارس 2023 أصدرت الهيئة بياناً يحذر من عواقب إحداث فراغ في رئاسة الهيئة عندما أنهيت مهام رئيس الهيئة النوري اللجمي وأحيل على التقاعد في 6 فيفري 2023 وتفاقم الوضع بعدم رد رئاسة الجمهورية على طلب تعيين صالح السرسري رئيساً مؤقتاً إلى حين عرض مشروع القانون الأساسي المنظم للهيئة والقطاع على أنظار مجلس نواب الشعب وتسليم العهدة إلى مجلس جديد لم يتحقق

أرجع الباحث في علوم الإعلام والاتصال الصادق الحمامي فشل السياسات العمومية لقطاع الإعلام إلى عدم إرادة الفاعل السياسي في إصلاحه وتركه ينهار وقد تكون القشة التي قسمت ظهر البعير هي معاقبة التلفزة الوطنية بخطة مالية قدرها 20 ألف دينار في 23 ديسمبر 2021 بعنوان خرق الصمت الانتخابي في خطاب مباشر من مركز الاقتراع لرئيس الدولة قيس سعيد صبيحة الانتخابات التشريعية يوم 17 ديسمبر 2022 وطبقت أحكام الفصلين 69 و155 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلق بالانتخابات والاستفتاء، كما تم تنقيحه وإتمامه بمقتضى النصوص اللاحقة له

لم يكن مشوار الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري سهلاً بالمرّة. فمن التجاذبات السياسية ومحاولة التدجين ووضع اليد إلى العمل على إفراغها من الداخل وعدم تعويض من تنتهي عهده وإيقاف أجور من بقي على ذمة الهيئة، ومنع إصدار المراسلات وعدم عرض أي مشروع قانون على مجلس النواب لإنعاشها وإعادة لها الحياة والعمل والاكتماء بالهروب إلى الأمام والانتظار وفي انتظار أيبادرة أو محاولة أو نية تفعيل لبعث هذه الهيئة، تتواصل حالة الفوضى في الإعلام، وتحديد الإعلام

الرياضي الذي في جزء كبير منه أصبح خطراً داهماً على السلم الاجتماعي، ولا يمكن التوقع بما يمكن أن يحدث خلال مباريات كرة القدم. وقبلها البرامج الرياضية التي تسكب الزيت على النار ولا تلتزم بأي ضابط أخلاقي أو مهني أو إنساني

7. من المستطيل الأخضر إلى مربع القضاء إلى الغرف السوداء

باتت كرة القدم في العالم متوججا عالي التكلفة والجودة تجارة رابحة تلقى ملاعبها الفارهة إقبالا منقطع النظير في الجذب والاهتمام، تؤمن الفرحة الممتعة والعرض الراقى يؤديه أمهر وأشهر وأفضل اللاعبين المحترفين من كل أنحاء العالم في ملاعب غاية في جمال الهندسة وإبداع التصميم تنافست البلدان والأندية في الإتقان والإبداع والابتكار فأضحت تحفا ودررا معمارية نفيسة تقام عليها بطولات قيمتها التسويقية خيالية تستعين في التنظيم بأحدث وأقوى تكنولوجيا الفنون البصرية وأروع التقنيات المبهرة يشارك فيها أشهر مخرجي الأحداث الكبرى والسينمائيين وأعظم الفنانين من شتى الفنون والمهنيين المحترفين وجيوش المتطوعين تنفذ خططا واستراتيجيات تسويقية عبقرية تنقلها المحطات التلفزيونية التي تتنافس على الظفر بحقوق البث بمبالغ خرافية فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنجو

كل هذه المنافع والأرباح والسمعة والصيت من أصحاب القدرة والتكوين وتحديد المحامين ورجال القانون عموماً وهم موضوع الحديث في هذا الحيز ينافسون الرياضيين واهل المهن الرياضية وحتى يتفوقون بفضل معرفتهم الدقيقة بتفاصيل القوانين الرياضية وفجواتها وما تتطلبه من إجراءات هذا فضلاً عما يتوفرون عليه من خلفية متمرسه بفن التجميع والتفكيك وتشكيل التحالفات والتصدي للاختلافات والمناورة والخطابة والإقناع وتركيبه القوائم وإدارة الانتخابات والمعارك

حصلوا على مواقع القيادة في اللعبة وتنامت سلطتهم ونفوذهم وتضخم الأنا فأهمل بعضهم الشأن الرياضي التونسي ووجهوا كل اهتمامهم نحو تحقيق طموحاتهم الشخصية وبلوغ مناصب في الاتحادات القارية والإقليمية والدولية وبعضهم الأولمبية

فتتحقق الوجهة والمكانة والحظوة والنفوذ وأشياء أخرى ليصبح الرياضيون مجرد موظفين عندهم وتنفيذيين لقراراتهم التي لا تستجيب أحيانا الى مصلحة اللعبة وأصحابها وتوجه لحسابات ومناورات ومصالح شخصية ضيقة تنكشف أحيانا وتمر خلف الستار أحيانا ما أضر بكرة القدم خلال العقود الأخيرة، وقد تتواصل إذا لم يقع وضع حد لهذه الممارسات

بمزيد من الوضوح والشفافية والإخلاص للمصلحة العليا
للرياضة في هذا البلد

نقول هذا بسبب التلاعب الذي شهدته كرة القدم التونسية
في العقود الأخيرة عصف بها فجعلها تتأخر على ركب الأمم
حيث تقرر اللجان والهيئات البعيدة أحيانا عن واقع اللعبة
أو بمرور ملكية القرار أو الشرعية الانتخابية أو أي مشروعية
يبرزونها لتبرير ما يتنافى مع المنطق والعدل والحق فيتعسفون
ولا يملك الرأي العام الرياضي مكانا في حساباتهم

ولاحظ العدد المبالغ فيه من رجل القانون في مكاتب
الجامعات الرياضية التونسية ولا ننكر وجودهم المتوازن مثل
كل الاختصاصات والمهن والأفضل أن تبقى هيئات استشارية
للمكتب الجامعي الذي يكون أساسا من الرياضيين تماما كما
لا نقبل ان يكون المسؤول الأول على نقابة المحامين طبيبا
وعلى عمادة الأطباء محاميا وعلى المحاسبين صيدلانيا

احتكر المتهافتون على الرياضة المجال كله واستبعدوا قدر
المستطاع أهلها الحقيقيين

واستأثروا بالقرارات، وتضخم الأنا فهم يتعاملون في
الغالب مع الشأن الرياضي وكأنهم وحدهم من يدركون أين
تكمن المصلحة

أصدروا القرارات وتعسفوا كما أرادوا رغم تملل
الرياضيين والتقنيين، ولم يحترموا القدامى، نصّبوا في اللجان

الفنية من والاهم ومشى في ركبهم وجعلوها ضعيفة فاقدة
للمصداقية والثقة

بلغت درجات التلاعب والالتفاف في العشرية الأخيرة
ذروتها فأصبحت الحيل الإجرائية والقانونية ملعبا حاضرا
بقوة في المشهد الرياضي تصارع فيه رجال القانون ورافعوا في
الملفات القضائية على شاشات التلفزيون والبرامج الرياضية،
حيث استعرضوا براعتهم وأوهموا بسعة اطلاعهم بأسلوب
كثيرا ما يبلغ حدّ التناول والثلب والقذف والتهمج على من
يعارضهم ويختلف معهم في الرأي أو في المصلحة المتصلة
بهم أو بموكليهم أحيانا

وكم من قضايا رفعت من نقاشات تلفزيونية وإذاعية وفيديو
يتحدى فيه أحدهم زميله فتشتعل المعارك بين رجال القانون
أنفسهم أو بينهم وبين الآخرين، فما عادت النتائج تقتصر على
المستطيل الأخضر بل يجب أحيانا انتظار اللجان والهيئات
للنظر والإعلان على النتيجة النهائية والترتيب

ولسنوات طويلة حال قانون المستوى الدراسي للرياضيين
دون الترشح لعضوية الجامعة التونسية لكرة القدم إلى أن جاء
التحرك لإزالة هذا الشرط لعدم المنطقية خاصة أن بعض
اللاعبين اكتسبوا قدرات هامة في التدريب والتكوين وفي
جودة الإدارة الرياضي وحسن الإلمام بدقائق الأمور

فتم تعديل النظام الأساسي للجامعة التونسية لكرة القدم وأسقط القانون الجائر إثر الجلسة العامة الخارقة للعادة بتاريخ 21 ديسمبر 2024 التي سبقت الجلسة العامة الانتخابية وأصبح عدد من الرياضيين القدامى الذين يمتلكون قوة شخصية وكاريزما وقدرة على تحمل المسؤولية مهئين لقيادة الجامعة أكثر من بعض المرابطين في مكاتب ومراكز القرار الرياضي المتحصنين بنظام بيروقراطي فاشل يحرص على الاستقرار ويكره المبادرة والتجديد وتزخر الساحة الرياضية بأسماء عدة تحظى باحترام النوادي والشخصيات والأطراف المتداخلة في اللعبة يمكن أن تخرج بالقطاع إلى شط الأمان بشرط تكاتف الجهود والعمل لتخليص الرياضة التونسية من تراكم شوائب الماضي وقد ألتقي مع من يرى أن الوزير السابق في فترتين صاحب الكرة الذهبية الإفريقية عام 1977 طارق ذياب ورغم صعوبة المرحلة التي عُيّن فيها وزارا للشباب والرياضة في فترتين من 24 ديسمبر 2011 إلى 13 مارس 2013 ثم من 13 مارس 2013 إلى 29 جانفي 2014 وبعيدا عن السياسة، نجح في المهمة وليس الجامعة أكثر صعوبة وتعقيدا من الوزارة، وأدارها أفضل ممن هم أعلى منه شهادة أكاديميا فلا يمكن أن ننسى من تلاعب بالمرفق العام لمدة طويلة بمعية عصابة استولت على الكرة التونسية وجعلتها ملكية

خاصة لا يقترب من دائرة القرار فيها إلا من يرضى كبيرهم عنه

أسلوبهم في الإدارة مكشوف للرأي العام الرياضي، بالعلاقات المشبوهة وخبرة التلاعب بالقانون وإتقان اللوبيين والتكتلات والمؤامرات والضرب تحت الحزام.

عانت كرة القدم التونسية من عصابات جثمت على صدرها لسنوات طويلة مع تحالفات أحكمت القبض عليها وقطعت أنفاسها وقادتها إلى خيبات متتالية مرفوقة بمهازل في الاختيارات والتعينات التي تستند على الصداقات والولاءات الملعومة بالمناورات ضد الأشخاص والسلطة والجمهور والرأي العام بحسب الحاجة والمصلحة الخاصة

أحكّموا قبضتهم على الكرة من كل مفاصلها فمنحوا الامتيازات والهدايا المجانية لمن أرادوا وبلغوا السماء من تضخم الأنا وظنوا ألا يقدر عليهم أحد ويصعب إزاحتهم من المشهد الرياضي وأن الملعب ملك لهم لا يمكن لأحد أن يرغمهم على مغادرته استعلاء وتكبرا

فلهم المال والنفوذ وقوة العلاقات ولا يمكن لأحد أن يرغمهم على المغادرة.

تعالوا على شعب الكرة الذي رفضهم الى أن التأمّت الجلسة العامة الخارقة للعادة. ففي 21 ديسمبر 2024 تم تعديل

القانون الداخلي للجامعة التونسية لكرة القدم وفتح المجال أمام من يريد أن يتقدم ويترشح إلى المكتب الجامعي.

لم تنجح أي من القائمتين اللتين تضم لاعبين قدامى لهم من القدرات والكفاءة والشخصية القيادية، وأعيد إنتاج مكتب جامعي جديد في نسخة معدلة من سابقه عبر رياض البوعزيزي في لقاء شهير بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات عن فائق من الامتعاظ وخيبة الأمل وها هو رئيس لجنة الاستئناف السابق واللجنة المستقلة للانتخابات يصعد الى رئاسة الجامعة وكان له موقع تنظيم الانتخابات وكانت له قبل مهمة اسقاط القائمت التي ترشحت لرئاسة المكتب الجامعي لكرة القدم في 23 فيفري و20 و30 أفريل و4 ماي 2024

لم تكن صفحة من التاريخ التي طويت بمن في المكتب الجامعي القديم

بل تواصلت في الجديد حيث قرر المكتب الجامعي لمعز ناصفي تعيينا خارج الجلسة العامة الخارقة للعادة رئيس لجنة استئناف مُجرح في حياذه معلوم انتماءه، هاجم سابقا في تدوينات على منصات التواصل الاجتماعي أندية أخرى.

أصدرت اللجنة قرارات أثارت اعتراضات الأندية وأنتجت حالة من التملل والاحتقان تداولت في شأنها وسائل الإعلام وتطورت إلى اتهامات والتهديدات عالية اللهجة.

8. معضلة الإشهار العمومي

نظرياً ومنطقياً، الإشهار العمومي هو تلك الإعلانات التي تمول من المال العام، مصدره جيوب الشعب التونسي، وترصد لفائدة تصرف الدولة لاستخدامها في المصلحة العامة، للارتقاء بالوعي الجماعي بالوصول إلى المعلومات، والاطلاع على ما يدور من حوله بشفافية ووضوح. فيشارك كل من موقعه في رسم خريطة طريق لحياة ديمقراطية عادلة، تستجيب لمطالب الشعب وطموحات شباب الثورة الذين خرجوا مطالبين بالحرية والكرامة وقدموا من أجلها التضحيات الجسام فالإشهار العمومي عامل محفز لتطوير المنظومات وتجويد المضامين الإعلامية الهادفة، ويجعل علاقة الدولة بالإعلام واضحة وشفافة، بما يحقق مبادئ الثورة وأهدافها.

فلا يمكن أن يقتصر الإشهار العمومي على كونه أداة ترويجية أو مورداً مالياً فحسب، بل مطلوب منه أن يُنصف ويعدل بألية واستراتيجية شفافة، تستجيب لطموحات القطاع الذي عانى سابقاً من ممارسات مرتبطة بالولاء للسلطة وإقصاء الإعلام المستقل.

وقد استخدمته وكالة الاتصال الخارجي للتحكم والضغط والإقصاء، فبات إصلاح منظومته اختباراً حقيقياً للالتزام الدولة بعد الثورة بمبادئها القائمة على الشفافية والعدالة والمساءلة

لكن للأسف لم تجر الرياح كما تمنى شباب الثورة وكما يقول المثل التونسي الفصيح - هربنا من القطرة - جينا تحت الميزاب -

كيف ذلك؟؟؟

ملف الإشهار العمومي في تونس، على حساسيته وخطورة تأثيراته على واقع البلاد، أرادت له الطبقة السياسية أن يظل مهمشاً، متجاهلة إياه عمداً، في الأدراج السفلية للمكاتب المظلمة، مما جعله يراوح مكانه رغم المطالب المتكررة من الجهات المتضررة من مثل هذا الغياب

ملف الإشهار العمومي أهملته إرادة الدولة، وكل المحاولات التي قادت بها الهياكل النقابية والجمعيات المدنية والهيئة المستقلة للاتصال السمعي والبصري وبعض النواب لم تنفع، تاركة المطالب تراوح مكانها والأصوات التي طالبت بفتح الملف سدت عنها الأذان فلم يسمعها أحد

في الفترة من 17 ديسمبر 2010 وحتى 14 جانفي 2011، وبعد الثورة مباشرة، توقفت الإعلانات التجارية وركزت الدولة على إحداث المجلس التأسيسي، وخلال ذلك كان الخطاب الإشهاري عبارة عن رسائل مرتبطة بقيم الديمقراطية والحقوق الاجتماعية والمواطنة، مع محاولة الفصل بين الإعلام العمومي والرسائل الدعائية الحكومية وتحسين الشفافية لتمويل الإعلام ومع مطلع 2015 طالبت الأوساط

المهنية بإحداث هيئة تنظيمية عبر اقتراح إنشاء الوكالة الوطنية للإشهار العمومي، وضمان توزيع الإعلانات بشكل عادل على وسائل الإعلام

غير أن ضعف السوق الإعلاني التجاري وتراكم الأزمات المالية لوسائل الإعلام الخاصة حال دون تفعيل هذه الهياكل، بينما استمر التمييز بين الإعلام الموالي والقريب من السلطة والمعارض أو المستقل، ما أثار موجة نقد لاذع وأسئلة جوهرية حول الشفافية والحياد بعد إنجاز الثورة

بعد 2021، تصاعدت سيطرة السلطة على الإعلام العمومي، مع إعادة توجيه الرسائل الإعلانية الرسمية وفق الأجندات السياسية، واستمرار الجدل حول شفافية توزيع الإعلانات العمومية والإضرار بوسائل الإعلام المستقلة والمعارضة ومعاقبتها بالحرمان

قانون الإشهار العمومي لم ير النور

وصل مشروع قانون الإشهار العمومي إلى اللجنة البرلمانية المكلفة بالإعلام والثقافة والشباب بمجلس نواب الشعب سنة 2014، وأجريت عدة جلسات استماع خلال 2018 و2019 للنقابات والهيئات المختصة وممثلين عن رئاسة الحكومة ووزارة المالية. وتم إعداد نسخة معدلة من المشروع تضمنت فصلاً لإنشاء وكالة وطنية للإشهار العمومي، وضبط معايير شفافة للتوزيع وآلية تمويل صندوق اجتماعي للصحفيين،

لكن المشروع لم يُدرج ضمن أعمال الجلسة العامة للبرلمان للمناقشة والتصويت رغم اكتمال النقاش داخل اللجان ولم تتبّنه الحكومات المتتالية من 2019 إلى 2020، ولم تمنحه الأولوية للمرور إلى الجلسة العامة للتصويت، ليستقر في أدراج اللجان بعد تجميد البرلمان في 25 جويلية 2021 واستغلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والنقابة التونسية لأصحاب المؤسسات الإعلامية مناسبة يوم حرية الصحافة كل 3 ماي ومن خلال بياناتها طالبت بتفعيل المشروع وإنشاء هيئة أو وكالة وطنية لتوزيع الإشهار العمومي بشكل عادل، نورد منها هذا المقتطف

- غياب قانون ينظم الإشهار العمومي يكرس الفوضى ويبقى وسائل الإعلام رهينة للسلطة التنفيذية ورجال الأعمال

وأصدرت النقابة التونسية لأصحاب المؤسسات مطالب مشابهة وبعد الالتقاء مع رئاسة الحكومة خلال سنتي 2022 و2023 طالبت بإرساء نظام عادل لتوزيع الإشهار العمومي وإيقاف التمييز بين المؤسسات القريبة من السلطة وبين المستقلة والمعارضة وضمن الشفافية في العقود

كما عملت منظمات المجتمع المدني على تحريك الملف، للضغط من أجل إحياء المشروع حيث طالبت بالشفافية ووضعه تحت رقابة برلمانية وقضائية، واعتبرت

تنظيم الإشهار العمومي هو - معركة حرية الصحافة ومحاربة الفساد في التمويل الإعلامي -

ودعت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري إلى إعادة النظر في المشروع ضمن مقاربة شاملة لتنظيم القطاع الإعلامي، في ظل نفسي ما يمكن تسميته - الإشهار السياسي المقنّع -

ورغم كل هذه الدعوات والمطالب، بقي ملف الإشهار العمومي يراوح مكانه دون أي تقدم. واستمرت وزارة الاتصال - دائرة الإعلام في رئاسة الحكومة - بالتصرف التام عبر قرارات إدارية غير خاضعة لقانون خاص، ومن خلال آلية الأوامر الحكومية المؤقتة ليتواصل الجري وراء تحقيق مشروع قانوني حساس يضمن للإعلام حصانة ضمن منظومة قانونية تحدد الحقوق والواجبات بشفافية، بما يتيح لوسائل الإعلام الاستمرار في نهجها الذي تختاره دون تخل أو ضغط عن طريق الإشهار العمومي بالمنحة السخية للموالين والحرمان والمنع لمن اختار الاستقلالية أو المعارضة

في تلك اللحظة سنكون حقا قد اقتربنا من تحقيق هدف رئيسي قامت من أجله ثورة الشباب التونسي فينال من يستحق حقه كاملا لا منة لأحد عليه ونكون قد قطعنا مع الأنظمة السابقة التي جعلت من الإشهار العمومي أداة سيطرة وتحكم ودكتاتورية مقبلة على قطاع الصحافة والإعلام يخفق حرية

التعبير ويتلاعب بمصير المؤسسات وديمومتها إذا خالفت
التعليمات

الفصل السابع

شهادات وخبرات

1. لقاء خاص مع عضو الألتراس السابق العربي ألتراس

حرصنا على لقاء العربي ألتراس، العضو السابق في مجموعات الألتراس، والذي حدثنا عن بداياته منذ كان طالبا جامعيًا.

عاش العربي الحراك الطلابي في الجامعة التونسية في الألفينات واطلع على الأفكار السياسية المختلفة، وفي الوقت نفسه كان مهتمًا بكرة القدم.

انتماؤه للألتراس جاء من حب جنوني للرياضة ومشاركة رفاق الحي في كل تجمعات مناصري النادي يقول: كنا نتنقل في كل مكان لحضور الاجتماعات والنقاشات حول النادي، دون دعوات أو بروتوكولات

الهوية والانتماء للمجموعة

يقول العربي أن الألتراس تهتم بظهورها الموحد وترتدي أزياء خاصة تظهر هويتها، كما أن لكل مجموعة أزياءها المميزة.

ويصف انتماءه للأتراس بأنه أشبه بمن يتبنى قضية تتطلب التضحية والمقاومة والنضال، ويجب التصدي بكلمة «لا» في مواجهة أخطاء مسؤولي النادي والسلطة، والاحتجاج المتواصل وتحمل الغاز المسيل للدموع وعصا البوليس والإيقاف إذا تطلب الأمر فلا مشكلة

الانتماء والولاء

الولاء للنادي الذي ينتمي إليه الأتراس والكره للفريق المنافس يمثلان عقيدة أساسية، فيجب أن يكون حب الفريق مترافقا مع إعلان الكره للفريق المنافس لضمان صحة العقيدة

التوجهات العالمية ونشأة الأتراس

حدثنا العربي عن الأتراس في تونس فأخبرنا بأنهم يتأثرون بما يحدث في مدرجات العالم، خاصة في إيطاليا. وأن العقيدة الأساسية للأتراس دائما معارضة النظام، سواء كان فاسداً أو صالحاً.

ويؤكد محدثنا أن الفئة العمرية بين 18 و22 سنة، الموجود حاليا أكثر تعصبا من الجيل السابق

التنظيم والسرية داخل الأتراس

يخبرنا العربي أن الأتراس منظمون للغاية ويتمتعون بانضباط كبير. طابع التكتّم مرتبط برفض أي عضو الحصول

على شهرة على حساب المجموعة، مع احترام التسلسل
القيادي

وفي طريقة جمع الأموال لإنجاز الدخلات تخصص خزنة
سرية مع إشراف كامل للقيادة تشارك فيها كل المجموعات
ولا يتدخل أي أحد

المعارك

يعترف أن الاشتباك مع رجال الأمن أمر عادي ومتواصل
وأنه غالبًا ما يكون عنفا مفرطًا وغير مبرر.

99 % من الجمهور يذهب الى الملعب لمشاهدة المباراة
وهناك نسبة لا تتعدى 1% لا تهتم بالمباراة وتذهب للشغب
والعنف وهي التي تتسبب في المشاكل بين المجموعات
والاشتباك مع رجال الأمن الذي لا يميز بين الجمهور العادي
ومتسببي الشغب من المندسين بينهم

ويؤكد العربي أن عداة الأتراس لرجال الأمن مرتبط
بالتهميش الاجتماعي الذي يعيشونه في الأحياء الشعبية
والمجتمع عموما

ويرفض العربي التحجج بذلك لمنع جمهور الفريقين من
حضور المباريات، معتبرا أن المنع نوع من التعسف ويفاقم
الأزمات المالية للأندية ولا يحل أي مشكل

وتحدث بأسف شديد على تردي البنية التحتية الرياضية
وحمل المسؤولية للدولة وهي مطالبة بمراقبة المشاريع
العمومية والضرب بقوة على أيادي الفاسدين

البلطجية والعنف في المدرجات

وبخصوص كواليس المدرجات تحدث العربي عن
مجموعات من البلطجية تستعمل العنف وتنفذ بطريقة منظمة
عمليات « براكاج » وسلب المقتنيات والاعتداء بالعنف على
الجمهور متخفين في غمرة هيجان المدرجات وفورة التشجيع
أو الاحتجاج فتم عمليات الاعتداء والعنف الشديد والسلب
والنهب وحدثنا العربي عن بعض أفراد مجموعات الأتراس
التي تتعاطي المخدرات وحبوب هلوسة، وبعضهم يروج
ويتاجر في الممنوعات داخل المدرجات

صراعات السيطرة على الكورفا

وحدثنا عن نوع جديد من العنف الذي أصبحنا نشاهده
في السنوات الأخيرة في مواجهات بين مجموعات الأتراس
وصراعات فرض السيطرة والقيادة

اختراق الأتراس من قبل الإدارة

وكشف العربي على محاولات بعض إدارات الأندية
الاختراق والتأثير على مجموعات الأتراس من خلال زرع
عناصر داخلها لتغيير الآراء والمواقف والتحركات ولكنهم
في أغلب الأحيان لا ينجحون

2. لقاء مع توفيق لعبيدي : التلفزة الوطنية تضع

البطولة بين يدي الجمهور من جديد

لم نجد أفضل من الأستاذ توفيق لعبيدي رئيس مصلحة الرياضة لسنوات طويلة وإعلامي وصحفي رياضي ليحدثنا عن انتهاء الخلاف الذي طال أكثر من الازم بين الجامعة والمؤسسة الوطنية بإبرام عقد حقوق البث التلفزيوني لمباريات البطولة التونسية لكرة القدم يوم 7 نوفمبر 2025 حيث كتب: «بعد سلسلة من الاجتماعات بين التلفزة التونسية والجامعة التونسية لكرة القدم، تم إبرام العقد بين الطرفين، الذي بموجبه اقتنت التلفزة الوطنية حقوق بثّ كلّ المباريات الثمانية من كلّ جولة من البطولة الوطنيّة للرابطة المحترفة، خمس منها بصفة مباشرة وثلاث مسجّلة بصفة فوريّة. وفي إطار كأس تونس، اشترت ما لا يقلّ عن 22 مقابلة، بما فيها مباراتا الدور نصف النهائي والنهائي، إلى جانب المباريات الوديّة للمنتخب، خاصّة تلك التي تجرى في تونس

وإذا ألقينا نظرة إلى الوراء، فإنّ تاريخ أوّل اتفاقية أبرمت بين التلفزة والجامعة يعود إلى بداية التسعينات، وكان مضمونها يقوم على مراعاة مصلحة الطرفين على حدّ السواء، بحيث أنّ أيّ طرف يتولّى بيع حقوق البث التلفزيوني لجهة معيّنة يتقاسم مع الطرف الثاني الأرباح مناصفة بنسبة 50٪.

ومع مرور الأعوام، تغيّر مضمون الاتفاقية وأصبح كلياً في اتجاه واحد لفائدة الجامعة على حساب التلفزة، التي فرضت عليها المنافسة من قبل هيئة تلفزيونية خليجية، «الكأس»، التي تتمتع بإمكانيات مادية ولوجستية ضخمة، حيث تتقاسم مع تلفزتنا الوطنية البثّ لقطب مقابلات الجولة، ممّا يجعل نسبة المشاهدة تميل لفائدة القناة الخليجية بحكم تميزها على مستوى نوعية البث، وديكور الاستوديو، وقيمة المحللين، ومعدّات التحليل والإحصائيات، والغرافيك، والثلاثية الأبعاد، والمافيولا

كما ارتفع المبلغ بصفة مشطّة مقابل مستوى متدنّ للمقابلات في معظمها، فضلاً عن النوعية السيئة لأرضية الملاعب، التي في أغلبها تفتقر إلى منصات التصوير ومواقع آمنة للتعليق، بعيدة عن الجماهير، والتي في النهاية لا تستجيب للمعايير الدولية على مختلف الأصعدة

لقد وقع إمضاء العقد بعد أن تمّ تغليب صوت الحكمة، واسترجعت التلفزة جانبا كبيراً من حقوقها المشروعة، التي كانت مهضومة، بفضل إدارتها الحالية وفطنة القائمين عليها، ودفاعهم المستميت عن مصلحة المرفق العمومي، كما وجدوا في المشرفين على حظوظ المكتب الجامعي الحالي أذناً صاغية وتجاوباً لخدمة المصلحة العامة وعدم حرمان

الجمهور التونسي من متابعة مقابلات فرقهم على قناتهم الوطنية».

3. لقاء خاص مع الإعلامي والمعلق الرياضي رمزي القلعي: الإعلام الرياضي بين المهنية والفوضى

يصف رمزي القلعي، الصحفي والمعلق الرياضي بالإذاعة الوطنية، واقع الإعلام الرياضي في تونس بأنه غير سليم، ويعود السبب إلى انحراف بعض المنابر عن رسالتها الأساسية، وتحولها من التحليل والنقاش الجاد إلى البحث عن نسب المشاهدة.

يقول القلعي: «الإعلام أصبح صحافة صفراء، يسيطر عليها التمثيل والمستوى المتدني، فظهرت شخصيات تعرف بـ «الكرونيكورات» تعمق التهريج على حساب المهنية»
ويضيف القلعي أن الضغط على الصحفيين والمعلقين تفاقم بسبب وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تُقتطع الفيديوهات وتُنشر بشكل ساخر للتشهير، ما يدفع المعلقين للتخلي عن عفويتهم.

وصراعات المذيعين والمنابر تزيد الوضع سوءاً، فبعض المذيعين يهاجمون زملاءهم لجذب الجمهور أو إثارة «البوز» ويشوّه المشهد الإعلامي الرياضي

يشير القلعي إلى تراجع أخلاقيات المهنة، مشدداً على أن هناك خلطاً بين الصحفيين المهنيين وغير المهنيين،

فالمتمخرون من معاهد الصحافة غالباً ما يتمتعون بالاحترافية، بينما الدخلاء على القطاع يبحثون عن المشاهدات بأي ثمن، مع ذلك، يعترف بوجود صحفيين من غير هذا الصنف يمتلكون مستوى عالياً من المهنة

ويرى أن الصحفي الرياضي ضحية وجان في آن واحد ضحية إذا لم يحمه هيكله أو إذا كان في حاجة مادية، وجان إذا أساء لأخلاقيات المهنة وساهم في تردي الوضع العام. ويقدر القلعي أن الصحفي يتحمل نحو 70% من المسؤولية وهو بنسبة 30% ضحية

أما الهياكل المهنية والتنظيمية، مثل النقابة الوطنية للصحفيين وجمعية الصحفيين الرياضيين، فهي موجودة لكنها غير فعالة، حيث يعاني القطاع من تشتت وانقسامات، ولا تتحقق حماية كافية للصحفيين أمام الهيئات الرياضية أو الرسمية

في المباريات الكبرى، يتم تنظيم منصة الصحفيين بالتنسيق مع الأندية، لضبط العدد وضمان تغطية فعّالة، لكن يلاحظ القلعي خروقات مستمرة، مثل اقتحام عناصر غير صحفية، أو حضور صحفيين للمشاهدة فقط.

ويشير إلى أن منح الاعتمادات تخضع أحياناً للمحاباة والانتقائية، حيث يتم تفضيل بعض المؤسسات أو الصحفيين وحرمان آخرين بسبب موقفهم النقدي

في النهاية، يؤكد رمزي القلعي أن الإعلام الرياضي قوة إيجابية إذا التزم بالمهنية، لكن يمكن أن يصبح أداة فوضى إذا غاب الاحتراف والحياد، مشدداً على أن الصحفي الحقيقي هو من يوازن بين تقديم المعلومة الدقيقة من جهة وسعيه إلى التأثير في الجمهور من جهة ثانية، دون الانجرار وراء التعصب أو الضغط الخارجي

4. لقاء خاص مع سالم حمزة صحفي بجريدة

المجهر: مسؤولية الصحافة والإعلام الرياضي في

تردي وضع القطاع الرياضي

يقول سالم حمزة أنه يحتمل الصحف والإعلام المسؤولية الرئيسية للإعلام في تردي الوضع العام للقطاع الذي يفترض فيه النزاهة والموضوعية والحياد، وحتى وإن كان خارج ممارسة المهنة له ميول لفريق معين، ففي أغلب الأحيان يكون ذلك النادي سبباً في اختيار هواية الصغر مهنة فيما بعد يُرجع الصحفي أسباب الفوضى القائمة والعنف المتكرر في الملاعب بين جمهور الأندية والذي يبلغ ذروته عندما يصبح الصراع والعنف المتبادل بين مجموعات تتكون داخل أحباء نفس النادي إلى انحراف البرامج الرياضية عن رسالتها الإعلامي

كما يُحمل المسؤولية إلى البرامج الرياضية التي حادت عن رسالتها الإعلامية الحقيقية في التثقيف بتوضيح ما يلتبس في قوانين التحكيم وشرح وتحليل الخطط الفنية وأساليبها لتتحول البرامج الرياضية إلى نقاشات حادة ودفاع مستميت عن اللاعبين والجماهير حقاً وباطلاً، والبحث عن الإثارة والبوز حتى صار المحلل الفني يفكر ويتفاعل مع الأحداث الرياضية بعقلية الفيراج، وفي هذا تهيج للمتفرج انتقاء المعدين والمقدمين وتأثيرهم في المحتوى الرياضي

يُرجع السبب الأساسي إلى انتقاء المعدين والمقدمين للبرامج الرياضية للكترونيكورات الأكثر راديكالية وتعصبا. بعض الكرونيكورات يتحدثون باسم فرقهم فيستعملون ضمائر «نحن» و«أنتم» يحضرون التصوير بأزياء فرقهم خلال البرامج التلفزية والإذاعية.

كما أن ضعف مستوى الكرونيكورات عامل واضح، عندما ينزل بعضهم تحت مستوى الأدب واللياقة واحترام المشاهدين والمستمعين.

ويعمل المعد والمقدم على اختيار المواضيع المستفزة ويدير النقاش كما المعركة بين الكرونيكورات محاولاً تحريك أسباب اشتعال النقاش

الصراعات والمصالح الشخصية في الإعلام الرياضي يتهافت المعدون على الرعاية والمستشارين ويحاولون إغراءهم على حساب أبعديات المهنة ومقتضياتها، فيفرضون كرونيكورات ويمنعون آخرين من الظهور.

وكشفت الصراعات المعلنة في عدد من البرامج الرياضية عن مصالح شخصية

وضع الحكام والصراعات داخل التحكيم كشف الحكام بعضهم بخصوص انتمائهم وانحيازهم مع فريق ضد آخر، بعضهم أقارب يدافعون عن حقهم في الكعكة أو السلطة فيمنحون المكافآت لمن هم في شقهم ويعاقبون ويستبعدون من هم من شق آخر. وقد أعلن بعض الحكام عن انتمائهم صراحة لفرق وأندية بعينها وغيره نتائج مباريات، ولا يتحرجون في فضح جرمهم. وبدورهم يطعنون في حكام آخرين يتهمونهم بقلّة النزاهة والفساد

تأثير الإعلام في العنف والصراعات الجماهيرية تُظهر البرامج العنف الواقع في الملاعب والصراع بين مجموعات الجماهير الواحدة، ويدعو علماء الاجتماع للبحث في الظاهرة.

وفي الأخير حمّل الصحفي سالم حمزة في جزء رئيسي الإعلام الرياضي مسؤولية الفوضى القائمة عموماً.

5. الصحفي والإعلامي الرياضي شهاب الرويسي

رأي الزميل شهاب الرويسي في الموضوع كان من خلال قراءة شاملة لواقع الرياضة التونسية وتحدياتها حيث قال في سياق متكامل تحت عنوان:

الرياضة في تونس حيرت المتابعين وشكلت لغزا يستعصي تفكيك شفرته على أبرز العارفين

«فاللعبة الشعبية تسجل حضورها للمرة الثالثة تواليا في الموعد الأهم رغم أن تونس لا تعد سوى ملعبا واحدا مؤهلا - بصفة استثنائية - لاحتضان المباريات الدولية

وبمجموع 7 مشاركات في كأس العالم لكرة القدم تعادل تونس أرقام نيجيريا والمغرب وتتقدم على الجزائر ومصر وغانا والكويت ديفوار وهي دول تفوقها عشرات الأضعاف من ناحية الامكانيات المالية والبنية التحتية والقيمة التسويقية والاستثناء لا يأتي من كرة القدم فحسب ليصبح قاعدة غريبة في رياضات فردية ليست أفضل حال في بلادنا

فتونس لا تغيب عن البوديوم الأولمبي في 5 دورات متتالية لترفع رصيدها إلى 18 ميدالية من مختلف المعادن بفضل أبطال تحدوا الصعوبات في 6 اختصاصات تعاني الأمرين في غياب الحد الأدنى من الإمكانيات وهي ألعاب القوى والملاكمة والسباحة والمبارزة بالسيف والتايكوندو والمصارعة

فالسباحة على سبيل المثال لا الحصر تفتقر إلى مسابح أولمبية ونصيب الأندية لا يتعدى رواقا واحدا لجميع مجازيها ومع ذلك أصبحت مسافة 800 متر سباحة حرة اختصاصا تونسيا بفضل أسامة الملولي ومحمد أيوب الحفناوي وأحمد الجوادى وفي رصيدهم ثلاثة من أصل أربعة بالنسبة إلى أفضل توقيت في تاريخ المسافة

والأكيد أن وجود أمهر سباحينا خارج البلاد تحت إشراف مدربين مصنفين دوليا ساعدهم على تحقيق إنجازاتهم العالمية لكن البداية كانت محلية في مسابح المرسى (الملولي والجوادى) والزهراء (الحفناوي)

ولعل غياب التنافس وطنيا هو الذي يمثل عائقا أمام تطور مستوى أبطالنا لذلك سعت بعض اتحادات الرياضات الجماعية وخاصة كرة القدم إلى الاستفادة من إضافة لاعبين المحترفين خارج بلادنا بالإضافة إلى التعويل على أبناء الجيل الثاني والثالث لعمالنا بالخارج الذين يتميزون بتلقيهم لتكوين يرتقي إلى أعلى المستويات لتكوين من المستوى الرفيع ضمن الأندية الأوروبية»

وفي المقابل تفتشت ظاهرة «الحرقان» لدى رياضيين النخبة خاصة في الألعاب الفردية من أبناء الأحياء الشعبية التي ولم تستثن هذه الظاهرة العنصر النسائي بحثا عن تحسين الظروف الاجتماعية

وفي غياب أبحاث جدية لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة تقدر بعض الدراسات أن عدد الطامحين في تغيير الجنسية الرياضية يفوق المائة منذ انتفاضة سنة 2011 وبذلك تحرم تونس - كما في مختلف المجالات - من خدمات أفضل أبنائها

وفي غياب أبحاث جدية لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة تقدر بعض الدراسات أن عدد الطامحين في تغيير الجنسية الرياضية يفوق المائة منذ انتفاضة سنة 2011 وبذلك تحرم تونس - كما في مختلف المجالات - من خدمات أفضل أبنائها

ومما زاد الطين بلة الوضع المتردي للإعلام الرياضي الذي حال دون أن تلعب «السلطة الرابعة» دورها في الرقابة لتشخيص الوضع وكشف النقائص والمساعدة على حلحلة المشاكل المتعلقة منذ عقود وأبرزها ندرة الموارد المخصصة لرياضة النخبة بما يعكس عدم اعتبار الرياضة من ضمن أولويات المرحتين الحالية والقادمة

وفي غياب هيكل تعديلي للمشهد السمعي البصري أصبحت البرامج الرياضية مساحات بث للإيجار تخدم مصالح المستثمرين مع صعود صنف جديد من المحللين هم عبارة عن أنصار الأندية التي ينتمون إليها بما ساهم في تفشى ظواهر سلبية على غرار التعصب والتشنج وعدم مراعاة مصالح الرياضة التونسية».

6. لقاء خاص مع المدرب فتحي العبيدي : المباراة عرض مسرحي.. والإعلام قد يشعل الفوضى أو يظفئها

في حديث مختلف عن كرة القدم، يذهب المدرب فتحي العبيدي إلى أبعد من الأهداف والنتائج، ليشبه المباراة بالعرض المسرحي: «الناس يأتون إلى الملعب بحثاً عن الفرجة، عن لحظة يعيشونها بكل جوارحهم». لكن خلف هذه المتعة يكمن توترٌ وانفعال، جمهورٌ يتابع فريقه بأدرينالين مرتفع، يبرر العنف في كل مرة، ويلقي باللوم على الآخر بالنسبة للمدرب فتحي العبيدي، دور المدرب محوري. فهو ليس مجرد رجل تكتيك، بل مسؤول عن تقديم عرض يقنع الأنصار حتى لو خسر الفريق. «الجمهور يمكن أن يغادر راضياً وهو منهزم إذا لمس أداءً جيداً وروحاً قتالية لكن حين يغيب الأداء، يتحول الغضب إلى عنف»

دكتاتورية النتيجة

ويرى فتحي العبيدي أن المدرب في تونس، أصبح أسير حسابات ضيقة، يفضل التعادل الممل على مغامرة قد تجلب الخسارة، فيقتل المتعة ويزيد التوتر ويعتبر أن المقارنة مع أوروبا لا تجوز: هناك، الجمهور ينسى النتيجة أمام جودة اللعب، أما في تونس، فالنتيجة وحدها هي الحكم. والأسوأ أن هذه العقلية تتسرب منذ الصغر: «اللاعب

الناشئ يتربى على الفوز بأي ثمن، يتشنج إذا لم ينتصر، وقد يخرج عن طوره. المدرب نفسه قد يطلق شرارة العنف بدل أن يربي على الروح الرياضية

ولا يتوقف الأمر عند المدربين، فالإعلام الرياضي، هو «سلاح ذو حدين» فبعض البرامج تلتزم بالموضوعية وتساهم في التوعية، لكن أخرى تبحث فقط عن الإثارة، فترفع الصوت وتغذي التعصب من أجل نسب المشاهدة. وهنا يكمن الخطر: « فالإعلام قد يرفع وعي الجمهور أو يشعل الفوضى »

والمدرب يعيش بين مطرقة النتيجة وسندان الإعلام، الجمهور يضغط، والصحافة تهاجم، حتى لو كان هناك مشروع يحتاج بعض الصبر. «الإعلامي الحقيقي هو من يمنح المدرب فرصة العمل وبقيم مشروعه، لا فقط النتائج الفورية»

وقد تحولت البرامج الرياضية، في كثير من الأحيان إلى ساحة ملاسنة، محللون يرتدون أزياء فرقههم كأنهم أنصار لا محللون.

وحذر فتحي العبيدي من خطورة توجيه البرامج من خارج القنوات عبر رجال أعمال أو مستشارين يفرضون المواضيع والضيوف.

وتبّه من «السمسرة والوساطات» التي يُسمع عنها بين إعلاميين ووكلاء ومسؤولين

ولا ينفي العبيدي الجانب الإيجابي: في الإعلام الذي يفتح المجال لعودة المدربين، ويمنحهم صوتاً ومكانة، ويساعد الجمهور على فهم الجوانب الفنية، أما المحامون والوكلاء، فوجودهم مرحّب به إذا التزموا بالحياد ويختصر المدرب فتحي العبيدي رؤيته بعبارة لافتة: «المباراة عرض مسرحي، والإعلام جزء من الجمهور. إما أن يجعل العرض ممتعاً، أو يحوله إلى فوضى»

7. لقاء خاص مع كريم المباركي : مندوب الرياضة المدنية سابقاً

اللقاء مع كريم المباركي مندوب الرياضة المدنية السابق كشف الكثير من التفاصيل التي تتعلق بهذه الوظيفة، وعلاقتها بالواقع والتطلعات لإضفاء أكثر نجاعة لقطاع الرياضة يقول كريم لمباركي إن وظيفة مندوب الرياضة المدنية ظهرت في زمن بن علي كفكرة للمقارنة بين الوزارات في المراقبة المتبادلة، لكنها لم تُنظم بشكل واضح.

كانت في البداية مرتبطة بسلك التفقد، لكن لم تستمر طويلاً بسبب رفضه التكفل بهذه المهام، وكل المقترحات لتفعيل هذا الدور لم تنجح وبقيت على الهامش و كذلك القانون بدوره بقي حبراً على ورق، فلا يُؤخذ بملاحظات مندوب الرياضة المدنية فلا سلطة فعلية ولا صلاحيات هو فقط دور شكلي لا فائدة منه ولا أهمية له حتى وإن تظاهر أحد المسؤولين بشرح

هذه الخطة فهو لا يؤمن في قرارة نفسه بما يقول ويعرف أنه لا ينظر حتى في الملاحظات المسجلة في تقارير زيارته الميدانية و حتى البطاقة المهنية التي تعرّف به في المنشآت التي يزورها للمراقبة والتفقد لا تستخرج له و تطبع الأوراق للتكليف لكل مهمة على حدة لحكمة لا نفهمها إلا إدارة بيروقراطية مملة لا تهمها النجاعة بقدر ما يهتمها الورق و الشكليات ما ينشر حالة الإحباط في الإدارة التونسية التي تعطل و لا تساعد على تطوير العمل

ويضيف المباركي أن المسؤولين عن القاعات والملاعب غير ملزمين بأي شيء من قبل المندوبيات الجهوية للشباب والرياضة إداريا لا يتبعها ولا يتخاطب إلا مع مسؤوله في البلدية لذلك تدهورت حالة المنشآت الرياضية عندما سُحبت من إشراف أساتذة التربية بدنية

وكحل لذلك يقترح المباركي أن يصدر قانون يفعل وظيفة مندوب الرياضة المدنية ويمنحه الصلاحيات والآليات اللازمة لتفعيل المتابعة والمراقبة والاهتمام أكثر بالمنشآت الرياضية وتحسين حالها

الميثاق الأخلاقي لمهنة الإعلام

1. الميثاق الأخلاقي لمهنة الإعلام

لفهم أخلاقيات الإعلام علينا أن نمر من فهم مصطلح «الأخلاق» أولاً

فالأخلاق لغة اشتقاق من لفظ خلق وجمعها أخلاق وورد اللفظ في القرآن الكريم « وإنك على خلق عظيم » القلم 4 وقوله تعالى « إن هذا خلق الأولين » الشعراء 147

وجاء في لسان العرب لابن منظور « الخلق بمعنى السجية والخلق بضم اللام وسكونها هو الدين والطبع والسجية وأوصافها ومعانيها المختصة.. ولهما أوصاف حسنة وقبيحة والثواب والعقاب يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرة»

أما كلمة «أخلاق» فترجمتها إلى اللاتينية ETHICA وETHOS وETHIQUE هي المبادئ والقواعد العلمية التي تحكم السلوك المهني واصطلاحاً « الأخلاق » دراسة وتقييم للسلوك الإنساني على ضوء القواعد الأخلاقية التي تضع ضوابط للسلوك كالالتزام يؤطر العمل

ويعرفها جون فريمان بأنها « مجموعة من المبادئ الأخلاقية وهي قانون غير مكتوب في كثير من الأحيان يعمل على توجيه سلوك الفرد »

وينظر الى أخلاقيات الإعلام على أنها تلك الأخلاقيات المتعلقة بمهنة الإعلام وهي مجموعة القواعد والواجبات المسيرة لمهنة الصحافة أو هي مختلف المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الصحفي أثناء أدائه لمهامه

فالأخلاقيات يصوغها الصحفيون أنفسهم في إطار النقابات المهنية (التنظيم الذاتي) أو تضعها مؤسسات الميديا وقد حُدِّدت أخلاق الإعلام بقواعد السلوك المهني لتوضح للصحفي ماله وما عليه لضمان حرية الإعلام والصحافة وحرية الوصول إلى المعلومة في كنف الموضوعية والاستقلالية والنزاهة بعيدا على الإثارة والتشهير والتضليل

وكلمة DEONTHOLOGIE بالفرنسية تعني أخلاقيات المهنة أو مدونة السلوك المهني

وهي مشتقة من اليونانية DEON بمعنى الواجب

وLOGIE تعني العلم والدراسة

ومدونة السلوك الصحفي هي LA DEONTHOLOGIE

JOURNALISTIQUE

وهي مجموعة القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الصحفيين في ممارسة مهنتهم

تطور مفهوم أخلاقيات المهنة

ظهرت الطباعة في أوروبا مطلع القرن 15 عندما اخترع الألماني يوهانس غوتنبورغ آلة الطباعة بالحروف المتحركة لتزدهر طباعة الكتب وأصبحت متاحة بكثرة فتوسعت حركة القراءة والكتابة عند طبقة النبلاء ورجال الدين والتجار

وفي القرن 16 بدأت الصحف والمجلات تنتشر شيئاً فشيئاً في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا فانتشرت الأخبار بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع من ذي قبل

وازدهرت الطباعة والنشر في القرن 18 لكن رافقت ذلك مظاهر من الفوضى عكرت الأجواء وصفو بعض الناس حيث استعملت بعض الصحف في بريطانيا مثل

THE TATLER 1709

THE SPECTATOR 1711

THE CRAFTSMAN 1726

من أجل بث موجات من التشهير والافتراء والكذب ضد بعض الشخصيات والوزراء والنبلاء ولم ينج الملك جورج الأول نفسه من ذلك

فرد البرلمان بالقانون الشهير LIBEL ACT

الذي جعل الصحفيين يفكرون في إنشاء مجموعة من القواعد تتصل بشرف المهنة وتحميهم من الملاحظات وتمنحهم المصداقية

وقد تكون محاكمة جون بيتر لنغر عام 1735 هي العامل
المحفز لإنجاز الميثاق

وقد أصبحت هذه القضية رمزية لحرية الصحافة المسؤولة
وبرزت على السطح فكرة الصحفي الشريف الذي لا يعاقب
إذا نشر الحقيقة

وكتب منظرو تلك الفترة وعلى رأسهم فولتير وديدرو عن
الصحافة الحرة والمسؤولية ومفهوم - شرف الصحافة -
كعامل لا يقل أهمية عن الحرية

وقال فولتر *la liberte de dire ne justifie pas le mensonge* -
حرية القول لا تبرر الكذب - وقد أصبح هذا المبدأ من الأسس
الأخلاقية الأولى التي بني عليها ميثاق شرف الصحافة لاحقا
وحتى تبلور كفكرة مؤسسة لمهنة الصحفي والإعلامي
كان لا بد لها أن تمر من عدة محطات وصولا على الآن وهنا
بين 1720 و1790 ظهرت أعراف شرف غير مكتوبة بين
الصحفيين الأوروبيين خصوصا في فرنسا وبريطانيا لمكافحة
التشهير والشائعات

وفي 1842 تأسست SYNDICAT DE LA PRESSE
FRANCAISE

وبدأت وبإلحاح فكرة تحديد قواعد السلوك المهني
التي شهدت ذروتها سنوات 1880/1890 عندما انتشرت
أول مدونة شرف مكتوبة في الصحف الأوروبية مثل الالتزام

بالصدق واحترام الخصوصية وتجنب الإثارة المضلّلة

SENSATIONALISM

وفي 1923 وضعت أول مدونة شرف في أمريكا

NATIONAL PRESS CLUB

تضمنت قواعد محددة للتحقق من المعلومة والنزاهة

المهنية

وفي 1945 / 1950 إثر الحرب العالمية الثانية تطورت

لجان أخلاقيات مستقلة داخل الصحف والإذاعات في فرنسا

وبريطانيا وألمانيا لمراقبة الالتزام بالمعايير المهنية

ميثاق أخلاقيات المهنة الصحفية

إبان الحرب العالمية الأولى سعت الدول الأوروبية إلى

وضع مشروع ميثاق لأخلاقيات المهنة الصحفية نظرا للدور

الذي لعبته وسائل الإعلام في تلك الفترة

وعام 1923 ظهر بيان رؤساء تحرير الصحف الأمريكية

وتضمن موادا لها علاقة بميثاق قواعد الأخلاق الصحفية

ويعد المؤتمر السابع للاتحاد العالمي للصحفيين في

مدينة بورردو الفرنسية عام 1939 المنعرج الفارق في تاريخ

الصحافة الحديثة حيث كان المحاولة الفعلية الأولى دوليا

قبل الحرب الثانية فوضع المبادئ الأولى لما سيعرف بعد

الحرب -بالأخلاقيات المهنية- وناقش المؤتمر العلاقة بين

الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في ظل الصراعات السياسية
المنتشرة مما جعل استقلالية المهنة أمرا حتميا
وتم التأكيد على الالتزام بالحقيقة وعدم تزييفها والتلاعب
بها وعدم نشر الكراهية والتحريض كما تم التنصيص على
الدفاع عن حرية التعبير حقا لا امتيازاً
وتبناها مؤتمر 1954 ليقر رسمياً - الميثاق الدولي
لأخلاقيات الصحفيين

CHARTRE INTERNATIONALE D'ETHIQUE DES JOURNALISTES

- ومن أهم ما جاء فيه
- الالتزام بالحقيقة واحترام حق الجمهور في معرفة
الوقائع
 - التحقق من المعلومات وتجنب نشر الشائعات أو
الأخبار المضللة
 - الامتناع عن التشهير والافتراء والإساءة المتعمدة
للأشخاص
 - عدم استغلال المهنة لتحقيق مصالح شخصية أو
سياسية
 - احترام الخصوصية الإنسانية وكرامة الأفراد
 - عدم التمييز على أساس الجنس أو الدين أو العرق أو
الانتماء

- الدفاع عن حرية الصحافة كركيزة للديمقراطية وحقوق الإنسان
- التضامن المهني بين الصحفيين ضد كل أشكال الضغط والترهيب
- في مؤتمر 1983 جاءت أهم الإضافات في إطار الرد على استغلال الإعلام كسلاح سياسي ودعائي، ودعت إلى
- استقلال الصحفي لا رقيب عليه إلا ضميره
- التشديد على استقلالية الصحفي عن الحكومات والأحزاب والممولين
- التنبيه إلى مخاطر الدعاية والتلاعب بالمعلومة في سياق الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب
- إدراج مبدأ احترام الحياة الخاصة وقرينة البراءة للأفراد
- التأكيد على أن الصحفي لا يخضع إلا لضميره المهني ولحق الجمهور في الحقيقة
- الدعوة إلى تضامن دولي بين الصحفيين ضد الرقابة والاضطهاد
- ومواكبة للثورة الرقمية وانتشار الاخبار المضللة والضغط الاقتصادي على المهنة أعلن الكونغرس العالمي للاتحاد الدولي للصحفيين في تونس عام 2019 إدراج التعليمات التالية

- إدراج مبادئ تخصص الإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي
- مسؤولية الصحفي عن دقة المحتوى الرقمي حتى فيما يتصل بالنشر على حسابه الخاص
- مكافحة الأخبار الزائفة FAKE NEWS كواجب مهني أخلاقي
- الدعوة إلى شفافية مصادر التمويل الإعلامي وحماية الصحفيين من المصالح التجارية
- مبدأ المساواة بين الجنسين في المؤسسات الإعلامية وفي التغطيات
- التأكيد على سلامة الصحفيين وحمايتهم من العنف أو الملاحقات
- تثبيت فكرة أن الصحافة مصلحة عامة لا سلعة تجارية ولا أداة دعائية

الميثاق الأخلاقي للصحفيين التونسيين

- هو ميثاق أخلاقي للصحفيين التونسيين يوجه سلوك الإعلاميين في أدائه المهني ويضبط آليات القيام بالواجب بالانتباه إلى مجموعة من النقاط منها:
- يلتزم الصحفي بالسعي إلى الحقيقة والعمل على إبلاغها إلى الرأي العام في إطار حقه في النفاذ إلى المعلومة

- يلتزم بالدفاع عن حرية الصحافة ولا يقبل المهام التي لا تتلاءم مع ضوابط المهنة وأخلاقياتها
- يمتنع عن إمضاء وإنتاج أعمال صحفية ذات مستوى أو طابع إشهاري دون التنصيص على ذلك كما يمتنع عن صناعة مضامين إشهارية في صيغة أخبار
- لا يقبل الصحفي هدايا أو امتيازات خاصة مقابل أداء المهمة الإعلامية
- يرفض الصحفي استعمال صفته أو مسؤوليته لخدمة أغراض شخصية
- ينسب الصحفي المقتطفات التي يستدل بها إلى أصحابها ويمتنع عن انتحال كتابات الآخرين
- يمتنع الصحفي عن ذكر أي عنوان أو صفة أو خبر وهمي
- يحترم الصحفي آراء زملائه ولا يلجأ الى ثلبهم ويتعامل مع المختلفين معه في الرأي بروح من التسامح وينسحب ذلك على صفحات التواصل الاجتماعي.
- يمتنع الصحفي عن الممارسات التي من شأنها أن تتسبب في مشاكل مهنية لزملائه أو تكون سببا في حرمانه من ممارسة العمل الصحفي
- يلتزم الصحفي بالعمل من أجل تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب المهنة وعليه ألا يسعى إلى الاستيلاء على منصب زميله أو قبوله العمل في ظروف أسوأ وبأجر أدني

- يلتزم الصحفي بكل ما نشر تحت إمضائه وبموافقته التامة ويرفض تبني أو توقيع الأعمال الصحفية الجاهزة
 - يحترم الصحفي السر المهني ويرفض الإدلاء بمصادر معلوماته
 - يلتزم الصحفي بالدفاع عن قيم المساواة بين الجنسين وبعدم التمييز وباللحاح عن الحريات الفردية والعامّة
- رغم كل ما يسود الفضاء الإعلامي من فوضى محيرة فما زال الأمل يحدو الكثير من شرفاء هذه المهنة للخروج بها من النفق رغم قوة التيار العكسي الذي تقوده مجموعة من الإعلاميين المعروفين مدعومين بكتيبة من رجال الأعمال وبمصالح مرتبطة بأفراد محددين يبقى الردع والتعديل محدودا في ظل تعطل المؤسسات التعديلية والقوانين التي لا تخدم القطاع في شيء بل زادت في تردي الأحوال وعبث الفاسدين وتحكم المنحرفين والمارقين والشواذ، وجعلت من التافهين والسذج وفاقدي الذوق والأدب مشاهير

2. قانون الفيفا 2023 للانضباط ومدونة الأخلاقيات

في 31 جانفي 2023 أصدر الاتحاد الدولي لكرة القدم على موقعه الرسمي النسخة الجديدة لكل من قانون الانضباط ومدونة الأخلاقيات بهدف المزيد من حماية اللعبة من خلال وضع جملة من الأدوات

أهمها توفير مستوى أكبر من الحماية لضحايا التمييز والاعتداءات والتحرش والاستغلال الجنسي بجعلها لا تخضع للتقادم في المقاضاة واعتبار الضحايا بمثابة أطراف في الإجراءات ذات الصلة فيتمتعون بكافة الحقوق الإجرائية، ولا سيما إعلامهم بالقرارات ذات الصلة وبحقهم في استئنافها وإلزام الاتحادات الوطنية والقارية بإعلام الفيفا بأي قرار بشأن اعتداءات جنسية أو تلاعب بنتائج المباريات.

وتمنح الفيفا حق دعم التحقيقات في التلاعب بنتائج المباريات وغيرها من المسائل ذات الصلة بالأخلاقيات من خلال تعيين خبير مستقل متخصص في النزاهة لإجراء مهام وواجبات التحقيق والتنسيق مع السلطات العامة المعنية بإنفاذ القانون واقتراح الإجراءات التأديبية المناسبة.

وتهدف الفيفا من التغييرات إلى ضمان توفير مستوى أفضل من العدالة المالية في حالة عدم امتثال أي طرف لقرار صادر عن الاتحاد أو عن محكمة التحكيم الرياضي، من خلال بنود توسيع نطاق قرار حظر الانتقالات على الأندية الصادرة عن محكمة كرة القدم للفيفا عندما يتبين أن المدينين لم يلتزموا بالقرار

وإصدار أمر بحق طرف لدفع نسبة فائدة سنوية تبلغ 18٪ للديون غير المحصلة في حالات معينة؛ إضافة لرفع قرار حظر

الانتقالات المفروض على المدينين عندما يقدمون للفيفا
دليلا موثوقا على امتثالهم لالتزاماتهم المالية.

الفصل التاسع

قصص قصيرة

1. هل يصبح الطفل محمّدو لاعب المنتخب التونسي

قصة من وحي خيال المؤلف

كنت أمرّ من نفس الطريق يومياً وإذا توقّفت عند الإشارة الحمراء أراقب وجود امرأة شابة من جنوب الصحراء تتحرك بين السيارات تطلب الصدقة. على ظهرها طفل لا يتجاوز السنة من العمر، والثاني لا يتجاوز الخامسة، يبقى على حافة الطريق غير مبالٍ إلا بمحاولة ترويض قارورة بلاستيكية بقدميه يضربها بعيداً على الرصيف ويلتحق بها بسرعة يعيدها إلى مكان الانطلاق، كما لو كان يصنع هجمة تنتهي بتسديدة في المرمى الذي يحدده

ويعيد ذلك مرات كثيرة، مرت بضعة أشهر منذ انتبهت إلى اللاعب الصغير وعائلته

أقترب مرة عندما كان يلاحق قارورته فسألته

أنا - هل تتكلم العربية؟

هو - نعم أنا

أنا - ما اسمك؟

هو - محمّدو

أنا - من أي بلد أتيت؟

هو - من تونس،

أنا تونسي ولدت بتونس

أنا - هل هذه أمك؟

هو - نعم

أنا - هل هذا أخوك؟

هو - نعم

أنا - أنت تحب كرة القدم؟

هو - نعم

؟ أنا - ما هو حلمك عند الكبر

هو - لاعب كرة قدم

أنا - مع أي فريق؟

هو - المنتخب التونسي

صدمني الطفل بالجواب غير المرتقب. تغيرت الإشارة من

حمراء إلى خضراء وعلينا أن نتقدم شيئاً أم أبينا

انتهت

حمام الشط في 30 جويلية 2025

2. عصمانو.. صمود المنعطف الأخير

قصة من وحي خيال المؤلف

كبر عصمانو الطفل الذي كان على ظهر أمه، الشابة القادمة من جنوب الصحراء. كانت تطلب الصدقة عند إشارة المرور. راقبته لسنوات طويلة كلما مررت بتلك الإشارة. رأيتة عندما تخلص من ذلك اللحاف التي شل حركته طويلا وهو ينظر إلى أخيه محمدمو يتعامل مع قارورة البلاستيك، يضربها بقدميه، إلى أن التحق به على الرصيف، يشاركه الشغف

لم أر محمدمو بعد ذلك وأخبرني عصمانو أنه وجد طريقاً إلى أكاديمية أحد الأندية وربما تكون الموهبة قد أنقذته من الشارع

راقبت عصمانو يكبر ويبلغ سن المراهقة والتقيته مرات في مداخل الملاعب واكتشفت أننا أنصار نفس فريق كرة القدم فتوطدت صداقتنا

عصمانو دائماً ما يكون مرفوقاً بمجموعة كبيرة من المراهقين يتحدثون كما يتحدث الشباب التونسي بنفس الطريقة والأسلوب والكلمات، دون أن تلاحظ لكنة غريبة أو تعطيل في النطق أو ما يشير إلى أنهم ليسوا من هذا المكان الأعداد تضاعفت بسرعة خلال سنوات قليلة وأصبحت مجموعات هذه الفئة من الشباب تنتقل معاً ويزداد العدد وينقص حسب الاتجاه والهدف

عصمانو عانى كثيراً من الفقر والجوع والحاجة والحرمان
وشتى أنواع الاعتداءات مع والدته ورفاقه الذين تعرضوا
للظلم والاستغلال والقهر

لم يُنسه ذلك كرة القدم فهي التي رافقته خلال تلك
السنوات، فلا دراسة ولا عناية من أي نوع، الفراغ وكرة القدم
اعتاد مع رفاقه ألا يتخلف على أي مباراة، ليس لمناصرة
فريقه والمتعة باللعبة فقط، بل لهم مآرب أخرى تتمثل في
اقتناص كل الفرص للحصول على المال، يطلبه من الجمهور
بأسلوب يتناسب مع رواد الملاعب والأجواء والمزاج العامة
أو بيع أعلام الأندية وشعاراتها، أو بيع الممنوعات
وترويجها لأنصار معروفين في المدرج

وداخل المدرج المكتظ بالجمهور تنفذ عمليات السطو
والسرقة لمقتنيات أفراد من الجمهور يكونون ضحايا عمليات
تنفذ ضمن مجموعات تتقاسم المهام والأدوار من محاصرة
وكتم الصوت والتهديد بالسلاح الأبيض

ف يتم البراكاج بسلاسة وسهولة وخلال مدة وجيزة لا ينتبه
إلى ذلك أحد، وحتى إذا انتبه أحدهم يجب أن يتجاهل الأمر
وإلا نال نصيباً من الاعتداء

البركاج في الفيراج ليس اختصاصاً ينفرد به عصمانو
ورفاقه فقط، بل هو ظاهرة منتشرة في مجموعات أخرى قادمة

من أحياء قريبة من العاصمة والمدن الأخرى تتوخى ذات
الأسلوب في الاعتداء على جمهور الملاعب
وإذا تطورت الأمور للاشتباك مع مجموعات الالتراس أو
مع رجال الأمن فعصمانو ورفاقه على أتم الجاهزية لذلك مع
حافز قوي لإنتاج العنف وجعل المعركة شرسة كأشد ما تكون
الشراسة

التقيت عصمانو مرة يتسكع في شوارع العاصمة، وبعد
التحية سألته

«عصمانو لماذا تفعل ما تفعل في المدرجات فأنت شاب
جيد لا يليق بك هذا السلوك»
أجابني مشيحًا بوجهه بعيدًا
«هل عندك حل آخر؟ هات حتى أرى، وسألتزم به
جف الريق في الحلق
شربت جرعة من قاروتي البلاستيكية،
وفي الأثناء واصل عصمانو طريقه لا يبالي بأحد، ولا يبالي
به أحد
انتهت

حمام الشط

2025 / 7 / 31

الخاتمة

بلغت الرياضة التونسية خلال السنوات الأخيرة حالة من الفوضى والانحيار لم تعرف لهما مثيلاً تفاقمت الأزمات بعد الثورة، واستفحل الفساد فغزا كل مفاصل الدولة، بما فيها الرياضة، وتحديداً كرة القدم، الرياضة الأكثر انتشاراً، مركز اهتمام قطاع كبير من الشعب التونسي الذي يجد فيها ملاذاً يستوعب مشاق حياته وفقر حاله وصعوبة عيشه وبطالته وفراغ يومه

الخطورة تتضاعف وتتفاقم في الأحياء الفقيرة التي تقطنها جيوش من الشباب يتسربون من المدارس إلى آفات تزيد من تعقيد الأوضاع كالمخدرات والكحول، وما تنتج من عنف وأضرار فادحة

تنتقل إلى مدرّجات الملاعب أثناء مباريات كرة القدم، فتغذي التعصب والعدوانية والنقمة على الأوضاع التي يعيشها في الحي مع رفقة تشاركه التهميش، وتساند لحظة انفجار الغضب والكبت في معركة مع الجمهور الآخر، وإن لزم الأمر مع من يناصرون فريقه من غير مجموعته أو مع رجال الأمن بسبب ودون سبب ومع ما يعترض سبيله من ممتلكات خاصة وعامة، يهشم ويدمر ويخرّب كل شيء.

ينهار السلم المجتمعي وتتلاشى قيم التعايش بين مختلف مكونات الشعب التونسي، في غياب معالجة حكيمة تحلّ محلّ المقاربة الأمنية التي لا يمكن إلا أن تزيد من تعقيد الأوضاع إذا لم ترافقها مقاربات متعددة تأخذ الأمر بالجدية التي يستحقها، لخطورة ما آلت إليه الأمور ذات التكلفة الباهظة إذا لم تسارع أجهزة الدولة المتعددة إلى إيجاد الحلول للتخفيف من الاحتقان والأسباب الحقيقية للفوضى وهي مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى، والمجتمع المدني، والإعلام الرياضي الذي هو مطالب أكثر من أي وقت مضى بأن يعود إلى الرشد ويوقظ الضمير الحر فيؤدّي رسالته حسب ميثاق الشرف للمهنة ويفوّت الفرصة على من يتاجرون بمستقبل البلاد، من الانتهازيين والمستفيدين من الرداءة

هذا الكتاب وإن كان موجعا في مضمونه فهو محاولة للتجاوز والتقدم إلى غد أفضل يليق بالرياضة التونسية، وفي ذات الوقت هو حلقة تفكير تلتحق بما سبقها من حلقات لتتنزل في سياق الواجب والإخلاص للضمير وشرف الانتماء لمهنة الإعلام الرياضي، ومن وثقوا بنا خلال مشوارنا وخطواتنا في بلاط صاحبة الجلالة، إليهم وإلى تاج الأوطان نهدي العمل المشهد الأخير ليس كل الحقيقة

حتى لا نكتفي بالمشهد الأخير لسلسلة الفساد والإفساد ونختزلها تعسفا في عنف الأتراس بمنعطف المدرجات،

على شاغلي مراكز القرار أن ينظروا في المرأة ولن يصعب
استئصال الداء من جذوره، فلا أحد يستطيع أن يختفي وراء
إصبع الاتهام يوجهه للآخر والحال أن العلة في صاحب
الإصبع الخبيث.

ترجمة المؤلف

سيرة ذاتية

الاسم واللقب: محمد الشريف

تاريخ ومكان الولادة: 7 / 9 / 1966 بحمام لأنف - تونس

الوظيفة: صحافي رياضي

(منتج ومعلق)

الهاتف 258 999 58

البريد الإلكتروني: mohamedcherifcm26@gmail.com

جائزة البرامج الوثائقية للمهرجان الخليجي للتلفزيون 2012

بالبحرين

حول البطل العالمي والأولمبي للوثب العالي القطري معتر عيسى

برشم

عضو لجنة التحكيم لمسابقة « المعلق صوت المباراة » التي تنظمها

قنوات الكاس الرياضية لمدة خمس دورات 2017\2018\2019

2020\2021

التحصيل الأكاديمية:

2019 ماجستير في الإدارة والتسيير الرياضي

موضوع الرسالة - الإعلام الرياضي والعنف في ملاعب كرة القدم

2016 بكالوريوس الإعلام - إذاعة وتلفزيون

1998 شهادة مدرب دولي

1998 شهادة مدرب فدرالي صنف «أ» للمستوى العالي

1990 شهادة التعليم العالي للرياضة والتربية البدنية

1987 شهادة البكالوريا - آداب

الدورات التدريبية:

2020 دورة رويترز للصحافة الالكترونية

2020 إدارة الازمات والمخاطر في البطولات الرياضية - اللجنة

الأولمبية القطرية

2020 الثقافة الأولمبية

2020 الدورة التدريبية للإعلاميين الرياضيين - إدارة التطوير بالاتحاد

القطري لكرة القدم -

2002 دورة تدريبية في إدارة الاعلام للأولمبياد الخاص بدبي

عدد كبير من الدورات التدريبية في الاعلام والاتصال والرياضة

2001 دورة تدريبية للتلفزة التونسية بمناسبة الألعاب المتوسطية تونس

2001

الخبرات المهنية:

الاشراف لعدة سنوات على التدريب العملي والميداني لطلبة الاعلام

بجامعة قطر في قنوات الكاس الرياضية

عضو لجنة التحكيم لمسابقة «المعلق صوت» المباراة التي تنظمها

قنوات الكاس الرياضية مدة خمس دورات 2017\2018\2019

2020\2021

- مؤطر للمعلقين الجدد في قنوات الكاس الرياضية
2023 منتج ومذيع للبرامج الرياضية لراديو بوقرنين
2021/2010 منتج ومعلق رياضي بقناة الدوري والكاس - قطر
2010/2009 منتج ومعلق رياضي بقناة أبو ظبي الرياضية
2009/2005 منتج ومعلق رياضي بقناة الدوري والكاس - قطر
2006/2004 محرر نشرات إخبارية أول بإذاعة قطر
1998/2004 منتج ومعلق ومذيع بالتلفزيون التونسي - تونس 7 -
1998/1994 منتج ومذيع بالتلفزيون التونسي - قناة 21 -
1997 منتج ومذيع بإذاعة الشباب
1990 كاتب صحفي في عدد من الصحف التونسية
المصور (دار الأنوار التونسية)
دنيا الرياضة
الرياضة
التعليق والتغطيات الإعلامية الميدانية:
الألعاب الأولمبية:
أولمبياد طوكيو 2020 (2021)
أولمبياد ريو 2016
أولمبياد لندن 2012
أولمبياد بيجين 2008
من ألعاب أتلانتا 1996 التعليق على كل الدورات الأولمبياد تواليا

عدد كبير من البطولات العالمية وكؤوس العالم والدورات الدولية في مختلف الرياضات سباحة وألعاب القوى والمبارزة والملاكمة والجودو والجوجوتسو والبولنغ ورياضة الاحتياجات الخاصة والزوارق السريعة والسيارات والريات وغيرها

اللألعاب المتوسطية 2001 تونس

البطولات المختلفة:

البطولة العربية لكرة الطائرة للرجال بعمان الأردن عام 2002

الألعاب الإفريقية أبوجا - نيجيريا 2003

الألعاب الآسيوية الدوحة 2006

كأس إفريقيا لكرة القدم غانا 2007

وبطولات عالمية وإقليمية وقارية وعالمية في مختلف الرياضات الكرة

الطائرة وكرة اليد وكرة السلة ورياضات أخرى منذ 1990

الخبرات في الهياكل الرياضية التونسية:

2022\2023 مندوب الرياضة المدنية بين عروس

2021\2023 أستاذ مميز للتربية البدنية بالمعهد النموذجي بحمام

الأنف

2002 / 2004 عضو الإتحاد التونسي لرياضة المعوقين - مدير

الإعلام

2002 / 2004 مدير الإعلام للجنة التونسية للأولمبياد الخاص

1999 / 2001 مدرب وطني مساعد لألعاب القوى - لرياضة

المعوقين -

1992 مدرب ولاعب الكرة الطائرة

رئيس تحرير الجريدة الالكترونية WWW.SAPINUS.NEWS

التأليف الرياضي

كتاب: قصص أولمبية لم يروها أحد (2023)

الفهرس

- 5 إهداء
- 7 شكر و عرفان
- 9 تقديم: مفارقات الرياضة التونسية... أبطال يُؤلّدون من هشاشة المنظومة
- 13 المقدمة : الرياضة التونسية في سياقات الوطن
- 15 1. واقع الرياضة التونسية
- 16 2. إذا كان لابد من كرة القدم

الفصل الأول

العنف في كرة القدم

- 19 1. هل العنف في كرة القدم أصيل أم دخيل؟
- 24 2. كرة القدم تستبطن العنف التاريخي
- 30 3. العنف ليس أصيلا في طبع البشر
- 34 4. أنطولوجيا الصراع – أنا لا أكون إلا ضدك
- 35 5. أنطولوجيا الصراع في كرة القدم

الفصل الثاني:

الإعلام الرياضي محرك الأزمة

- 39 1. المسكوت عنه في الرياضة التونسية
- 40 2. البرامج الرياضية بألوان الرعاة.. ومن يدفع يُراعَ
- 46 3. معركة ضارية على الرعاية والإشهار
- 48 4. هل أصبح الكرونيكور قائد رأي؟
- 52 5. المعايير المهنية والاكاديمية لكرونيكور البرامج الرياضية
- 55 6. المعايير الأكاديمية والمهنية لبرنامج التوك شو الرياضي
- 58 7. الإعلام الجديد والفوضى الخلاقة

8. النفاذ إلى المعلومة.....64
9. الصحافة الصفراء تكتسح الفضاء الإعلامي 67

الفصل الثالث

أزمات الإدارة واللوبيات

1. الجريء جيشه لا يرتاح79
2. هلال الشابة.. ما ضاع حق وراءه طالب 82
3. جامعة الكرة واللجنة الأولمبية 87
4. التلاعب بالنتائج 90
5. أزمة الثقة تتجدد بين الجامعة والأندية 92
6. المكتب الجامعي الجديد.. والاختبار الصعب 95
7. الصراعات تعصف بالهيكل الرياضية..... 99
8. ورقة التوت تسقط عن التحكيم التونسي 100
9. الإفلاس يعصف بكرة القدم التونسية 105
10. وطارت أموال الجامعة 107

الفصل الرابع

فساد البنية التحتية

1. الملعب الأولمبي بالمنزه 113
2. الملعب الأولمبي بسوسة 115
3. الملاعب تنهار كما قطع الدومينو..... 116
4. المدينة الرياضية بصفاقس: المشروع المعطل 117
5. الملاعب المدرسية تعيسة..... 119

الفصل الخامس

جمهور الكرة

1. جمهور كرة القدم في الأحياء المهمشة والفقيرة..... 121
2. الكحول والمخدرات قبل المباراة 124
3. الألتراس 128

4. صراع قديم متواصل بين رجال الأمن والجمهور..... 135

الفصل السادس

المنظومة القانونية والمؤسسية

1. النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: 141
2. جمعيات الإعلام الرياضي 142
3. حرية الصحافة والإعلام بين دستورين 144
4. قانون 54 من الانفلات الى الانتقائية 146
5. تعثر مشروع قانون الهياكل الرياضية 147
6. في غياب الهايكا 150
7. من المستطيل الأخضر إلى مربع القضاء إلى الغرف السوداء 155
8. معضلة الإشهار العمومي 162

الفصل السابع

شهادات وخبرات

1. لقاء خاص مع عضو الألتراس السابق العربي ألتراس 169
2. لقاء مع توفيق لعبيدي : التلفة الوطنية تضع البطولة بين يدي الجمهور من جديد 173
3. لقاء خاص مع الإعلامي والمعلق الرياضي رمزي القلعي : الإعلام الرياضي بين المهنية والفوضى 175
4. لقاء خاص مع سالم حمزة صحفي بجريدة المجره :مسؤولية الصحافة والإعلام الرياضي في تردي وضع القطاع الرياضي 177
5. الصحفي والإعلامي الرياضي شهاب الرويسي 180
6. لقاء خاص مع المدرب فتحي العبيدي : المباراة عرض مسرحي.. والإعلام قد يشعل الفوضى أو يطفئها..... 183
7. لقاء خاص مع كريم المباركي : مندوب الرياضة المدنية سابقا 185

الفصل الثامن

الميثاق الأخلاقي لمهنة الإعلام

1. الميثاق الأخلاقي لمهنة الإعلام 187

2. قانون الفيفا 2023 للانضباط ومدونة الأخلاقيات 196

الفصل التاسع
قصص قصيرة

1. هل يصبح الطفل محمودو لاعب المنتخب التونسي 199

2. عصمانو.. صمود المنعطف الأخير 201

الخاتمة 205

ترجمة المؤلف 209

إذا كان لابد من كرة القدم للشعوب تدفن فيها مرارة الحياة ومعاناة التهميش والبطالة والفقر والقمع والاستبداد وتكون ملاذا للجمهور العريض ومنه فئة ممن يسمون - الألتراس - تراهم في منعرجات الملاعب يحتجون ويتشابكون مع الأمن ومع الجماهير الأخرى ومع الحكام والجامعة والرابطة وإدارة ناديهم والإعلام، وفي آخر المطاف تتصادم مجموعاته فيما بينها.

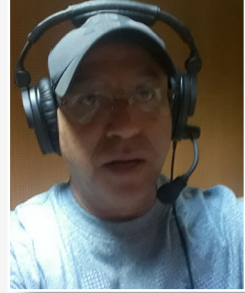
هنا نكون أمام ظاهرة مرعبة علينا أن نبذل جهدا أكبر متعدد الأبعاد والمقاربات حتى نفكك ونفهم الخلفيات والأسباب والمحركات.

محمد الشريف

من مواليد مدينة حمام الأنف في 7 سبتمبر 1966
إعلامي رياضي، متحصل على ماجستير في الإدارة
والتسيير الرياضي
- حائز على جائزة البرامج الوثائقية للمهرجان
الخليجي للتلفزيون 2012 بالبحرين
- عضو لجنة التحكيم لمسابقة «المعلق صوت
المباراة» التي تنظمها قنوات الكأس الرياضية من
2017 إلى 2021.

صدر له :

- قصص أولمبية لم يروها أحد - 2023.



الثنى : 30 دت

